جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية جامعية بعنوان:

الدراسات الاقليمية.

مقدمة لطلبة السنة الثانية ماسترعلوم سياسية تخصص العلاقات الدولية

إعداد الدكتور: شوادرة رضا

السنةالجامعية:2024/2023

تقديم:

تتناول هذه المطبوعة العلمية الجامعية مجموعة من مواضيع المتعلقة بمقياس الدراسات الاقليمية وهي مخصصة لمن يرغب في زيادة معلوماته في هذا المجال وخاصة طلبة العلاقات الدولية ،يتحدد مجال البحث فيها على أساس القيام بدراسات مقارنة بين مجموعة من الأفكار والنظريات بهدف الوصول إلى معرفة حقيقة تحليلية لظاهرة الاقليمية في العلاقات الدولية . وقد ركزت هذه الدراسة على مصادر في غالبيتها تحديد الإطار العام لمقياس الدراسات الاقليمية لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص العلاقات الدولية .

ويعتبر مقياس الدراسات الاقليمية من بين اهم المقاييس التي تدرس لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بجامعة محمد لمين دباغين سطيف2، لذا إرتينا ان نقدم هذه المحاضرات في شكل مطبوعة علمية للطلبة مساهمة منا لمساعدة الطلبة والباحثين في مجال فهم أكثر لتحليل الظاهرة السياسية الوطنية والظاهرة السياسية الدولية في جميع مجالاتها ومستوياتها.

مركزين على بعض النقاط الاساسية والتي تمثلت فيما يلي:

- **المحور الاول**: تم التركيز فيه على **الإطار المفاهيمي** للظاهرة الاقليمية في العلاقات الدولية بحيث تم التطرق الى:

مفهوم الدراسات الاقليمية ومفهوم الظاهرة الاقليمية والفرق بينهما وبين المفاهيم ذات الصلة والمفاهيم المرادفة والفروق بينها ،كذلك الى نشأة الدراسات الاقليمية وتطوراتها اضافة الى معرفة النظام الاقليمي وتكتلات الاقليمية واهم مرتكزاتهم ومقوماتهم العلمية .

- **المحور الثاني: الاطار النظري للدراسات الاقليمية** : يتم التركيز عليه على اهم المقاربات النظرية للتحليل الظاهرة الاقليمية في العلاقات الدولية والتي من بينها:

-النظرية المثالية ونظرتها التحليلية لظاهرة الاقليمية في العلاقات الدولية

-النظرية الواقعية .

-النظرية اليبرالية .

-النظرية التركيبية نيو-نيو .

-النظرية البنائية

-النظرية النقدية .

-النظرية المابعدية .

-نظرية التبعية .

-نظرية التكامل الدولي –الاتجاه الوظيفي في العلاقات الدولية-

-النظريات الامنية –المركب الامني والامن الجماعي والامن الاقليمي -

- **المحور الثالث:** تم التركيز فيه على **الاطار التطبيقي** للدراسات الاقليمية ودراسة تحليلية لنماذج للنظم الاقليمية والتكتلات الاقليمية الناجحة والفاشلة مثل الاتحاد الاوربي في القارة الاوربية والاتحاد الافريقي في القارة الافريقية والاتحاد المغاربي وحلف شمال الاطلسي منظمة الاسيان في القارة الاسيوية .

وقد تم الاعتماد في إعداد هذه المطبوعة العلمية على مجموعة من كتب والدراسات في صلب تخصص العلوم السياسية ودراسات الظاهرة الاقليمية الدولية وهذا ما يتماشى مع الجانب المنهجي وكذا المقرر الدراسي المعتمد من طرف الوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية وهو ما يجعلها مفيدة للطالب الجامعي في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تمهيد :

الدراسات الاقليمية تعتبر فرع من فروع العلاقات الدولية والدراسات الجيو استراتجية و القانون الدولي العام ، وربما كان هذا الفرع هو الأهم من بين الفروع الأخرى نظرا لأهميته في العلاقات بالدولية ، ولم تبرز أهمية هذا الفرع و تتناما إلا نتيجة لتشابك العلاقات الدولية وتداخلها وزيادة حدة الصراعات الدولية وتناميها ، بفعل بروز قوى دولية وأفول أخرى ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وامتلاكها من قبل عدد متزايد من الدول.

كان لتشابك مصالح الدول و لتعقد احتياجات الدول أعضاء في المجتمع الدولي وقصور الأجهزة المنظمات الاقليمية والدولية بكل منها عن الاستئثار وحدها بمواجهة كافة تحدياتها الداخلية، ناهيك عن التحديات الدولية التي تنعكس آثارها بالضرورة على ظروفها وأوضاعها الداخلية، الدور الأعظم وراء ظهور وتضخم المنظمات الدولية والدراسات الاقليمية سواء السياسية أو الفنية أو الاقتصادية،العالمية و الاقليمية منها.

المحور الاول: الدراسات الاقليمية (المفهوم ،النشاة ، المرتكزات العلمية)

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسات الاقليمية

1. **<u>مفهوم الاقليمية والنظام الاقليمي والدراسات الاقليمية :</u>**

تعتبر الدراسات الاقليمية ومفهوم الاقليمية في العلاقات الدولية مفهوم حديث في دراسة علم العلاقات الدولية، حيث لم يتم تداوله إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وأن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشئون الدولية منذ زمن بعيد حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال

التنظيم الدولي[1]، ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي المنهاجين ينبغي أتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من أقترح تنظيماً عالمياً يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية؛ بينما رأي آخرون، أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية. كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية[2].

كما أن مستوى النظام الإقليمي هو النظام التابع Regional or Subordinate System، وهو المستوى التحليلي الذي يستند على أن النظام الدولي، يتكون من أنظمة إقليمية أو فرعية، ويقصد به أن نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما يحدد عادة على أساس جغرافي، أي على مستوى إقليمي، وحسب هذا المستوى فإن معرفة العلاقات والتأثيرات والمشاكل والقضايا في إقليم محدد، يساعد على فهم ومعالجة هذه المسائل، وبالتالي فهم ومعالجة النظام الدولي ككل. أيضاً وحسب هذا المستوى يمكن تحديد العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الدولي والإقليمي الأمر الذي ينطوي عليه تسهيل عملية الضبط والمراقبة والتحكم في القضايا القائمة وتلك التي يمكن أن تظهر مستقبلاً[3].

ماهية النظام الإقليمي

نشأ مفهوم النظام الإقليمي في الستينات والسبعينات، وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولهما الإقليمية وهي كمدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار، واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عمليا للحفاظ

([1]) د.محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص ص7-9.

([2]) د.على الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت, مركز دراسات الوحدة **العربية**، الطبعة الثالثة، 1988، ص14.

([3]) David J. Myers, ed., **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response**, Boulder: Westview, 1991, pp.3-9.

على الأمن والسلم الدوليين، في حين كان دعاة العالمية قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. ويرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي.

وإلى جانب هاذين المصدرين الفكريين لنشأة النظام الإقليمي، كانت هناك أيضا مستجدّات دولية ساهمت في ذلك. في هذا السياق يقدّم أوران يونغ Oran Young نموذج الإنقطاع Discontinuities في النظام الدولي الذي يفسّر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية. ويظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق والبعض الآخر بالانقطاع. ويستتبع ذلك ظهور تشابه في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة.

ويرى يونغ مثلا أن بعض المناطق لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، ولئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق إلاّ أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة بكل منطقة، والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة، والتي تميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات في مناطق أخرى أو على المستوى الكوني. ويرى يونغ أن ما زاد من أهمية إعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل سياسية، حدوث مستجدات في غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى إحداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة أن تطور بشكل أو بآخر خصوصياتها، وإندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين (سابقا) على نفوذهما الكبير، وقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى وقوى إقليمية وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير، خاصة في إفريقيا وآسيا، وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطّى أحيانا حدود الدولة إلى حدود المنطقة، وأخيرا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظميين بإنشائها.

إزاء هذه الخلفيات صدرت مع مطلع السبعينيات دراسة مقارنة بعنوان "السياسة الدولية في الأقاليم" للأستاذين لويس كانتوري وستيفن سبيغل، كان من شأنها إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي، حيث رأيا أن هناك

أسبابا ستّ لاعتماد مفهوم النظام الدولي الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية، هي التالية:

1- يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات/الأطراف في النظام الدولي.

2- يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن (القوتين العظميين سابقا) أو النظام الدولي بشكل عام، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. فهناك أحداث كثيرة لا يمكن ردّ أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون الإقليمية.

3- يساعد هذا المفهوم أخصّائيي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم. كذلك يساعد هذا المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وسماتها الهامة.

4- يساعد أيضا، في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

5- يساعد في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما. وكذلك الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط السمات الجديدة للمنطقة.

6- يساعد أيضا في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن (نظام القوتين العظميين سابقا) ونظام إقليمي معين. وفي هذا السياق يدرس مثلا اختراق القوتين العظميين –سابقا- للنظام الإقليمي وتنافسهما حوله.

وقسم الكاتبان النظام الإقليمي إلى ثلاث أجزاء، هي منطقة القلب، منطقة الهامش، ونظام التغلغل. واعتبرا أن الأول يضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة، أما منطقة الهامش فتضم الدول التي هي بعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو إقتصادية أو تنظيمية، ولكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النظام الإقليمي، أما نظام التغلغل فيضم الدول الخارجية عن النظام والتي تقوم بدورها سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام. واعتبر الكاتبان أن هناك أربع فئات من المتغيرات تحدّد موقع الدول في التقسيمات الثلاث وتحدّد طبيعة النظام بشكل عام، هي طبيعة ومستوى التماسك في النظام، طبيعة الاتصالات في النظام، مستوى القوة أو الإمكانات في النظام وبنية العلاقات وأنماطها.

وللنظام الإقليمي أربع وظائف رئيسية هي:

1- وظيفة التكيف: تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات بينهم.

2- الوظيفة التكاملية: ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد، التي تتحرّك في ذلك الإطار، أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التي تتحرّك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

ويؤدي الأداء الناجح لهذه الوظيفة إلى تدعيم القيم الخاصة بالإقليم في الممارسات العملية حيث يدخل إليها الإعتبارات الديناميكية، وبذلك ترتبط وظيفة التكامل بوظيفة التكيف.

3- وظيفة الحماية والأمن: وهي بالنسبة للنظام الإقليمي، موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، وإلاّ سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

4- وظيفة تحقيق الأهداف: وهب وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكّدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله.

الدور الإقليمي:

عادة ما ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي تقع فيه الوحدة الدولية. فنادراً ما تطمح الوحدات الدولية إلى الاضطلاع بدور في أقاليم لا تقع فيها جغرافياً لأن قدرتها على الاضطلاع بأعباء الدول يكون باهظة في تلك الحالة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتوافر لها المقدرات للاضطلاع بأعباء الدور في أقاليم بعيدة عنها جغرافياً. ولكن الدول قد تغير من حدود الإقليم بما يتناسب مع طموحاتها، كما حدث حينما سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف الشرق الأوسط في إطار مشروع "الشرق الأوسط الأكبر" بحيث يشمل دولاً تقع في وسط وجنوبي آسيا، وحددت دورها في هذا الشرق الأوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية[1].

2. التكامل الإقليمي:

يعتبر التكامل أحد أشكال التفاعلات الدولية، وتثير دراسته كثيراً من المشاكل والقضايا سواء على المستوى النظري أو الجانب التطبيقي فيما يتعلق بجدواه ومجالاته وخصائصه وإمكانية تحقيقه، وما إذا كان يقصد به التكامل الدولي أم التكامل الإقليمي، حيث أن فكرة التكامل هي واحدة من الاتجاهات والنظريات والمتعلقة بكيفية صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بين الدولي. وفكرة التكامل كظاهرة علاج لتلك العلاقات بغرض التخفيف من حدة الصراعات والحروب أو القضاء عليها، وذلك للانتقال بمجموعة من الدول التي ترغب في التكامل إلى مستوى أرقي من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم[2].

عرف "ليون ليندبرج" "Leon Lindberg" التكامل الإقليمي بأنه العملية التي تجد فيها الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً عن ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في

([1]) د.محمد السيد سليم، "مفهوم الدور الإقليمي"، في: "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي"، **أوراق المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 30 – 31 ديسمبر 2008، ص ص14-16.

([2]) Laursen, Finn, "Comparative Regional Economic Integration: The European and Other Processes", **International Review of Administrative Sciences**, Vol. 57, 1991, pp.515-526.

هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة منظمة دولية مثلاً، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد[1].

كما يعُتبر التكامل الدولي التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وقد برزت فكرة التكامل الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، لتمثل مركزاً وسطاً ما بين الوضع الذي كان سائداً وهو انقسام العالم إلى الدول، وبين الوضع الذي يسمح بإقامة حكومة عالمية. وعليه فالاهتمام بالتكامل الإقليمي يعود جوهره إلى نظرية أخلاقية وقيمية تقوم على بناء نمط من التفاعلات بين دول في إقليم معين، يؤدى إلى خلق أنماط جديدة ممكنة للمجتمعات الإنسانية بطريقة سلمية وعلى درجة عالية من التنظيم، مع خلق الشروط والعمليات اللازمة لتحقيق هذا الوضع[2].

3. التكامل السياسي:

يعد التكامل العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة[3]، وانطلاقاً من هذا التعريف يضيف البعض بعد جديد لدراسة التكامل سواءاً الدولي أو الإقليمي، والمتعلق بمسألة نقل الولاءات من إطارها المحلي الدولة القومية إلى إطارها الواسع التكتل بين الدول المتكاملة[4].

وعليه، يقصد بالتكامل السياسي إدماج المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية والأمنية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يتطلب دائماً إلغاء الحكومات الوطنية – مثلما هو الحال في نموذج الوحدة الفيدرالية – ولكنه قد يقتصر على نقل سلطاتها في بعض الاختصاصات إلى هذه المؤسسات وفق نمط

([1]) Leon N. Lindberg, and Stuart A. Scheingold, **Europe's Would-Be Polity: Patterns of Change in the European Community**, Englewood-Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc. 1970.

([2]) د.محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، **مرجع سابق**، ص 44-48.

([3]) جيمس دورتي، روبرت بالتسجراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص ص268-270.

([4]) **المرجع السابق**، ص271.

التكامل الكنفدرالي الذي لا يتطلب تخلي الدولة عن سيادتها الكاملة خصوصاً في سياستها الداخلية[1].

ومما لا شك فيه أن التكامل السياسي يعد من أصعب أنواع التكامل تحقيقاً وذلك أن هذا النمط من التكامل يؤدي إلى تقييد سياسة الدولة وسلطتها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لمواطنيها[2]. كما يصطدم هذا النوع من التكامل بالنزعات والاعتبارات القومية مما دفع بالبعض لاشتراط التكامل الاقتصادي كخطوة أولى سابقة له[3].

إن الاهتمام بدراسة و تحليل النظام الإقليمي يرجع بالأساس إلى نظرية النظم،التي تعد من بين أهم نتائج المدرسة السلوكية،التي تسعى إلى تحليل المقومات و العوامل المختلفة التي تحدد السلوك الفردي و الجماعي ، وتحاول الوصول إلى الأنماط العامة و المتكررة لهذا السلوك من خلال الاعتماد على مناهج العلوم الطبيعية ، و من ثم تفسير هذه الأنماط . تعرف دراسة النظم الإقليمية تطورا ملحوظا منذ نهاية الحرب الباردة ،إذ أنه أثناء هذه الأخيرة ركز منظرو العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى و التفاعلات التي تحدث على المستوى الأعلى من التحليل – النظام الدولي-باعتباره أفضل مستوى لتحليل التفاعلات الواقعة آنذاك ،وبالتالي تم التعامل كجزء من دراسة المناطق، دون Cheppigal و شبيغل Kantory مع الإقليمية كما يقول كانتوري مقارنتها ببعضها البعض،و في أحيان أخرى اهتم البعض كجوزيف ناي بدراسة النظم الإقليمية من منظور دراسة المنظمات الإقليمية ،كما ركز معظم منظري تلك الفترة على الأبعاد القانونية و الشروط التكاملية للتعاون الإقليمي،و ببروز تفاعلات جديدة مع نهاية الحرب الباردة انتعشت الدراسات الإقليمية Region

---

([1]) د.إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، دار ذات السلاسل، 1982، ص ص377-379.

([2]) محمد محمود الأمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص244-246.

([3]) **المرجع السابق**، ص257.

theoryوبدأالمنظرون بتطويرالدراسات السابقة،وظهر ما أسماه باري سوشيتز بنظرية الإقليم

و غيرهم و التي طورها كل من **Osler Hampson** و**Jevis** و**Krasner**

إن الطلبة المتخصصين في العلاقات الدولية استعملوا مصطلح النظام على المستويين الدولي و الإقليمي بطريقتين :

*الاستعمال الأول استخدم لوصف Status quo:هنا النظام يعني توزيع القوة أو الترتيب الوضع الراهن

المؤسساتيInstitutional arrangement بصرف النظر عن نتائج السلم أو النزاع.

*الاستعمال الثاني استخدم النظام هنا بمعنى أكثر معيارية و يشير إلى استقرار متزايد ، و القدرة على التنبؤ بانعدام السلم.

دوافع ظهور المفهوم الدراسات الاقليمية

*الدافع الأمني :حاجة الدول للأمن خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب، و عمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي على الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.

*الدافع السياسي و الاقتصادي :رغبة قادة الدول في إنجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم.

*المتغيرات الدولية :سعي الدول المتوسطة و الصغيرة وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية .

*صعوبة إدراك واقع العلاقات الدولية من خلال التركيز على مستوى النظام الدولي ما أدى بالمنظرين للتركيز على مستوى التحليل الإقليمي.

حدوث تفاعلات إقليمية ذات تأثير عالمي أدت لتطور هذا المستوى التحليلي ،و يرى كل من كانتوري أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة لتحليلCheppigal و شبيغلKantory في السياسة الدولية :

*مساهمته في تعميق دراسة العلاقات الدولية فهو مستوى تحليل وسطي بين مستوى الدولة و المستوى العالمي.

*يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن ما يؤدي لتغييب عوامل هامة تتعلق بطبيعة و خصوصيات الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي.

*يساعد أخصائي المناطق بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم.

*يساعد في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة دولة على المستوى الإقليمي الدولي.

*يساعد في القيام بالدراسات المقارنة بين منطقتين مختلفتين.

*يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي

تعريف النظام الإقليمي

هناك العديد من التسميات التي تصف مفهوم النظام الإقليمي،فالبعض يطلق عليه تسمية النظام كناية عن العلاقات بين الدول المرتبطة والتابعة International subordinate systemالدولي التابع

أو النظام الإقليمي الفرعي ،أو Sub-system للنظام الدولي ،كما يطلق عليه تسمية النظام الفرعي

نظام الدول الفرعي،إذ يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي ،أي أن النظام الدولي مفكك إلى عدة نظم فرعية ،وهذا لتمتع العديد من الأقاليم بقدر واضح من الانقطاع و التمايز عن النظام الدولي ، كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا ضمن نموذج **أوران يونغ**.

و المقصود بالنظام الإقليمي هو مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، و تربطها عوامل مشتركة في المصلحة و الولاء ،بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز و التعاون، وربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن و الاقتصاد و الاجتماع و كافة المجالات الأخرى.

وهنا يتضح الفرق بين تسمية النظام الإقليمي،الذي يقوم على فكرة تجميع الدول في نظم إقليمية ،و تسمية نظام فرعي أين تشير إلى تفكيك النظام الدولي إلى نظم إقليمية فرعية .

كما يشير النظام الإقليمي إلى نوع من العلاقات و التفاعلات بين مجموعة من الدول ،التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد ،كما يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة تتداخل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعلات و التعاملات تحقيقا لأهداف و مصالح مشتركة.

معايير النظام الإقليمي

لتحديد النظام الإقليمي لابد من توفر مجموعة من الشروط تتباين من مفكر لآخر ، وتتمثل فيما يلي:

* البعض يركز على شرط التقارب Geographic proximity كأساس لتمييز النظم الجغرافي

الإقليمية .

*البعض الآخر يركز على وجود Hemogenity بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم عناصر التماثل ما من النواحي الثقافية ،أو الاجتماعية ،أو الاقتصادية

*اتجاه آخر يرى أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة Interactionsفيما بينها فالعمل المحدد في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات بين الدول و بعضها البعض **كما يعتمد النظام الإقليمي معايير أساسية في تحديد وجوده أبرزها :**

1-إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي، التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الإقليمية ،فالدول المتقاربة جغرافيا أكثر تفاعلا بغض النظر عن الدول الكبرى التي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات استراتيجية عسكرية اقتصادية،و هو ما برز في نموذج الإقليمية الجديدة.

2-اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة عن النظام العالمي .

3-وجود عناصر مشتركة ثقافية و اجتماعية و اقتصادية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي .

4-وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و معلوماتية بين دول الإقليم يتحدد في ضوءها المصالح الإقليمية المشتركة و اتجاهاتها، على أن يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي،وهذا لا ينفي التفاعل بين هذا الأخير و النظام الإقليمي .

يلاحظ كل من Milner و مانسفيلد Mansfieldأنه ينظر إلى الأقاليم طبقا لشروط غير ميلنر

جغرافية بصفة متزايدة ، فالقرب المادي أو الاشتراك في نفس العلاقات الثقافية و اللغوية و السياسية ، أما Regionness و الاقتصادية لا يمكن اعتبارها لمدة طويلة شروط كافية لخلق الأقلمة

و Crawfor يبرران أن الأقاليم هي ليست تصور قائم على شرط التقارب أدلر Adler كراوفورد

Geographic contiguity ، لكن بالاعتماد على شروط المقاصد الاجتماعية ، السياسية ، الجغرافية والثقافية ، و كذا الاقتصادية ، و التفاعلات فيما بين الدول التي غالبا و ليس دائما تتواجد بنفس الفضاء الجغرافي.

زيادة على ذلك برز أو نمى اتجاه يرى أن الأقاليم تقوم على شروط Ideational terms ،إذ تصورية

يمكن أن تعبر الأقاليم عن الهويات الجماعية، وهذا الاتجاه تطور مع منظري النظرية البنائية

- أبعاد النظام الإقليمي:

يرى أحمد فؤاد رسلان أن هناك متغيرات يتميز بها النظام الإقليمي،و هي ما يسميها جميل مطر و علي الدين هلال جوانب النظام الإقليمي استنادا إلى نظرية النظم الدولية، كما أن كافة النظم الإقليمية تشمل **على خمسة 5 أبعاد** من خلالها يتم فهم وتحليل مختلف التفاعلات الداخلية و الخارجية و هي :

و هي القوى الفاعلة في المنطقة ، قد لا تقتصر على أطراف الإقليم بالمعنى Units *وحدات النظام الجغرافي ، رغم أنها تظل الأعضاء الأساسية في الإقليم

التفاعل بين وحدات النظام ، و هو يتخذ أنماطا أو نماذج سلوكية مختلفة Interactions*

التفاعل :(صراع/تعاون) وفق قواعد معينة، إضافة إلى الخصائص البنيوية للنظام،أي سمات النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول المكونة للنظام، و مدى وجود تماثل أو تقارب بينها .

Environment*الوسط :

الوسط الإقليمي ، و هو البيئة المحيطة التي تشمل على العوامل المحددة ،

و المناخ العام،الذي يميز العلاقات الإقليمية ، فكل نظام إلا و له بيئته التي يتفاعل في إطارها والنظام الإقليمي له إطار سياسي دولي له محدداته و قيوده ،و هنا يجب التمييز بين قلب النظام و أطرافه و الدول الهامشية ثم نظام التغلغل.

و هي الخطوط التي تميز نظام إقليمي عن النظم الأخرى ،و تحدد Boundaries *حدود النظام :طبيعته و أطرافه و يعبر عن خصائص و مكونات القوة و التأثير داخل النظام،أي Structure*هيكل النظام:

نمط الامكانات أو مستوى القوة في النظام ،ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام

أي هل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات ؟أم يوجد نوع من التراتبية في توزيع القوة؟ أم أنه هناك شكل من الاستقطاب بين دوليتين أو أكثر على قيادة النظام؟و لتحديد دلك هناك ثلاث عناصر من القوة ممثلة في العناصر المادية ، العناصر العسكرية ، و العناصر النفسية .

تفاعلات النظام الإقليمي

عموما تخضع تفاعلات النظام الإقليمي لمجموعة من المحددات يمكن توضيحها من خلال مايلي:

*1-هيكلية النظام الإقليمي و خصائصه البنائية :

تتحدد تفاعلات النظام الإقليمي بناءا على هيكليته ،و هي تشير إلى عدد الفواعل وقدراتها و تباين أدوارها أو المستويات التي يتكون منها النظام ،وهنا يقسم كانتوري وشبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

يضم الفواعل الرئيسية في النظام ،و قد حددها **The core sector***-**القطاع المحوري أو المركزي**:

ديفيد مايرز في ثلاثة أنواع:

،و هيAspiring hegemonosأو المتطلع إلى الهيمنةRegional hegemonos -المهيمن الإقليمي :

دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

هي دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة لذلك،Bargainer-المساوم : يمكن أن يوجد أكثر من مساوم هي الفاعل الذي يوازن بين الفاعلين السابقين،يتوقف توازن النظام على قوة Balancer-الموازن :

هذا الطرف،و عدم انحيازه لأي من الطرفين الآخرين.

يركز كل من شبيغل و كانتوري في تحديده على عامل **The peripheral sector***-**القطاع الطرفي**

التجانس،إذ تكون دول هذا القطاع أقل تجانسا من دول القطاع السابق،وكل ما يربطها بالنظام هو الترابط الجغرافي،في حين يركز ديفيد مايرز على عامل القوة ،أما بيرسون فيحددها من خلال تفاعلها في حالات النزاع و المشاركة و المساعدة.

أي مدى التشابه في خصائصCohesionكما تتحدد هيكلية النظام من خلال طبيعة ومستوى التماسك،

الكيانات السياسية ،و درجة التفاعل فيما بينها ،إضافة إلى بنية القوة للنظام الإقليمي ،و يقصد بها القدرة المتاحة أو المحتملة لدولة ما على صنع القرارات التي تحقق مصالحها ،و قد تكون القوة مادية أو معنوية،فتوزيع القوة داخل النظام الإقليمي تساهم في تشكيل هيكليته و أنماط تفاعلاته ،فشكل توزيع القوة يؤثر مباشرة على درجة الاستقرار السياسي و طبيعة الصراع داخل النظام الإقليمي.

***2-طبيعة النظام الإقليمي**:أي الخصائص العامة التي يتميز بها النظام و فواعله، من صفات مثل مدى امتداد المهيمن الإقليمي ،و علاقات الأطراف الأخرى مع الوضع، و طبيعة الاتصالات داخل النظام من حيث الكثافة و السيولة ،فزيادتها تساهم في ترسيخ علاقات التعاون و الحوار، و طبيعة التهديدات من حيث مصادرها ، و أنواعها و درجاتها .

له دور بارز في تفاعلات النظم الإقليمية ،و هو **Intrusive system***3-**نظام التغلغل أو التدخل**:

يشير إلى تدخل القوى الخارجية في شؤون النظام الإقليمي ، التي قد يفوق أحيانا تأثيرها تأثير أي دولة ثلاثة مداخل تفسر دوافع تدخل القوى الخارجية، Wriggins أخرى ضمن الإقليم،و قد حدد ريجنز

و هي كأن تكون لديها مصالح حيوية في الإقليم،أو تربطها علاقة مع أحد أطرافه، أو دوافع تنافسية،أو تلبية لرغبة أحد أطراف الإقليم في التدخل لموازنة قوة داخلية تسعى للسيطرة و التدخل في الشؤون الداخلية.

يحدث داخل النظام الإقليمي أنماط تفاعلية مختلفة ،قد تكون ناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة على الاستقرار السياسي داخل النظام،و هنا افترض أورجانسكي من خلال نظريته"نظرية تحول القوة "أربعة أنماط ،يتوقف على تفاعلها استقرار النظام من عدمه،و هي دولة قوية و راضية،دولة قوية و غير راضية، دولة ضعيفة و راضية ، دولة ضعيفة و غير راضية .

قد تنتج الأنماط التفاعلية بناءا على توزيع القوة، من حيث التركز و الانتشار،و طبيعة استخدام القوة من حيث التكافل و عدم التكافل .

كما أن التغير في هيكلية النظام تنتج أنماط تفاعلية أخرى من حيث تأثيرها على وظائف النظام ،وتتمثل هذه الأخيرة في التكامل ،الأمن ،التنمية،الشرعية،التكيف،و هي تختلف باختلاف بنية النظام من تعددي إلى ثنائي إلى أحادي.

يرى **بوزان Barry Buzan** في كتابه" **الشعب، الدول و الخوف" People, States and Fear** أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين :

1. توزيع القدرات بين الفواعل المركزية.و من خلال هذا النسيج تتراوح التفاعلات بين أعضاء Emityو العداوة Amity.نسيج الصداقة2

النظام الإقليمي ، أقصى عداوة وأقصى صداقة ، و هو ما أسماه كانتوري و شبيغل طيف العلاقات The spectrum of relations

كما أن نوع التوازن داخل النظام الإقليمي يحدد طبيعة تفاعلاته الداخلية،والتوازن داخل النظام الإقليمي يتنوع من سعي لتوازن داخلي ، إلى السعي لتوازن إقليمي، ليمتد إلى توازن القوى الخارجية، إضافة إلى الأنماط التعاونية و الصراعية بين أطراف النظام الإقليمي ، التي تلعب دورا بارزا في تحديد تفاعلاته.

إن تحليل النظم الإقليمية تطور بشكل ملحوظ بعد الحرب الباردة ، خاصة مع تطور ظاهرة الإقليمية و بروز الإقليمية الجديدة ،وهو ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع و أمن و تعاون و تفاعلها على المستوى الإقليمي،فلم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي كما كان سائدا في بدايات ظاهرة الإقليمية، إضافة إلى دراسة التكتلات الإقليمية المتشكلة على مستوى الأقاليم ودورها في تفعيل مثل هذه القضايا و الآليات التي تتبعها في تحقيقها، سواء تعلقت بالعلاقات التعاونية أو بالعلاقات

الصراعية ،إذ تشكل التكتلات الإقليمية إطار هام في تفعيل الحوار الإقليمي و مواجهة التحديات التي تتطلب تعاون جماعي لتجاوزها.

الفصل الثاني:الاطار النظري للدراسات الاقليمية

المبحث الاول : اهم النظريات لدراسة الظاهرة الاقليمية والتكاملية في العلاقات الدولية.

تتفق جل أدبيات البناء الاقليمي في العلاقات الدولية على مسألة أساسية وهي أن الظاهرة الاقليمية تمثل تجاوزا حقيقيا ومعتبرا للاهتمامات التقليدية للأمة، وتمثل تحولا جذريا في العلاقات الدولية وفي طريقة تحقيق مصالح المجتمع الدولي.

ولكن بالرغم من هذه الأهمية وبالرغم من قدم عمليات توحيد المجموعات البشرية والدول الوطنية، إلا أن الاهتمام الأكاديمي بهذا الميدان جاء متأخرا ومتواضعا للغاية مقارنة بالتخصصات الفرعية الأخرى في ميدان العلاقات الدولية، مثل السياسة الخارجية والدراسات الإستراتيجية والاقليمية ، وهو ما ساهم في عدم استقرار واكتمال التراكم النظري والمعرفي في هذا الحقل إلى يومنا هذا. لهذا السبب، يمكن بكل بساطة حصر المحاولات التنظيرية في ميدان الدراسات الاقليمية في ثلاث مقاربات نظرية أساسية: المقاربة الدستورية، نظرية الوظيفية الأصلية، ثم الاتجاه الوظيفي الجديد.

تعتبر المقاربة الدستورية، بشقيها الفدرالي والكنفدرالي، أقدم محاولة نظرية وعملية، في آن واحد، حاولت فهم وتفسير مبررات وآليات وأهداف عمليات توحيد الدول والمجتمعات في إطار اتحادات فدرالية وكنفدرالية. ولكن في الحقيقة، هناك اختلاف وتباين كبير في طريقة تكوين، ومحتوى وشكل وأهداف، كل من الاتحادين الفدرالي والكنفدرالي. فبينما يقوم الأول على أساس دستور مكتوب بين الأطراف المعنية، فإن الثاني يقوم على أساس معاهدة، ولا يؤدي بالضرورة إلى تكوين شخص قانوني دولي جديد.

بعد ذلك جاءت نظرية الوظيفية الأصلية، قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال مجموعة من الإسهامات التي قدمتها مجموعة من المفكرين والفلاسفة أبرزهم د. متراني (D. Mitrany) نقطة البداية في هذه النظرية هي أن الدولة القومية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وذلك راجع لكونها مرتبطة برقعة جغرافية محددة في حين أن الحاجيات الإنسانية غير مقيدة بحدود جغرافية معينة. وعلى هذا الأساس، اعتبرت الوظيفية الأصلية أكثر من نظرية، بل هي كذلك فلسفة وبرنامج عمل يهدف إلى القضاء على الأوضاع والظروف التي تقف وراء الخلافات والنزاعات والحروب التي تعرقل السير الحسن للعلاقات بين الشعوب والأمم. يتحقق هذا الهدف من خلال تكوين المنظمات الدولية التي ينصب عملها ونشاطاتها على تلبية حاجات الإنسانية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي دون التفرقة بين الشعوب، وهو ما يساهم في توحيد مصالح ورغبات المجتمعات البشرية بالقدر الذي يدفعها إلى تحويل ولائها إلى هذه الأجهزة الدولية الوظيفية. في هذا السياق، يرى أ. كلود (I. Claude) " أن نظام الدولة الوطنية يفرض نظاما تسلطيا جامدا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي، وهو ما يعرقل الوحدة والانسجام بين وحدات النظام الدولي، ويقسم العالم إلى محاور محمية من طرف سيادات وطنية، غير قادرة على حل المشاكل الداخلية الرئيسية، وغير مستعدة إطلاقا لترك أطراف أخرى تشاركها في حل هذه المشاكل[1]". فالوظيفيون الأصليون يرون أن عمليات التكامل لها طبيعة تراكمية، لأن التطور والنجاح الوظيفي في ميدان معين، يؤدي مباشرة إلى إحداث أنواع مماثلة من التكامل في ميادين أخرى، مما يساهم في النهاية في انتشار هذه الديناميكية، إلى جل جوانب الحياة الإنسانية. وهو ما يؤدي إلى التأثير على لب النظام الدولي الذي تعتبر الدولة القومية ركيزته الأساسية، إذ يمكن أن يتحول إلى نظام أساسه توفير الخدمات وتحقيق الحاجيات الإنسانية.

[1]- I Claude, Sword into plowshares : the problems and progress of International Organisation. London: University of London Press, 1964, p. 348.

نتيجة للانتقادات التي وجهت للوظيفة الأصلية، حاول نفر معتبر من المنظرين إعادة بلورة أفكار الوظيفية بشكل أكثر واقعية، فيما أصبح يسمى منذ بداية خمسينيات القرن العشرين بالوظيفة الجديدة. ولكن هذا الاتجاه النظري، يشمل مجموعة من وجهات النظر والتصورات، التي تعكس جملة من التباينات وعدم الاتفاق حول الكثير من جوانب العملية التكاملية. لذلك يمكن القول منذ البداية، خلافا لما هو شائع في نظرية العلاقات الدولية، أن هذه الإسهامات الفكرية لا تشكل حقيقة كتلة نظرية موحدة ومتجانسة، وهو ما يجعل التساؤل حول أسباب تصنيفها في قالب نظري واحد (الوظيفة الجديدة) أمر منطقي وموضوعي. كما أن أغلب المحاولات النظرية التي تندرج في إطار هذه المقاربة ركزت على التجربة التكاملية في أوربا الغربية، الأمر الذي يجعل مصداقيتها العلمية مرتبطة بمآل هذا المسار التكاملي، يؤكد منهج الوظيفية الجديدة على التكامل الجهوي بدل التكامل الدولي، ويرفض التوحيد المؤسساتي والدستوري السريع، بل ينظر إلى التقدم المرحلي على مستوى قطاعات معينة كأساس لبناء التجارب التكاملية. فالوظيفيون الجدد يرون بأنه حتى في المجتمعات المتجانسة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعقائديا وعرقيا لا يمكن أن تدخل في عملية تكامل دفعة واحدة. لذلك، فالتطور المرحلي المتوازن في مجالات مختلفة هو الذي يؤدي في النهاية إلى تكامل واندماج بين كافة القطاعات.

أولا: المقاربة القانونية الدستورية:

تنطلق هذه المقاربة، التي توصف أحيانا بالدستورية وأحيانا أخرى بالقانونية وعند علماء السياسة بالمدخل المباشر للتكامل، من فكرة أساسية مفادها أنه عندما تتوفر مجموعة من الشروط والدوافع فإنه من مصلحة الوحدات السياسية الدخول في عملية اندماج مباشر وفقا لما تتفق عليه من قواعد قانونية. لذلك نجد أن المهتمين بالقانون الدستوري والقانون الدولي العام، مهتمين أكثر من غيرهم بهذه المقاربة كطريقة

من طرق تكوين الدول وكشكل من أشكال الأنظمة السياسية[1] لهذا السبب، يبدو أن الأسس القانونية والفلسفية للمقاربة الدستورية للتكامل، لم تعرف إلا تغيرات بسيطة منذ ظهورها.

تبدأ المقاربة الدستورية من التأكيد على ضرورة بناء الوحدة والتكامل بين وحدات سياسية مستقلة انطلاقا من التركيز على المتغير السياسي الذي يتمثل أساسا في توفر عامل الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية بهذه العملية. ومن هنا يصبح العامل السياسي بمثابة المتغير المستقل والمركزي في عملية التوحيد، وهو الذي يحدد شكل، محتوى ومصير بقية المتغيرات الثانوية مثل المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي. لكن المتغير السياسي قد لا يتوفر إذا لم يكن هناك تجانس وانسجام في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والعرقية بين الوحدات السياسية التي تريد الدخول في عملية التوحيد. لذلك، يجوز الاعتقاد بأن هذه الشروط التمهيدية (عوامل التجانس) تشكل المصدر الأساسي والدافع الحقيقي لبروز الرغبة في التوحيد لدى مجتمعات الدول الأعضاء في هذه العملية. وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه المقاربة للتكامل لا تنسحب إلا على المجتمعات المتجانسة في شتى مناحي الحياة.

يبني المدخل الدستوري، جل تحاليله، على فرضية أساسية مفادها أن توفر الإرادة السياسية لدى النخب والقيادات السياسية الحاكمة، هي المسألة الحاسمة في عمليات التوحيد سواء اتخذت الشكل الفدرالي أو الكنفدرالي. غير أن هذا المسعى يتطلب ضرورة تنازل هذه النخب والقيادات عن جزء من سيادتها وصلاحياتها بالقدر الذي يسمح للأجهزة التي أحدثتها عملية التوحيد من القيام بوظائفها الجديدة. ويفترض أن مسار التوحيد يكون ناتجا بالأساس عن خيارات عقلانية للسلطات الحاكمة في الدول الأعضاء. وهذا يعني، وفقا لنظرية الاختيار العقلاني، أن هذه السلطات قد توصلت إلى خيار الدخول في عملية التوحيد بناء على دراسة متأنية وحسابات دقيقة لمختلف الجوانب

[1] –علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام. الإسكندرية : منشأة دار المعارف، 1975، ص 125-141.

الإيجابية والسلبية لهذه العملية، وما هي احتمالات النجاح والفشل ... الخ. وتنقسم المقاربة الدستورية إلى اتجاهين أساسيين: الاتجاه الكنفدرالي والاتجاه الفدرالي.

1- **الاتجاه الكنفدرالي:** تعرف الكنفدرالية على أساس أنها عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات مشتركة في مجالات يتم تحديدها بواسطة هذا الاتفاق وذلك من اجل القيام بوظائف معينة وتحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء[1].

ويستلزم هذا الأمر ضرورة تنازل الدول الأعضاء في الاتحاد الكنفدرالي عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات التي أفرزتها عملية التوحيد. ومع ذلك، فإن الاتحادات الكنفدرالية تبقي على سيادة الدول الأعضاء ضمن الروابط التعاقدية التي تختلف من حالة لأخرى، فهي لا تسعى أصلا إلى تكوين شخص قانوني دولي جديد. إلا أن توفر الإرادة السياسية لأطراف عملية التوحيد وعقلانيتها من حيث تقييمها لعملية التكامل وفقا لهذا المدخل تعتبر حاسمة ومحددة للنتائج النهائية لهذا المسار. لذلك يمكن القول أن الدافع الأساسي لتكوين الاتحادات الكنفدرالية يتمثل في وجود مجموعة من الاهتمامات والقضايا التي يصعب التعامل معها بطريقة انفرادية، فتلجأ الدول في هذه الحالة إلى هذا النوع من التكامل الذي يوفر أرضية وقدرات كوسيلة للتنسيق في الكثير من المواضيع المشتركة بين الدول الأعضاء كالشؤون الخارجية والأمنية والاقتصادية.

يعتبر نموذج الاتحاد الكنفدرالي أضعف درجات التكامل والاندماج بين الدول، فهو يمكن الدول الأعضاء من الاحتفاظ بسيادتها التامة في الشؤون الداخلية والخارجية، ولا يؤدي إطلاقا إلى تكوين جماعة سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة. يقوم المهج الكنفدرالي على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، بحيث تفصل المعاهدة المنشئة للإتحاد الكنفدرالي في العلاقة بينها فقط في الميادين المتفق عليها، والتي لا يفترض أن تحدث

[1] - G. Evans and J. Newnhan, The Penguin Dictionary of International Relations.p. 92.

النجاحات المحققة فيها عملية الانتشار إلى ميادين ومجالات أخرى غير منصوص عليها في تلك المعاهدة.

أما بالنسبة للأجهزة التي أفرزتها عملية التكامل على الطريقة الكنفدرالية، فإنها عبارة عن مؤسسات بينية مشتركة ولا تشكل إطلاقا جهازا فوق الدول لاتخاذ القرارات، لأن صلاحياتها ووظائفها مقيدة بمعاهدة إنشاء الاتحاد[1]. وغالبا ما يكون للدول الأعضاء تمثيلا متساويا داخل هذه الأجهزة، مما يؤدي إلى إجراء عمليات الانتخاب على مستوى هذه المؤسسات حسب الوفود وليس حسب الأشخاص. كما أن أي تغيير في النظام الأساسي لهذه الأجهزة أو في وظائفها واختصاصاتها يخضع لإرادة الدول الأعضاء، وعليه فالدولة التي لا تقر هذا التغيير أو التعديل يمكنها الانسحاب من الاتحاد الكنفدرالي دون أن تترتب عن ذلك أية تبعات قانونية. فضلا عن ذلك، فإنه على خلاف المداخل التكاملية الأخرى، فإن الاتفاقيات المنشئة للاتحادات الكنفدرالية غالبا ما ترتبط بمدة زمنية محددة بدقة. وبعد انقضاء هذه المدة يتطلب الأمر إما إعادة تمديدها وفق نفس الإجراءات الخاصة بإنشائها أو وضع نهاية لعملية التكامل.

عندما ينجح الاتحاد الكنفدرالي في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها بطريقة فعالة ومرضية، فإنه يمكن أن يمهد للانتقال نحو بناء تكاملي أكثر صلابة مثل ما حدث بالنسبة للتجربة التكاملية في أوربا الغربية. ومع ذلك فإن هذه الاتحادات لا تهدف إلى الذهاب أبعد من مستوى الدولة الوطنية[2]. فهي لا تسعى إطلاقا إلى تكوين جماعة سياسية إقليمية فوق قومية، بل تتوقف في غالب الحالات عند مستوى التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في ميادين محددة. لهذا السبب، فالدولة في عصر العولمة والشمولية بدأت تنفر من هذا النموذج لأنه لا يصلح لمواجهة التحديات التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب الباردة.

---

[1] -علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام. الاسكندرية :منشورات دار المعارف 1975ط، ص 138-140.

[2] G. Evans and J. Newnham, The Penguin Dictionary of International Relations. p. 92.

2- الاتجاه الفدرالي: مصطلح الفدرالية يحمل في طياته معنيين أساسيين: يتمثل الأول في وصف وتفسير كيفية اقتسام والمشاركة الشرعية في السلطة بين وحدات سياسية موحدة في إطار فدرالي، ويرمز الثاني إلى تفسير كيف يحدث التكامل بين فواعل دولية منفصلة عن بعضها البعض. في هذا السياق يمكن القول أن الفدرالية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، إذ وجدت اتحادات قديمة يمكن وصفها من ناحية الشكل والمضمون كاتحادات فدرالية كما هو الشأن بالنسبة للرابطات الإغريقية القديمة والاتحادات السويسرية وجمهورية ألمانيا الفدرالية[1]. ومع ذلك، تبقى التجربة الأمريكية، التي تؤشر على ظهور أول دستور مكتوب في العالم، تمثل أهم نموذج للاتحادات الفدرالية، وهي التي ساهمت في ازدهار الكتابات النظرية في هذا المجال.

تعرف الفدرالية على أساس أنها المنهج أو الطريقة التي تنشأ اتحادا حقيقيا بين مجموعة من الوحدات السياسية والتي بمقتضاها تتم عملية تقسيم السلطات الحكومية بين الأجهزة الفدرالية المركزية والسلطات الإقليمية[2]. يفهم من هذا التعريف أن الفدرالية هي عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر يكون أساسه دستور مكتوب يحدد شكل وطبيعة هذا الاتحاد، كما يوضح صلاحيات واختصاصات كل من الحكومة الفدرالية في العاصمة والحكومات الجهوية لوحدات الاتحاد. ويؤدي هذا الاتحاد إلى انصهار الشخصية القانونية للدول الأعضاء في شخص قانوني دولي جديد. باستثناء شؤون الأمن والدفاع والسياسة الخارجية والتوجهات الاقتصادية الكبرى أو الكلية، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الفدرالي تحتفظ بصلاحيات محلية كثيرة في مختلف الميادين.

الفدرالية، كمدخل للتكامل، تحدث عادة نتيجة قرار سياسي واع ومقصود للقيادات السياسية في الدول الأعضاء. غير أن هذا الأمر يتطلب القيام بحسابات دقيقة لمختلف جوانب هذه العملية. لذلك، تفترض الفدرالية ضرورة عقلانية عملية اتخاذ

---

[1] R. J. Harrison, Europe in Question. Op. cit. p. 42.

[2] R. W. Mackay, Towards a United States of Europe. London: Hutchinson, 1969,. P. 81.

القرار الخاص بالوحدة، بمعنى الاقتناع بحتمية تكوين الجماعة السياسية الجديدة نظرا لما تحققه من فوائد ومزايا للدول الأعضاء. ولكن الأحداث التي ميزت تاريخ العلاقات الدولية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بعد تزايد عدد الدول في النظام الدولي نتيجة لمسار تصفية الاستعمار، لا تستجيب إطلاقا للمقاربة الفدرالية بل ترجح النزعة الوطنية والتشبث بظاهرة الدولة القطرية وهو الوضع الذي يعكس واقع جل مناطق العالم الثالث.

ترتكز الفدرالية على مجموعة من الأفكار الفلسفية تتمثل أهمها في اعتقاد روادها بأن الخلافات والتناقضات هي مسائل حتمية وطبيعية في العلاقات الاجتماعية، ولا يمكن التقليل أو مراقبة أو التعامل بفعالية معها دون وجود سلطة عليا تلزم الجميع بحدود قانونية وأخلاقية معينة مقابل المزايا والقوانين التي يجنيها الجميع من هذه السلطة التي يفرزها النظام الفدرالي[1] لذلك، فالأوضاع الدولية والإقليمية التي تمجد نظام الدولة الأمة لا تساعد إطلاقا على تحقيق الأمن والسلم، بل تؤدي إلى خلق البيئة الملائمة لانتشار الفوضى والأزمات والحروب. وعلى هذا الأساس، يعتقد رواد هذه المقاربة أنه لا يمكن التخلص من هذه الأوضاع إلا عن طريق الدخول في تكامل دولي على الطريقة الفدرالية التي تمكن من تكوين سلطة فوق الدول على أساس الحرية والمساواة بين جميع أعضائها. ذلك أن أنماط التنظيم الدولي التي عرفها تاريخ العلاقات الدولية أفرزت في غالب الأحيان آليات التوازن الاستراتيجي والأحلاف وسباق التسلح التي كانت بدورها سببا في النزاعات والحروب المدمرة ولم تحقق إلا فترات جد محدودة من الأمن والسلم.

المبدأ الفلسفي الثاني، الذي يستند إليه الاتجاه الفدرالي، يكمن في الرغبة في الحفاظ على التنوع والتعددية داخل إطار الوحدة. فالفدرالية توفر حلولا حقيقية لمشكل اندماج الحكومات، لأنها تمنع هيمنة السلطات الفدرالية المركزية وسوء توظيفها لسلطات الاتحاد عن طريق الصلاحيات والسلطات المستقلة للحكومات الجهوية وعن

[1] R. J. Harrison, Europe in Question. Op. cit. p. 43.

طريق مساهمة هذه الأخيرة في مختلف أجهزة الحكومة الفدرالية[1]. وعليه، فالاتحادات الفدرالية تؤدي فعلا إلى تكوين مؤسسات سلطوية موحدة وقوية في المركز أو العاصمة، ولكنها في نفس الوقت تضمن الآليات التي تحافظ من خلالها على استقلالية وخصوصية الأعضاء المكونة للاتحاد الفدرالي في الكثير من المجالات فهي تسعى إلى التوفيق بين رغبة مجتمعات الاتحاد وحاجتها إلى مؤسسات وسلطات مشتركة ومركزية وقوية وحاجتها إلى الحرية في التعامل في شؤونها الداخلية الخاصة. على ضوء هذه الاعتبارات، تتم عملية إعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجماعة الجديدة بناء على عقد إرادي يكون وليد الإرادة الحرة لأطرافه. غير أن حرية أطراف الاتحاد الفدرالي في تنظيم وإدارة شؤونها الداخلية لا يجب أن تتناقض مع الأنظمة الداخلية لبقية الأعضاء أو مع التشريعات الفدرالية في المركز. بالنظر إلى الصلاحية الواسعة التي تملكها الأجهزة الفدرالية المركزية في التنسيق بين أعضائها في إدارة شؤونهم الداخلية. وبالنظر إلى فعالية وعقلانية هذه الأجهزة في اختيار البدائل المستقبلية وفي رسم الاستراتيجيات البعيدة المدى الخاصة بشكل وطبيعة الاتحاد الفدرالي، فإن ذلك قد يساهم مع مرور الزمن في التقليل من حجم التباين بين أعضاء الاتحاد مما يساهم في تحول التعددية إلى تجانس الوحدة في الشؤون الداخلية. فالسلطات الفدرالية المركزية هي التي تتكفل .... نمط من التكامل العمودي بين مختلف الوحدات المكونة للاتحاد الفدرالي لذلك فالاتحاد الفدرالي كشكل من أشكال الدول المركبة قد يكون عبارة عن مرحلة انتقالية باتجاه الدولة الموحدة.

يقوم المنهج الفدرالي، من ناحية ثالثة، على مبدأ التوازن في توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية. بحيث يمكن لكل وحدة من وحدات النظام الفدرالي الاحتفاظ بالصلاحيات الداخلية التي تمكنها مواردها وكفاءتها وخبرتها من القيام بها دون المساس بالنظام المركزي وبأنظمة الوحدات الأخرى. أما إذا عجزت بعض أطراف

[1] Ibid., p. 55.

النظام الفدرالي عن القيام ببعض صلاحياتها، فإنها تخولها للسلطات المركزية. وغالبا ما تفصل دساتير الاتحادات الفدرالية في هذه المسألة بشكل فعال ودقيق بما لا يترك مجالا للخلافات والتصادم بين السلطات المركزية والإقليمية. وهذا يعني عمليا أن المواطن الفدرالي يخضع لازدواجية السلطة والتشريعات. وينتج عن ذلك مبدأ المشاركة لكل الوحدات في عملية صناعة القرار على المستويين الجهوي والمركزي[1]. من أجل ضمان القدر الكبير من الحرية والعدالة للدول الأعضاء، نجد البرلمانات في الأنظمة الفدرالية متكونة من غرفتين:

في الأولى يكون التمثيل متساويا بين كل الوحدات مهما كان عدد سكانها ومساحتها وقدراتها الاقتصادية، في حين أن الغرفة الثانية تضمن تمثيلا نسبيا يتوافق مع حجم وقدرات الوحدات الأعضاء. يبدو أن هذا النظام يمنع الوحدات الكبرى من ابتلاع الوحدات الصغرى، كما أنه لا يسمح لهذه الأخيرة أن تكون في نفس مستوى ومكانة الوحدات الكبرى التي تتحمل عبء سكاني كبير ولها أهمية اقتصادية وجغرافية معتبرة.

يبدو أن الهدف الرئيسي للمدخل الفدرالي للتكامل يكمن في الوصول، بطريقة مباشرة وسريعة، إلى تكوين منظومة مؤسساتية مركزية تنقل إليها أهم السلطات والاختصاصات التي تمكنها فيما بعد من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الاتحاد الفدرالي. وقد كان هذا المدخل هو الاختيار الذي استقرت عليه الدول الكبيرة ذات التنوع والتعددية العرقية والدينية الاجتماعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، كندا، البرازيل، روسيا الفدرالية، نيجيريا... الخ. ذلك اللجوء إلى هذه المقاربة يسمح للدول المكونة للاتحاد الفدرالي من تحقيق قوة سياسية واقتصادية وعسكرية هائلة تساعد على التعامل مع الكثير من المشاكل الداخلية ومواجهة التحديات التي تفرزها البيئة الخارجية دون أن يجردها ذلك من حرية الاحتفاظ بخصوصياتها. غير أن عملية التكامل على الطريقة الفدرالية تتطلب، بالإضافة إلى الشروط التي تمت الإشارة إليها، توفر تيار

[1] Ibid., p. 45.

أيديولوجي وحدوي على مستوى القيادات السياسة الفاعلة وعلى مستوى القاعدة الجماهيرية في الدول الأعضاء، وهو ما يزيد في صلابة عملية التوحيد ويجعل احتمال التراجع أو التفكك أمرا مستحيلا.

من خلال هذا العرض البسيط للمقاربة الفدرالية للتكامل وبناء التكتل الاقليمي ، يتضح أنها تمثل الحل الأمثل لمسألة اقتسام السلطة بطريقة شرعية وعادلة بين أطراف الاتحاد الفدرالي. لذلك، تبقى الفدرالية بمثابة النظرية الوحيدة في ميدان التكامل,التي أخضعت لعملية الاختبار والتجريب، بحيث أثبتت ملائمتها لواقع العلاقة بين الوحدات السياسية[1]. وعليه، يمكن القول أن المدخل الفدرالي مناسب للتكامل الجهوي بين المجتمعات المتجانسة، لكنه مستحيل التحقيق على المستوى الدولي، بالنظر إلى الاختلافات الكبيرة بين أعضاء النظام الدولي.

ثانيا: الوظيفية الأصلية:

لعبت الظروف والأوضاع الدولية والإقليمية، التي سادت خلال فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، دورا كبيرا في التأثير على التنظير في العلاقات الدولية الذي كان يتجاذبه تياران أساسيان: التيار الواقعي والتيار المثالي. بحيث أن فشل نظام عصابة الأمم في تحقيق الأمن الجماعي والوقاية من النزعات الدولية، بالإضافة إلى ما أفرزته الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، ساهما في تآكل أسس النظام الدولي، الذي أرست قواعده القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. وقد ساهمت هذه التحولات السريعة والعميقة في العلاقات الدولية في ظهور تيارات سياسية وأنظمة حكم متطرفة تتبنى أيديولوجيات عدوانية وتوسعية عجلت بسلوكياتها في اندلاع الحرب العالمية الثانية. في خضم هذه الاعتبارات والظروف ظهرت بعض التيارات النظرية التي حاولت إرساء أسس ومرتكزات جديدة لإقامة نظام دولي تنعم فيه الأمم والشعوب بالأمن والرفاهية

[1] G. Evans and J. Newnham, The Penguin Dictionary of International Relations. Op. cit. p. 92.

والاستقرار. في هذا السياق، جاءت محاولة مجموعة من المنظرين، يقودهم د. متراني (D.Mitrany) من خلال كتابه الذي يحمل عنوان (a working peace system)، لتأسيس ما أصبح يسمى بنظرية الوظيفية الأصلية.

تأثرت هذه النظرية بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية الكبرى وبالوضع الدولي الخطير الذي كرسته الحرب العالمية الثانية. ومن تم فقد كانت جل الأفكار التي ركزت عليها الوظيفية الأصلية تسعى إلى تفادي الظروف التي أدت إلى مثل هذه الأزمات وتوفير الشروط الضرورية لترقية الأمن والسلم الدوليين[1]. إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا من خلال الاعتماد على المنهج الوظيفي الذي يسعى إلى إحداث ثورة في العلاقات الدولية عن طريق ربط السلطة والسيادة بنشاط أو وظيفة معينة، على عكس النظريات التقليدية التي تربطهما بإقليم أو منطقة جغرافية محددة من هذا المنطلق، يمكن اعتبار الوظيفية الأصلية أكثر من مجرد نظرية، بل عبارة عن فلسفة أو برنامج عمل موجه أساسا نحو القضاء على الأسباب الرئيسية للأزمات والحروب. فهي ترى في النظام الدولي القائم على أساس وحدات سياسية مستقلة مهتمة بتحقيق أهدافها ومصالحها الفردية والأنانية بمثابة البيئة المساعدة على انتشار الخلافات والعنف والحروب. لذلك، فالمخرج الأساسي من هذا المأزق يكمن في البحث عن أسس جديدة لتنظيم المجتمع الدولي.

من جهة أخرى، ترى الوظيفية الأصلية أن التمعن في مسار تاريخ العلاقات الدولية أثبت أن الدولة الأمة، منذ قيامها، كانت تعاني من نقائص واختلالات في أداء وظائفها المتعلقة بتحقيق الأمن وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها[2]. ويذهب أحد الرواد الأوائل للفكر الوظيفي .

[1] R. J. Harrison, Europe in Question. Op. cit. p. 43.

[2] 28- J. E. Dougherty and R. Pfaltzgraff, Contending theories of International relations, p. 420.

أنجل (N. Angell) أبعد من ذلك، عندما أعتبر بأن النظام الدولي القائم على ظاهرة الدولة الفطرية منع الناس من رؤية وإدراك حاجاتهم الحقيقية بشكل موضوعي وعقلاني. فقد ساهم نظام الدولة الأمة في وضعهم أمام مجموعتين متناقضتين من القيم: تنبع الأولى من الولاء للأمة وضرورة الدفاع عن شرفها وهويتها ومصالحها القومية.

أما الثانية فتتمثل في حاجة هؤلاء الأفراد إلى مجموعة واسعة من الخدمات، كالصحة والسكن والنقل والتعليم ...الخ التي قد تتطلب إمكانيات وأدوات تتعدى حدود مقدرة الدولة الأمة[1]. لذلك، فالوظيفة الأصلية تركز بالأساس على المجموعة الثانية من القيم التي تندرج في إطار تحسين معيشة الأفراد. وبالنظر إلى أن تحقيق الكثير من هذه الحاجات يتطلب الاعتماد على رؤى وآليات جديدة تتعدى نطاق الحدود السياسية للدولة، فإن الأطراف الأساسية في هذه المهمة مطالبة بتقديم تضحيات وتنازلات كثيرة.

يعتقد رواد نظرية الوظيفية الأصلية، أن منهجهم غير سياسي، فهو يتفادى الحالات التي يمكن أن تثير نزاعات ويركز على الحاجات الحقيقية والمشتركة للإنسانية. كما أن هذا المنهج يهدف إلى جعل الحدود بين الدول بلا مغزى وبلا معنى وذلك من خلال التطوير المتواصل للمتواصل والنشاطات العابرة للحدود[2]. نظرا للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لجل الحاجيات التي تركز عليها الوظيفية الأصلية، فإنها تقترب من الماركسية التي تعطي أولوية للمتغيرات الاقتصادية في تحديد طبيعة ومحتوى العلاقات بين الطبقات الاجتماعية وبين الدول. ويبدو أن التقاء الاتجاهين النظريين في مسألة أهمية العوامل الاقتصادية يعود بالدرجة الأولى إلى هيمنة الشؤون الاقتصادية على العلاقات الدولية في الفترة التي ظهر فيها الفكر الوظيفي ما يمكن استخلاصه من عملية تركيز الوظيفية الأصلية على الحاجيات الإنسانية الأساسية لترقية مستويات المعيشة، هو سعيها لتغيير الظروف المساعدة على بروز التطرف والاختلاف والأنانية في العلاقات

[1] N. Angell, The Great Illusion-now. Haronsworth: Penguin Books, 1939. P. 269.

[2] D. Mitrany, A working peace system. Chicago: Quadruple Books, 1966. P39-62.

الإنسانية التي قد تدخل البشرية مرة أخرى في حروب شاملة ومدمرة، مثل ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية. فالصراع والتنافس، الذي عادة ما تكرسه ظاهرة الدولة الوطنية، سوف لن يبارح مسار العلاقات بين الدول إلا إذا تغيرت الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي.

- **مراحل التكامل الوظيفي:**

من أجل بلورة أفكار الوظيفية الأصلية في الواقع الدولي، يتطلب الأمر المرور عبر مجموعة من المراحل الأساسية:

تتمحور المرحلة الأولى، في ضرورة انتقاء مجموعة من النشاطات والوظائف التي تتمحور حول إشباع حاجات إنسانية مشتركة لإخضاعها، فيما بعد، لإدارة وتنظيم خاص ينسجم مع طبيعة وظروف كل نشاط[1].

يتطلب هذا، في المقام الأول، ضرورة اشتراك وانتفاع جل المجتمعات من هذا المسعى بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية وأصولهم العرقية وتنظيمهم السياسي ومستواهم الاقتصادي. فهذه النشاطات والوظائف ذات الاهتمام المشترك تنصب على القضايا الفنية التي تؤدي مباشرة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد.

كما أن هذه النشاطات، من جهة ثانية، تندرج في مجال ما أطلق عليه الكثير من منظري الوظيفية بالسياسة الدنيا، وهو ما ينسجم مع النزعة غير السياسية لهذه المقاربة. في هذا السياق، تؤكد الوظيفية الأصلية على أساس أن هناك جزء كبير من الحاجيات التقنية للمجتمعات الحديثة التي يجب فصلها عن المسائل السياسية الحساسة. فالنتائج الإيجابية والتقدم الذي يمكن تحقيقه في هذه المجالات التقنية المشتركة هو الذي يدفع الأفراد إلى تدعيم والاستجابة وحتى التضحية من أجل توفير متطلبات وشروط نجاح المنهج الوظيفي. أخيرا، يفترض أن تؤدي النجاحات التي تم

[1] Ibid., p. 70.

تحقيقها في مجالات السياسة الدنيا إلى التحول التدريجي لولاء الأفراد من الدولة القطرية إلى المنظمات الدولية. وهو ما يساهم تدريجيا في القضاء على الحدود السياسية التي تفصل المجتمعات عن بعضها البعض.

تتمثل المرحلة الثانية، لبلورة وتطبيق الأفكار النظرية والفلسفية للوظيفية الأصلية، في تكوين المنظمات الدولية التي تعمل على إدارة النشاطات والوظائف التي تم تحديدها وانتقاؤها في المرحلة الأولى. في هذا السياق، يرى متراني أن الحاجة والوظيفة هي التي تعجل هي التي تعجل بضرورة تكوين المنظمة الدولية المتخصصة وليس الوثائق الدبلوماسية والقانونية، كما كان يحدث في السابق[1]. وما دامت هذه النشاطات والوظائف متباينة في الطبيعة والمحتوى، فإنه لا يمكن لمنظمة دولية واحدة الجمع بين نشاطين أو أكثر في فترة زمنية واحدة، وهو الاعتبار الذي يدفع باتجاه التخصص الذي يزيد من فعالية وقدرة المنظمة الدولية في القيام بمهامها.

ولنجاح هذه المنظمات الدولية المتخصصة، يستحسن عدم تقييدها بقواعد قانونية جامدة، وبطرق وأنماط تسيير محددة مسبقا، بل يجب ترك مصير هذه المسائل يتحدد من خلال التطور الميداني لأداء الوظائف والنشاطات. وهذا ما يساعد، في إضفاء الكثير من المرونة والفعالية على نشاط المنظمات الدولية، ويجعلها قادرة على التأقلم مع الظروف المستجدة[2]. وعلى هذا الأساس، يمكن للمنظمات الدولية المتخصصة أن تكتسب مجالا واسعا من الحرية والمناورة في إدارة شؤونها بما يعزز قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة لها. فضلا عن ذلك، فإن مسألة العلاقة بين المنظمات الدولية تخضع بدورها لهذا المنطق المرتبط بالتطورات الميدانية.

ما يمكن استنباطه من أفكار رواد الفكر الوظيفي الأصلي، هو أن نجاح المنظمات الدولية في تلبية الحاجيات الإنسانية المشتركة وحل الكثير من المشاكل المرتبطة بالتنمية،

---

[1] Ibid., p. 72.

[2] Ibid., p. .75-80

الفقر، العدالة، الديمقراطية... الخ، قد يساهم في تحويل ولاء الأفراد من الدولة القطرية – مصدر النزاعات والحروب – إلى المنظمات الدولية المتخصصة. ومن ثم يبدأ المجتمع الدولي الجديد، القائم على أسس وظيفية، يتشكل ليعلن بذلك عن النهاية المحتملة للنزعة الوطنية في العلاقات الدولية. غير أن الزيادة المعتبرة في عدد المنظمات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم ينسجم مع مسلمات الوظيفية الأصلية في قضية مكانة ودور الدولة الوطنية في النظام الدولي. فالشبكة الكثيفة والمعقدة من المنظمات الدولية التي برزت إلى الوجود لم تساهم بتاتا في تآكل ثم انهيار دور الدولة القومية، بل تحولت هذه المنظمات إلى منابر للدفاع عن المصالح الوطنية الضيقة. وعليه، تحولت هذه الأجهزة إلى مصدر حقيقي للاختلاف والنزاعات بين القوى الفاعلة في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما المرحلة الثالثة، في بلورة أفكار الوظيفية الأصلية في واقع العلاقات الدولية فتتمحور حول مسألة اختيار وتعيين الأشخاص أو الفنيين الذين يسهرون على إدارة المنظمات الدولية الوظيفية. في هذا الصدد، يرى الوظيفيون الأصليون أن هؤلاء الأشخاص يجب أن يكونوا من الخبراء والمختصين في مجال عمل وتخصص المنظمة الدولية، ويجب أن يتمتعوا بحرية واسعة في صنع القرارات وتنفيذ السياسات التي يرونها كفيلة لإنجاح وظيفة المنظمة الدولية[1]. لذلك، يبدو أن مستقبل هؤلاء الخبراء في المنظمات الدولية المتخصصة مرتبط بالنتائج التي يحققونها في تحسين مستوى معيشة الأفراد في مختلف الدول. عندئذ، يمكن أن تساهم هذه الإنجازات في إدارة الشعوب في كافة المجتمعات بمدى أهمية دور ووظيفة الأجهزة التي يديرها هؤلاء الأشخاص غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب في المقام الأول ضرورة تحرر هؤلاء الخبراء من التبعية لأية سلطة أخرى ما عدا سلطة المنظمة الدولية التي يشتغلون لمصلحتها وفي المقام الثاني، يقتضي الأمر توفر الحد الأدنى من الإجماع بين خبراء المنظمات الدولية الوظيفية حول

[1] G. Evans and J. Newnham, The Penguin Dictionary of International Relations. Op. cit. p. 92.

المسائل التي يديرونها، لأن الاختلاف بينهم قد يكون سببا كافيا لتراجع عملية التكامل الدولي (Spillback). عندما يتطور مسار التكامل الدولي، وفقا لهذه الافتراضات النظرية، فإنه سوف يساهم في إحداث شبكة معقدة ومتنوعة من المصالح بين الشعوب تجعل مفهومي الدولة الوطنية والسيادة يفقدان قيمتهما ومدلولهما، وتتحول هذه القيمة إلى المنظمات الدولية المتخصصة.

- **منهج الوظيفية الأصلية:**

يعتمد منهج الوظيفية الأصلية للتكامل الدولي، على مبدأ أو آلية الانتشار أو التعميم (Ramification) الذي يعني أن بداية تطوير التعاون الوظيفي في ميدان فني يؤدي إلى خلق الظروف الضرورية لانتقال التعاون إلى ميادين فنية ووظيفية أخرى، حتى تمتد العملية إلى كافة مجالات الحياة. بمعنى أن التعاون الوظيفي في ميدان معين، يكون نتيجة الإحساس بحاجة معينة تمهد عملية إشباعها وتحقيقها بدورها إلى توفير الظروف والأسباب لبروز إحساس بحاجات أخرى تكون في الغالب مرتبطة بالحاجة الأولى[1] فالتكامل وفقا لهذا المنهج، هو نتاج مسار تراكمي ومرحلي في آن واحد. ويمكن تسريع وتيرة نمو هذا المسار وتعظيم حجمه ومحتواه، إذا بدأ التعاون الوظيفي في مجالات السياسة الدنيا التي يستحسن فصلها عن مجالات السياسة العليا.

يرفض منهج الوظيفية الأصلية، بشكل قطعي، التكامل الدستوري الكامل والمباشر بين الوحدات السياسية، ويفضل التقدم التدريجي والمرحلي في عملية التكامل وذلك عن طريق التركيز على قطاعات معينة لها القدرة والأهمية الكافية لإرساء دعائم نسق أو شبكة من المصالح المشتركة بين مختلف المجتمعات[2]. نتيجة لذلك، يحاول هذا المنهج الكشف عن المتغيرات الأساسية أو المستقلة التي تحدد

[1] J. E. Dougherty and R. Pfaltzgraff, Contending theories of International relations. Op. cit., p. 419.

[2] د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. مرجع سابق. ص. 380.

مآل التجربة التكاملية وتمكن من تحديد أنواع السلوكيات الدولية المحتملة وكذا طبيعة ومحتوى العلاقات بين الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، يبدو أن لنظرية الوظيفية الأصلية رؤية مستقبلية جد ثاقبة للنظام الدولي، فهي لا تهتم فقط بماضي وحاضر الظاهرة التكاملية، بل تغوص في أعماق البدائل المستقبلية الممكنة لهذه الظاهرة. فضلا عن ذلك، فإن منهج الوظيفية الأصلية يعتمد على مقاربة تحليلية أفقية من حيث تركيزه على الحاجات الإنسانية المرتبطة بمجالات السياسة الدنيا، وذلك خلافا للمقاربات النظرية التقليدية في العلاقات الدولية التي دأبت على اعتماد التحليل الهرمي – العمودي للنظام الدولي من حيث طريقة تنظيمه وتوزيع الأدوار والمراتب على مختلف أطرافه.

من جهة أخرى، يتضح للمتهم بميدان التكامل، مدى تأثر منهج الوظيفية الأصلية بالمناهج المستعملة في العلوم الطبيعية والدقيقة. يتجلى ذلك بالأساس في مسألة تقسيم الوظيفيين للحاجات الإنسانية إلى شرائح وقطاعات يتميز كل منها بخصائص ووضع يتطلب أدوات ونمط إدارة خاص، وهو ما يتجانس مع المناهج المستعملة في البيولوجيا. كما أن مبدأ الانتشار أو التعميم، الذي بني على أساسه منهج الوظيفية الأصلية، يقترب كثيرا من نظرية الاهتزازات في ميدان الفيزياء.

ما يمكن استنتاجه، من خلال هذه الإطلالة المقتضبة على الفكر الوظيفي الأصلي، هو شدة تأثر المقاربة الوظيفية للتكامل الدولي بالاعتبارات والظروف التي ميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. حيث أن الآثار والانعكاسات التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية الكبرى، أدت إلى هيمنة التحليل الاقتصادي على دوائر صنع السياسات وعلى الأوساط الأكاديمية، مما دفع إلى اعتماد المناهج الاقتصادية لمعالجة مختلف المشاكل الوطنية والدولية. وهو الاعتبار الذي أثر كثيرا على

أطروحات د. متراني الوظيفية بالقدر الذي جعله يغض النظر عن العوامل الأخرى المؤثرة في السلوك الدولي[1].

فضلا عن ذلك، يظهر أن تحليل الوظيفية الأصلية لأسباب النزاعات والحروب قد أفرط كثيرا في التركيز على الجانب الاقتصادي عند اعتباره بمثابة السبب الحقيقي الذي يدفع الأفراد للميول نحو التصرف العدواني. فهذا التحليل مبسط إلى درجة كبيرة على اعتبار أن النزاعات المعقدة والحروب الشاملة والمدمرة التي حدثت في تاريخ العلاقات الدولية كانت نتيجة لسلوكيات الدول القوية والمتطورة اقتصاديا. وعليه، يبدو أن اعتقاد الوظيفيين بانتصار الاقتصاد على السياسة (The victory of Economics Over Politics) مسألة مبالغ فيها.

إن معارضة الوظيفية الأصلية للتكامل الإقليمي، إنما يرجع لاقتناع روادها، بأن ذلك لا يلغي نظام الدولة الأمة بل يساعد على توسيعه مما يبقي النظام الدولي هشا ومعرضا للنزاعات والحروب. لذلك، فالوظيفية الأصلية، تروج لجماعة سياسية عالمية قائمة على أساس الوظيفة والمنظمة الدولية المتخصصة[2]، غير أن هذه النظرية لم توضح أو تحدد لا الأدوات ولا الطرق التي يمكن الاعتماد عليها للتخلص من ظاهرة الدولة الوطنية، بل أنها لم تعالج كذلك احتمالات رد فعل حماة هذه الأخيرة تجاه المقاربات والبرامج والسياسات التي تهدد مصالحهم ومستقبلهم المرتبط بالدولة الوطنية. وعلى هذا الأساس، يتضح أن الوظيفية الأصلية تتعامل مع نتائج التعاون أو التكامل الوظيفي وليس مع التضحيات التي يجب القيام بها من قبل جميع الأطراف المعنية بهذا المسار.

[1] R. J. Harrison, Europe in Question. Op. cit. p. 29.

[2] P. M. Morgan, theories and approaches of international politics. Oxford: Transaction Books, 1987. P. 224.

كما أن مثالية المقاربة الوظيفية الأصلية، تتجلى في تعاملها المبسط مع الكثير من القضايا المعقدة للغاية. حيث أن التقسيم النظري لشؤون المجتمعات إلى قضايا السياسة الدنيا وقضايا السياسة العليا هي مسألة لا أساس لها من الصحة. فالتجارب التاريخية، أثبتت أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية غالبا ما كانت محل تسييس كبير ومجال أساسي لممارسة السيادة الوطنية، بل تعتبر أحيانا من المقومات الجوهرية للشخصية الوطنية. ترتبط بهذه المعضلة مسألة إهمال الوظيفيين الأصليين لكيفية معالجة التباينات الموجودة بين الدول في أبرز المقومات مثل الجانب الجغرافي، السكاني، الاقتصادي، العسكري... الخ، ثم إيجاد الحلول المطلوبة لطبيعة ومحتوى الأدوار التي تلعبها كل دولة في تكوين وفي إدارة المنظمات الوظيفية. في هذا السياق، تبدو الإرادة السياسية، التي قللت من شأنها الوظيفية الأصلية، مسألة ومتغير جد مؤثر على مسار التكامل الدولي، فهو في نهاية المطاف شأن بين الدول ومتوقف على إرادتها ولا يمثل إطارا فوق الدول يفرض عليها من طرف القوى الخيالية التي تنادي بها هذه التجربة.

وأخيرا، برهنت التجربة التاريخية أن العدد الهائل والمتنوع من المنظمات الدولية الوظيفية التي أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يساهم إطلاقا في استقطاب ولاء الأفراد. بحيث تؤكد مختلف المؤشرات، أن النزعة القومية كانت أقوى بكثير من أي متغير آخر في العلاقات الدولية في هذه الفترة. وعليه يبدو أن هذه المنظمات الوظيفية اتخذت في الغالب كمنابر يقوم من خلالها ممثلي الدول بالدفاع عن المصالح القطرية الضيقة للدول التي يحملون جنسياتها بدل ترقية وحماية النشاط الوظيفي الدولي الذي أنشئت من أجله.

ثالثا: الوظيفية الجديدة

ظهرت الوظيفية الجديدة، في منتصف خمسينيات القرن العشرين، على يد مجموعة من المنظرين استلهم أغلبهم أفكارهم النظرية من التجربة التكاملية في أوربا الغربية. وقد تمحورت الأسباب التي دفعت هؤلاء لتطوير هذه النظرية حول مسألتين رئيسيتين: تتمثل الأولى في ذلك الكم الهائل من الانتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية التي تدور حول استحالة الجمع بين مصالح الأمم والشعوب على المستوى الدولي، واستحالة الفصل بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتمييزها عن قضايا السياسة العليا، ثم استحالة إقناع الدول بضرورة تنازلها عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات الوظيفية الجديدة. أما من الناحية العملية فقد تبين أن جل المنظمات الوظيفية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لم تتوصل إلى مستوى تقليص الفوارق بين الشعوب والأمم عن طريق الوظائف التي تقوم بها، ولم تتمكن من تحويل ولاء الأفراد من مستوى الوطنيات الضيقة إلى الجماعة السياسية الدولية الجديدة. أما المسألة الثانية التي شجعت على ظهور الوظيفية الجديدة فتعود إلى تلك الظروف الداخلية، الإقليمية والدولية للدول الأوربية التي أرغمتها على اعتماد مقاربة التنسيق والتكامل بدل التناحر والحرب في إدارة العلاقة بينها.

1. المرتكزات النظرية للوظيفية الجديدة:

يجمع رواد الوظيفية الجديدة على اعتبارها نموذجا أو مقاربة تهتم فقط بالتكامل الجهوي. فسواء اعتبرناها استراتيجية أو نظرية تفسيرية، فإن تطبيقات الوظيفية الجديدة تقتصر على الحالات الإقليمية التي تتوفر على الشروط الأولية للتكامل[1]. وعلى هذا الأساس، يبدو أن الاختلاف الجوهري الأول بين الوظيفيتين

[1] R. J. Harrison, Europe in Question. Op. cit. p. 21.

الأصلية والجديدة يتمحور حول مجال التكامل: فالأولى تراه عاما وشاملا ودوليا، بينما تصر الثانية على اعتباره انتقائيا وإقليميا. فالوظيفيون الجدد يعتقدون بأن محاولة الجمع بين عدد كبير من الدول، تختلف أكثر مما تتجانس في مجالات كثيرة هو ضرب من الخيال والمثالية المفرطة، بحيث لا يمكن تحقيق ذلك تحت أي أسلوب من الأساليب وفي أية مرحلة من تاريخ العلاقات الدولية. لهذه الأسباب يطرح التكامل الجهوي كبديل حقيقي للمنهج الدولي للوظيفية الأصلية. ذلك أن التركيز على التكامل في مناطق جغرافية معينة إنما يعود لتوفر أدنى حد من الشروط الأولية للتجارب التكاملية. نتيجة لذلك، يتجلى أن عناصر التجانس الإقليمي التي أثارت اهتمام الوظيفيين الجدد هي تلك المرتبطة بالأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية بعملية التكامل. وعليه تم اعتبار توفر عامل التعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوربا الغربية بمثابة العامل الأكثر أهمية لمسار التكامل في هذه المنطقة.

ومع ذلك، تقر الوظيفية الجديدة بأنه حتى المجتمعات المتجانسة لا يمكنها أن تتكامل في مختلف الوظائف والقطاعات دفعة واحدة وبشكل مباشر، بل أن التطور التدريجي والمتوازن في مجالات متعددة هو الذي يمكن أن يتحول إلى تكامل عام بين مختلف القطاعات في الدول المعنية. وبدون هذه الآلية تصبح عملية التكامل ظاهرة معزولة وتكاد تكون خالية من الآثار الإيجابية على بقية القطاعات[1] من هذا المنطلق، يمكن القول أن الوظيفية الجديدة استلهمت فكرة المرحلية والتدرج في مسار التكامل من الوظيفية الأصلية وذلك بالرغم من اختلافهما حول محتويات وكيفيات تحقيق هذا المبتغى. فالمرحلية تسعى إلى القضاء التدريجي على حالات التباين بين الدول وتؤسس لإجماع حول ضرورة بناء الجماعة السياسية الجديدة.

[1] W. S. Jones, the logic of international relations. Boston: Little Brown and Company Ltd. 1985. P. 576.

ترتكز الوظيفية الجديدة، من جهة ثانية، على فكرة اقتصادية جوهرية مفادها أنه عندما نخضع بعض القطاعات الحساسة في حياة الدول إلى مراقبة وإدارة مشتركة، فإننا بذلك نكون قد وضعنا الأسس الحقيقية لبداية مسار تكامل يجلب اهتمام ومساهمة جماعات المصالح المهيكلة والأحزاب السياسية للدول الوطنية المعنية بعملية التكامل[1]. غير أن اهتمام هذه الأطراف وتورطها بمسار التكامل يتطلب أن تكون للقطاعات التي تم انتقاؤها أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء، وأن يكون النشاط التكاملي الوظيفي فيها أكبر من النشاطات المماثلة في الدول القطرية. لذلك، يقترن نجاح المنهج التكاملي للوظيفية الجديدة باشتراك الدول الأعضاء في قطاع اقتصادي حيوي واستراتيجي، وهو المرشح للعب دور القاطرة التي تجر مسار التجارب التكاملية الناجحة. كما يفترض أن يتميز هذا القطاع بنوع من التنافسية بين الدول الأعضاء بالقدر الذي لا يؤدي إلى حدوث تناقض كلي يهدد بشكل مباشر أو غير مباشر مصالح هذه الدول أو مصالح نخبها الأساسية. وسوف تفرز النشاطات المشتركة في القطاع الحيوي مجموعة من المشاكل في القطاعات الأخرى غير الخاضعة لمسار التكامل للدول الأعضاء، وهو ما يدفعها مباشرة إلى القيام بتضحيات معتبرة، ثم فيما بعد محاولة توسيع آليات الإدارة الجماعية (مسار التكامل) إلى هذه القطاعات.

من أبرز المرتكزات الفكرية الأصيلة للوظيفية الجديدة، هي اعتقادها بأن بداية عملية التوحيد السياسي، لا تتوقف على دعم وتأييد الأغلبية الساحقة في المجتمعات المعنية، وليست مرتبطة بالحاجة لوحدة أهداف كل المساهمين في العملية التكاملية، بل ترتبط فقط بضرورة موافقة الجماعات المفتاحية (الأساسية) (Key Groups) التي تشكل فعلا جوهر المجتمعات التعددية[2].

[1] R. J. Harrison, Europe in Question. Op. cit. p. 76.

[2] ibid. p. 27.

فالجماعة الأوربية للفحم والحديد، التي أنشئت في بداية خمسينيات القرن الماضي، حظيت بالموافقة المباشرة لأنها حققت مجموعة من المزايا والمصالح لمجموعات مختلفة. وينتج عن ذلك، أن ارتباط مصالح الأحزاب السياسية وجماعات المصالح بالعملية التكاملية، تدفعها إلى الضغط على حكوماتها من أجل إعطاء أهمية وأدوار للمؤسسات الوظيفية الجديدة. وبما أن هذه الأحزاب والجماعات تحمل قيم وتدافع عن أيديولوجيات وطنية مختلفة، فإن التقائها في المؤسسات الوظيفية سوف يشجعها تدريجيا على التنازل عن القناعات الفكرية المرتبطة بالدولة الوطنية وفتح المجال أمام ظهور أيديولوجيات وظيفية، فوق وطنية تعبر وتعكس آمال وطموحات الجماعة السياسية الجديدة. غير أن بروز مثل هذه الأنساق الفكرية فوق الوطنية يتطلب حد أدنى من التطابق والتشابه في القيم التي تحملها هذه الجماعات أو النخب الرئيسية، وهو ما يمكن أن يضفي الكثير من الشرعية على السلوكيات والقرارات التي تتخذها المؤسسات التكاملية المركزية للجماعات السياسية الجديدة.

- رواد الوظيفية الجديدة:

يمكن القول منذ البداية أن نظرية الوظيفية الجديدة للتكامل الإقليمي هي ثمرة جهد مجموعة من المنظرين، ركز كل منهم على جانب أو جوانب معينة من مسار التكامل في أوربا الغربية. ومع ذلك، فقد أحدثت هذه المحاولات المتنوعة تراكما معرفيا معتبرا يمكن أن يلجأ إليه الأكاديميون وصناع القرار، على حد سواء، لفهم وتفسير الظواهر التكاملية في مناطق جغرافية مختلفة. وعلى هذا الأساس، سوف نركز في هذا المقام على أبرز منظري الأسس الحقيقية لهذه النظرية.

- **ك. دويتش (K. Deutcsh):** يعتبر دويتش من بين المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير الأسس النظرية للتكامل الجهوي، خاصة من خلال كتاباته التي

ركزت على التجربة التكاملية في أوربا الغربية. وقد تجلت المساهمة الحقيقية لدويتش، في تطويره لنظرية الاتصالات أو المبادلات الاجتماعية (Social Communications) التي ترتكز على مختلف التقاطعات التي تحدث بين المجتمعات المعنية بعملية التكامل. فهو يرى، أن الاتصالات هي التي تكون الجماعة السياسية، فهي تحتوي على أشخاص وجماعات تتصل وتتبادل فيما بينها. كما يجب أن تبدي مؤسسات وشعوب مجتمعات التكامل نوعا من التجاوب تجاه بعضها البعض، ومن ثم تصبح الاتصالات والمبادلات فيما بينها ناتجة عن قناعات حقيقية وعن المكاسب المتوقعة في المستقبل[1]. ما يمكن استنتاجه من هذه الفكرة هو أن وجود مبادلات قوية ومتنوعة وسريعة وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأية عملية تكامل بينها. للحكم على نجاح أو فشل هذه العملية، فإن الأمر يقتضي قياس حجم، محتوى، مجال ووتيرة التبادل الذي يتم بين أعضائها. وقد جسد ك. دويتش هذه الأفكار في العمل الأكاديمي الذي نشره سنة 1957 تحت عنوان " الجماعة السياسية ومنطقة شمال الأطلسي " (Political Community and The North Atlantic Area) حيث ركز على موضوع المبادلات والاتصالات بين دول شمال الأطلسي، وخرج بنتيجة أساسية مفادها أن هذه المنطقة مؤهلة لأية عملية تكامل. غير أنه كان متأثرا، إلى حد كبير، بالنجاحات التي حققتها تجربة الجماعة الأوربية للفحم والحديد التي أنشئت في بداية الخمسينيات من القرن العشرين.

الإسهام النظري الثاني، الذي دعم به ك. دويتش نظرية الوظيفية الجديدة يتمثل في تصوره للجماعة السياسية التي يعتبرها بمثابة الهدف الأسمى والنهائي لأية تجربة تكاملية. فهو في الأصل يعرف التكامل على أساس أنه الوصول إلى الإحساس بالانتماء إلى الجماعة في منطقة جغرافية معينة وتحقيق المؤسسات والسلوكيات الكفيلة بضمان –في المستقبل- الاعتماد المتبادل الجماعي والتحول الاجتماعي السلمي

[1] M. Morgan, theories and approaches of international politics, p. 225.

بين شعوب الجماعة السياسية[1]. ويبدو أن الشعور بالانتماء، إلى هذه الجماعة السياسية الجديدة إنما يكون ناتجا عن اقتناع القادة والشعوب وتنظيمات المجتمع المدني بالجماعة التي كونوها، واعتقادهم كذلك بأنها تمثل الإطار الأمثل لحل مشاكلهم وتحقيق طموحاتهم. غير أن الكثير من الغموض يكتنف مصطلح الجماعة السياسية الذي يتطلب وجود مصالح مشتركة لكل الأطراف، فضلا عن اشتراكها في الإحساس بالهوية الموحدة، فهي ظاهرة يمكن أن توجد على مستويات مختلفة: القرية، المدينة، الجهة، الدولة، الإقليم، ثم المجتمع الدولي.

من جهة ثالثة، يعتقد ك. دويتش أن اختلاف الظروف بين قطاعات التكامل يتطلب ضرورة تنويع استراتيجيات التكامل من ميدان لآخر، وهو ما يسمح من تعويض الضعف أو الخسارة المسجلة على مستوى قطاع معين بالقوة أو الأرباح المحققة في قطاعات أخرى[2]. بهذه الطريقة يمكن لجميع الأعضاء الاستفادة من التجربة التكاملية، كما يمكن كذلك لهذه المقاربة الأمبريقية أن تكشف عن الطرق والاستراتيجيات البديلة التي يمكن اللجوء إليها للتعامل مع القطاعات التكاملية التي تعاني من ضعف وتشوهات معينة. من خلال هذا المسعى تتحدد معالم بناء جماعة سياسية وأمنية جديدة داخل منطقة جغرافية معية.

بالرغم من هذه المساهمات النظرية المعتبرة التي أرست الدعائم الأولى لتطوير الوظيفية الجديدة، فإن مجموعة من الاعتبارات والظروف التي ميزت العلاقة بين دول السوق الأوربية المشتركة، من جهة، وبين العالم الخارجي، من جهة أخرى، قد حالت دون اقتناع ك. دويتش ببعض الأفكار والفرضيات التي طورها في بداية التجربة التكاملية في

[1] K. Deutsch et all, Political Community and the North Atlantic Area. Princeton: Princeton University Press, 1957, p.5.

[2] K. W. Deutsch, Political Community at the international level. New York: Double Day, 1964, p.64.

أوربا الغربية. فقد أثبتت مختلف المراحل التاريخية لتطور هذه التجربة، أن نمو المبادلات الخارجية بين كل دولة من الدول الأعضاء والولايات المتحدة الأمريكية، كان أقوى وأشمل وأسرع من نمو المبادلات بين دول التجربة التكاملية الأوربية. كما أن نمو المبادلات داخل كل دولة من الدول الأعضاء تم بوتيرة أسرع بكثير من نمو المبادلات البينية. وهو ما يعني في الواقع أن هذا الوضع يؤدي إلى تقوية الروابط الداخلية أكثر من الروابط البينية وبالتالي تعزيز الشعور بالانتماء إلى الدولة الوطنية على حساب الجماعة السياسية التي يريد ك. دويتش قيامها في هذه المنطقة الجغرافية. بناء على ذلك، وانطلاقا من مسلمات ك. دويتش الخاصة باختبار مدى نجاح أو فشل مسارات التكامل، يمكن القول أن التجربة التكاملية في أوربا الغربية، لم تكن في وضع يسمح لنا من اعتبارها من التجارب التكاملية الناجحة، على الأقل في المراحل الأولى من الموافقة على اتفاقية روما الخاصة بإنشاء السوق الأوربية المشتركة.

- **أ. هاس (E. Haas):** بعد نشره لكتابين، الأول في سنة 1958 ويحمل عنوان (توحيد أوربا) (The Uniting of Europe)، والثاني في سنة 1964 والموسوم (ما وراء الدولة الأمة) (Beyond the Nation State) أصبح هاس يلقب بأبي الوظيفية الجديدة وذلك بالنظر إلى الإسهامات النظرية التي أضافها لهذه المقاربة. وقد تأثر هاس، إلى حد كبير، بتجربة الجماعة الأوربية للفحم والحديد (ECSC) في البداية، ثم بمسار السوق الأوربية المشتركة فيما بعد. لذلك، فهو يعتقد أن الوحدات السياسية التي بدأت التجربة التكاملية الأوربية هي دول صناعية، تعددية وديمقراطية، وتمتلك كل منها المتطلبات البنيوية التي تسعى جماعة التكامل إلى امتلاكها[1]. ويلاحظ أن هذه الدول قد تمكنت من إنجاز الكثير من أهداف مسار بناء الدولة القطرية. كما أن التكامل بينها يقوم على مجموعة من عوامل التجانس، وعلى الطابع التنافسي لمصالحها الذي لا يجب

[1] R. J. Harrison, Europe in Question. Op. cit. p. 101.

أن يتحول إلى تناقض أساسي. فالطبيعة التنافسية للمصالح هي التي تولد الرغبة لدى الدول الأعضاء للبحث عن الطرق والوسائل التي تصب في خدمة مصلحة الجميع.

تعتبر نظرية الجماعة (Group Theory)، التي طورها هاس، من أهم عناصر قوة ومصداقية مقاربة التكامل الإقليمي. وفقا لهذه النظرية، لا يمكن بداية أية تجربة وحدوية أو تكاملية دون موافقة ومساندة الجماعات الفاعلة في المجتمعات التعددية الديمقراطية[1] فالعملية التكاملية، وفقا لهذا الرأي، لا تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع، ولا تتطلب كذلك التجانس الكلي لمصالح الدول المشاركة في هذه العملية، بل تقترن بموقف ودور أهم الجماعات والنخب في مجتمعات التكامل. يبدو أن هذه النتيجة التي توصل إليها هاس كانت ثمرة متابعة ميدانية لتجربة الجماعة الأوربية للفحم والحديد، حيث استقطبت في بدايتها عدد قليل من الأفراد والنخب. غير أن النجاحات والفوائد التي حققتها هذه التجربة أثارت اهتمام المزيد من رجال السياسة وجماعات المصالح والنقابات ودفعت إلى المطالبة والضغط من أجل توسيع هذه التجربة إلى مجالات أخرى. وعلى هذا الأساس، تصبح الدوافع والاعتبارات البراغماتية –النفعية بمثابة المحفز الذي يرغم النخب الأساسية في كل الدول الأعضاء على التعاون وتوحيد سياساتها واستراتيجياتها لتحقيق مكاسب مادية معتبرة.

يبدو أن ارتباط وتأثر أ. هاس بمسألة الجماعات المفتاحية انعكس على تصوره لبقية الاعتبارات والعوامل المؤثرة في عملية التكامل. حيث أنه عندما يعالج قضية المؤسسات التكاملية التي يجب أن يتنقل إليها مركز اتخاذ القرار لكل الدول المعنية بعملية التكامل، إنما يربط ذلك بالتأييد القوي والمباشر للجماعات الرئيسية في مجتمعات التكامل. فهو يؤكد على أساس أن إحداث مؤسسات فوق قومية للتعامل مع القضايا الفنية والتقنية سوف يجلب تدريجيا اهتمام جماعات المصالح والنخب

[1] J. Dougherty and R. Pfaltzgraff, Contending theories of International relations. Op. cit., p. 432.

السياسية التي تعمل على توسيع مسار التكامل إلى قطاعات أخرى يمكن أن تعظم مصالحهم[1].

ويمكن لدعم هذه الجماعات أن يساعد المؤسسات التكاملية على وضع قوانين ومعايير تسيير موحد لمختلف قطاعات التكامل، وهو ما يؤدي حتما إلى إرساء قواعد السلوك الموحد بين الدول الأعضاء. بناء على هذه الاعتبارات، تصبح عملية تحويل ولاء الأفراد والجماعات إلى هذه المؤسسات الجديدة مسألة ممكنة ومنطقية. ويعتقد هاس أن جماعات المصالح الاقتصادية قد تلعب الدور القيادي في هذه العملية لما لها من انعكاسات إيجابية مباشرة على مصالحهم المادية وأدوارهم الاجتماعية. بناء على هذه الاعتبارات، يمكن القول أن هذه الجماعات قد تسعى إلى توظيف مختلف أدوات وقنوات الضغط على الحكومات الوطنية، من أجل منع حدوث عمليات التراجع والانسحاب من مسار التكامل، بسبب النزاعات والخلافات الناجمة عن رغبة بعض الحكومات الوطنية في التشبث بخصوصياتها الوطنية وبصلاحيات اتخاذ القرار، أو بسبب بعض المشاكل التي قد تفرزها بعض سياسات واستراتيجيات مسار التكامل.

يرى أ. هاس أن الجماعة السياسية (Political Community) تعتبر بمثابة الهدف النهائي والأسمى لأية تجربة تكاملية. عند الوصول إلى مرحلة تكوين الجماعة السياسية الجديدة يكون الأفراد والتنظيمات الوطنية الرئيسية قد أظهرت ولاءها للأجهزة التكاملية المركزية أكثر من أية سلطة أخرى. وفي هذا السياق كذلك، يقر هاس بأن مسار بناء الجماعة التكاملية تهيمن عليه وتوجهه المجموعات الوطنية المهيكلة التي لها مصالح وأهداف خاصة مرتبطة بنشاط المؤسسات فوق الوطنية[2]. ما يمكن استخلاصه من نظرة هاس تجاه الجماعة السياسية الجديدة هو أنها لا يجب أن تكون مختلفة من ناحية طبيعتها القانونية والدستورية ومن ناحية تنظيمها وأساليب إدارتها عن مثيلاتها في الدول

[1] [1] M. Morgan, theories and approaches of international politics. Op. cit., p. 228.

[2] E. B. Haas, Beyond the Nation State. Op. cit. 79.

الوطنية الأعضاء في العملية التكاملية. لذلك، فالتكامل بين دول أوربا الغربية المتجانسة اقتصاديا وسياسيا ومن حيث التنظيم الهرمي والأفقي لمجتمعاتها هو الأوفر حظا للنجاح وبلوغ مرحلة الجماعة السياسية، متناسيا التباينات الأخرى (الدين، اللغة، العادات والتقاليد، الانتماء العرقي) التي قد تطفو إلى السطح في أية مرحلة من مراحل التكامل وتشكل عوائق حقيقية أمام التجسيد النهائي للجماعة السياسية.

- **أ. إتزيوني (A. Etzioni):** يمكن التأكيد منذ البداية أن ما قدمه إتزيوني من إسهامات لتطوير نظرية الوظيفية الجديدة هي خلاصة ملاحظة امبريقية قام بها لمجموعة من التجارب التكاملية في مناطق جغرافية مختلفة. وقد سمح له هذا العمل من تأكيد الفرضيات التي توصل إليها من سبقه من منظري الوظيفية الجديدة، منها أن العصرنة والتقدم والتعددية هي بمثابة المتغيرات المحددة لمستقبل مسارات التكامل. ومن ثم تصبح دول العالم الثالث بمثابة البيئة غير الملائمة للتجارب التكاملية. وعلى هذا الأساس، فالفشل الذي منيت به التجارب التكاملية في العالم الثالث التي شملتها دراسة إتزيوني الميدانية إنما يعود إلى مشاكل التخلف وانغلاق الأنظمة السياسية وتشبث نخبها بمشروع الدولة الوطنية.

عند معالجته لدور ومكانة النخب في عملية التكامل الجهوي، يرى إتزيوني أنه يجب التركيز على النخب في منطقة التكامل وعلى النخب الخارجية التي لها مصالح في النشاطات والمؤسسات التكاملية[1]. غير أن إتزيوني يذهب أبعد من بقية منظري الوظيفية الجديدة في تصوره لطبيعة وتنظيم النخب في مجتمعات التكامل، إذ لا يمكن إطلاق مصطلح "نخبة" على أي تنظيم إلا إذا كان يمتلك نسبة أو جزء من الوسائل المادية والإدارية التي تدعم دوره في اتخاذ القرار، ويشارك في السيطرة على أدوات التعريف بالهوية الوطنية، كما يفترض أن تكون له هيمنة على بعض أساليب الإكراه في المجتمع.

[1] A. Etzioni, political unification : a comparative study of leaders and forces. New York: Holt and Rinehart, 1965. Pp.90-95.

فالنخب التي تمتلك هذه المقومات لها القوة والإرادة الضرورية لتدعيم مسار التكامل الذي بدوره يشكل الأداة الحقيقية لخلق الظروف الملائمة لتعظيم مكاسب ومكانة هذه التنظيمات. أما النخب الخارجية فتسعى إلى تدعيم علاقتها وارتباطها بالبنية والمؤسسات الناشئة التي سوف ينتقل إليها مركز الثقل والقوة على المستوى الإقليمي، وذلك بغية الاستفادة من مسار بناء الجماعة السياسية الجديدة.

يؤكد إتزيوني على أساس أن الجماعة السياسية هي التي تمتلك المكونات التكاملية التالية:

1) لها المراقبة الفعالة والحقيقية لكافة وسائل استعمال العنف، وذلك بالرغم من أنها يمكن أن تفوض جزء من هذا الاحتكار للوحدات الأعضاء.
2) لها مركز اتخاذ القرار الذي بإمكانه أن يؤثر بشكل كبير على توزيع الثروات والمكافآت داخل الجماعة.
3) هي المهيمنة على أدوات التعريف السياسي لأغلبية المواطنين الملتزمين سياسيا[1]. يبدو أن هناك تجانس كبير بين مكونات كل من نظام النخبة والجماعة السياسية، وقد يكون الثاني امتداد للأول وذلك بالنظر إلى أن إتزيوني من أشد المقنعين بأن النخب هي المحرك الرئيسي للتجارب التكاملية. غير أنه يقر بأنه لا يمكن الوصول إلى هذا المستوى إلا إذا أفرز مسار التكامل والشروط والآليات الذاتية الكفيلة بضمان بقاء وتطور الجماعة السياسية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية دون الاعتماد على أي طرف أو قوة أخرى.

4- منهج الوظيفية الجديدة:

لا يختلف منهج الوظيفية الجديدة كثيرا عن ذلك الذي اعتمدته الوظيفية الأصلية في تحليلها وتصورها للتكامل الدولي، فكل منهما يعتمد على التطور الآلي والمرحلي لمسار التكامل وذلك بالرغم من توظيفهما لمصطلحين مختلفين من الناحية الشكلية

[1] ibid. p 329.

واللغوية: (Ramification, Spillover)على التوالي. ولكنهما يتفقان في المعنى العام الذي يشير إلى أن بداية النشاط التكاملي في ميدان معين سوف يخلق الظروف والشروط الضرورية للانتقال إلى مجالات أخرى حتى تنتشر هذه الظاهرة إلى كل جوانب حياة مجتمعات التجربة التكاملية. لذلك، يعتبر الانتشار (Spillover) بمثابة المحرك الرئيسي لكل مسارات التكامل الإقليمية.

يحدث الانتشار، وفقا لرؤية أ. هاس، لأن السياسات المعتمدة لتحقيق هدف معين لا يمكن أن تكون حقيقية وفعالة إلا إذا تم توسيع هذا الهدف بينما يعرفه ل. ليندبرغ (L. Lindberg) على أساس أن ذلك المسار الذي بواسطته يمكن لفعل معين مرتبط بهدف محدد أن يخلق وضع وحالة لا يمكن فيها ضمان تحقيق الهدف الأصلي إلا إذا تم اتخاذ أفعال وخطوات أخرى، التي بدورها تخلق ظروف جديدة تتطلب أفعالا ونشاطات جديدة وهكذا يحدث الانتشار الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف النهائية للجماعة السياسية الجديدة[1]. وقد تلعب التفاهمات والتنازلات التي تميز العلاقة بين الدول الأعضاء دورا مشجعا لتسريع ديناميكية الانتشار. كما أن الانتشار يمكن أن ينتج عن المنافسة التي تفرز عملية التكامل وعن عملية التكامل وعدم التوازن في الاستفادة من نتائج، مما يرغم مؤسسات التكامل على اتخاذ إجراءات وسياسات جديدة من أجل إعادة التكافؤ لميزان استفادة أطراف التجربة التكاملية.

أما ك. دويتش فيطلق على الانتشار (Spillover) تسمية التغذية العكسية أو الراجعة (Feedback) التي تتضمن شبكة الاتصالات التي بمقدورها أن تفرز أفعالا كرد فعل أو استجابة لمدخلات (Inputs) معينة، وذلك من أجل إشباع أو تصحيح سلوكيات سابقة[2]. وهكذا، ففي كل مرة تساهم السياسات والأفعال المعتمدة المخرجات (Outputs) في بروز مدخلات جديدة عن طريق ما تتضمنه التغذية العكسية من آثار وردود أفعال

[1] L. Lindberg, the political dynamics of European Economic Integration. Stanford: Stanford University Press, 1963, p.10.

[2] R. J. Harrison, Europe in question. Op. cit. p.83.

حتى تتحقق عملية الانتشار في كل جوانب ومناحي حياة جماعة التكامل. في الأصل غالبا ما تكون التغذية العكسية مرتبطة بحركية التكامل داخل الدول الأعضاء في العملية التكاملية، ولكن مكونات البيئة الخارجية قد تلعب دورا حاسما في هذا الشأن، مثل ما حدث بالنسبة لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية على مسار التكامل في أوربا الغربية.

تتفق جل أدبيات الوظيفية الجديدة، على اعتبار المجال الاقتصادي بمثابة القاطرة التي تجر عملية الانتشار في التجارب التكاملية وذلك لارتباطها الوثيق بالاهتمامات المباشرة والحيوية لمواطني جماعة التكامل. فالقطاعات الاقتصادية تساهم بشكل فعال في تحقيق الرفاه الاجتماعي في الدول الأعضاء، كما أنها تؤدي مباشرة وبشكل سريع إلى خلق الثروة ورؤوس الأموال التي تعبد الطريق نحو انتقال مسار التكامل إلى قطاعات غير منتجة. من هذا المنطلق، يقترح أ. إتزيوني سلما يرتب من خلاله (في حركة تصاعدية أي من الأقل إلى الأكثر تأثيرا) القطاعات حسب أهميتها وقدرتها على إحداث الانتشار. إذ يأتي في أسفل هذا السلم الوظائف المرتبطة بالخدمات كالتعاون البريدي والتنسيق بين أجهزة الشرطة، ثم تأتي في المرتبة الثانية النشاطات المرتبطة بقطاع العمل والصحة والشؤون الثقافية، تليها بعد ذلك الاتفاقيات الخاصة بالرسوم الجمركية والتنظيمات العسكرية، وتحتل قمة هذا الهرم النشاطات الاقتصادية بمختلف أنواعها[1]. فالفرق بين هذه القطاعات، يرجع بالدرجة الأولى، إلى أهميتها بالنسبة لحياة المجتمعات وبتأثيرها على بقية القطاعات ومدى ارتباطها بمصالح أكبر قدر من الفئات الاجتماعية. فالتكامل في المجالات الاقتصادية له انعكاسات على جل الفئات الاجتماعية: المنتجين، المستهلكين، المسيرين، العمال... الخ.

ما يمكن استخلاصه، من تصورات منظري الوظيفية الجديدة للمنهج المعتمد في التجارب التكاملية الإقليمية، هو اتفاقهم على اعتبار الانتشار بمثابة العامل والآلية التي تسمح لأية تجربة تكاملية من الوصول إلى مرحلة الإقلاع (take off). وعند هذا المستوى

[1] ibid. p. 84.

فقط يمكن القول أن مسار التكامل قد وصل إلى تحقيق الشروط الذاتية التي تسمح له بالتطور والاستمرار بغض النظر عن التطورات والتقلبات التي يمكن أن تشهدها البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة بالتجربة التكاملية.

نظرا لأن جل الأفكار التي أصبحت تدرج في إطار نظرية الوظيفية الجديدة ارتبطت منذ البداية بالتجربة التكاملية في أوربا الغربية التي مازالت في مرحلة التطور والتجسيد العملي، فإنه من الصعب –في الوقت الراهن- القيام بتقييم موضوعي ومحاكمة هذه الأفكار. غير أن مراحل تطور هذه التجربة أثبتت أن مسألة تقسيم قضايا وميادين التكامل إلى سياسة دنيا وأخرى عليا قضية نظرية لا تمت بصلة إلى واقع العلاقة بين وحدات التكامل، بحيث بينت السياسة الزراعية المشتركة (CAP) مدى قابلية مواضيع السياسة الدنيا للتسييس عندما ترى النخب السياسية ضرورة لذلك. كما أن النخب الرئيسية في مسار التكامل في أوربا الغربية، بل أنها في بعض الأحيان امتنعت عن التورط في بعض المشاريع التكاملية المشتركة، مما دفع بالحكومات الوطنية إلى التدخل واستعمال أسلوب القطاع العام لإنقاذ مثل هذه النشاطات من الفشل والانهيار. لذلك، فالكثير من الأهداف التي حددتها اتفاقية روما لإنشاء السوق الأوربية المشتركة لم تحقق بواسطة هذه النخب بل بواسطة قرارات سياسية لحكومات الدول الأعضاء ومجموعة من الاعتبارات الخارجية التي أملتها متطلبات المحافظة على قوة وتماسك النسق السياسي والأمني والاقتصادي الليبرالي الغربي.

– النقاشات النظرية في العلاقات الدولية والتأصيل النظري للدراسات الاقليمية

1- النظرية الواقعية ونظرتها للظاهرة الاقليمية في العلاقات الدولية :

إن الاهتمام بدراسة المنظمات الدولية كفواعل تؤثر في مسرى العلاقات الدولية، وجد صدى كبير في الأوساط الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية، وذلك من خلال الأطر النظرية والتحليلية، التي حاولت تفسير موقع، ودور هذه الفواعل الجديدة في النظام الدولي –من خلال الناحية التنظيرية للعلاقات الدولية– ومن بين هذه المنظورات نذكر البراديم العقلاني بشقيه الواقعي والمؤسساتي، وكذلك البراديم البنائي.

الدراسات الاقليمية و المنظمات الدولية من المنظور النيوواقعي

تعد الواقعية من النظريات التي هيمنت على مجال العلاقات الدولية ، وذلك منذ البداية الأكاديمية له 1919، وذلك لكونها النظرية –بمختلف تياراتها– الأكثر تحليلا وتفسيرا للواقع الدولي – ولعل أهم المتغيرات التي قامت عليها الواقعية في مستوى تحليل المؤسسات الدولية نجد: **فوضوية النظام الدولي** (غياب التراتبية في المجتمع الدولي) والفوضوية لا تعني غياب النظام وإنما غياب سلطة فوق الدولة، مما يجعل النظام الدولي في حالة فوضى،[1] وفي ظل التسليم بفوضوية النظام الدولي، فإن العلاقات الدولية هي علاقات صراع وعلاقات تنازعية، يحكمها اللايقين، تسعى فيها كل دولة لضمان بقائها، فالدولة في ظل الفوضى فإنها تشتغل بأمنها وبقائها،[2] مما يجعل التعاون الدولي، أصعب لتحقيق من جهة، وفي حالة ما تحقق فإنه يعتمد على قوة الدول، فما يهم الدول في علاقاتها مع بعضها البعض ليس الاستفادة الجيدة من مختلف المحصلات فقط، وإنما مقارنة هذه الفائدة بالدول المنافسة،[3] وذلك السعي لتعظيم المكاسب

---

[1] جون بيليس وستيفن سميث ، المرجع السابق ، ص 258 .

[2] المرجع نفسه، ص.361.

[3] جون بيليس وستيفن سميث ، المرجع السابق ، ص. 363 .

النسبية، لذلك فإن المؤسسات الدولية لا يمكن لها تلطيف الفوضى الدولية كون الفواعل –الدول– تسعى دائما لتعظيم المصالح وذلك ما يجعل من التعاون الدولي أمر صعب التحقيق.

فالواقعيون الجدد ينظرون للمؤسسات الدولية على أنها خيار تكتيكي يمكن الاستغناء عنه عند انتفاء المصلحة منه، فالمنظمات الدولية هي "مجرد ترتيبات تتعاون وفقها الدول"،[4] الأمر الذي يطرح إمكانية تغيير هذه الترتيبات بما يتوافق وسلوك الدول، فالدول لا تتماشى مع القواعد التي تفرضها المنظمات الدولية، إلا في حالة تقاطعها ومصالحها القومية، هذه الأخيرة التي تعد من بين المفاهيم الجوهرية التي تقوم عليها الواقعية والتي ترتبط بدورها بموارد القوة، ولعل ما يدل على رفض الدول للقواعد التي تفرضها المؤسسات الدولية في حالة تعارضها ومصالحها هو رفض الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام لـ"برتوكول كيوتو" للاحتباس الحراري في 2001.

وعليه فإن المنظمات الدولية لم تحظى باهتمام الواقعيين، كون الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، والمنظمات الدولية وغيرها من الشركات المتعددة الجنسيات، "فإنها مثلها مثل باقي الإيديولوجيات يصعد نجمها ويأفل".[1(1)] وحتى التسليم بهذه العناصر الفاعلة فإن عملها يكون في نظام دول تكون الدول هي من فرضته قوانينه، ومثال ذلك الهيمنة الأمريكية على مؤسسات بروتن وودز BRETTON WOODS، هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإنه في حالة إنشاء المنظمات الدولية فإن ذلك لا يتم إلا وفق تركيبة الدول والهيمنة،[2] وتبقى هذه المنظمات الدولية خاضعة في سلوكياتها للقوى الكبرى، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة، وفقا لتركيبة من القوى المهيمنة بعد الحرب العالمية

---

(4) عادل زقاغ، " المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية "، محاضرات في مقياس المنظمات الدولية والاقليمية (قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2007 – 2008).

(1) جون بيليس وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص. 242 .

(2) زقاع عادل، " المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية "، المرجع السابق.

الثانية، انعكس على ميثاقها، والفصل الثاني من الميثاق المتعلق بالعضوية في المنظمة وكذلك الفصل الخامس المتعلق بالتصويت في مجلس الأمن وحق الفيتو يوضح ذلك.

غير أن عجز الدول منفردة التصدي لمشكلات عالمية كالمجاعة، انتهاكات حقوق الإنسان، يجعل من المنظمات الدولية ليست فقط مجرد ترتيبات تتملص منها الدول متى شاءت، وإنما كيانات جديدة جديرة بتحقيق التعاون الدولي، خاصة بعد انتهاء الصراع الإيديولوجي وبداية ظهور تنظير ينظر للعلاقات الدولية بنظرة أكثر تفاؤلا، الأمر الذي كان نقطة انعطاف في التنظير للعلاقات الدولية وبإمكانية تحقيق التعاون الدولي.

الدراسات الاقليمية و المنظمات الدولية والمنظور النيومؤسساتي

من المقاربات التي حاولت الإجابة على كيفية ترقية التعاون الدولي من خلال المؤسسات الدولية، نجد التيار المؤسساتي، حيث اتجه الليبراليون في أربعينيات القرن العشرين إلى المؤسسات الدولية، التي تناط بها بعض الوظائف ، التي تعجز الدول منفردة القيام بها.[1] وما عزز هذا الطرح هو نجاح العملية التكاملية في أوربا، وكذلك التعددية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول، وكذلك في ظل العولمة، فإن التحديات التي تواجهها الإنسانية، تعجز الدولة منفردة على معالجتها، مما يجعل الحاجة للمؤسسات الدولية قائمة، باعتبارها البديل الأنجع لتذليل هذه العقبات، ويتجلى ذلك في وظائف عدة بهذه المؤسسات الدولية.

ومن بين المشكلات العالمية، والتحديات التي تواجهها الدول في عالم معلوم، والتي تزيد من الحاجة للمؤسسات الدولية نجد المشكلات المتعلقة بتنسيق الروابط العالمية، وتبادل المعلومات، والبضائع والخدمات، عبر الحدود القومية للدول، وما تطرحه من ازدياد التكاليف والنفقات المختلفة،[2] وكذلك مشكلة القيم الجوهرية المتعلقة بالمبادئ

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 345.

[2] جوزيف ناي وجون روناهيو ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، المحرز محمد الشريف الطرح (المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان، 2002)، ص. 407.

الأخلاقية، في الوقت الذي لا تمتلك فيه الدول القومية العادلة، ولا تحمي حقوق شعوبها، فإن وجود مؤسسات دولية فعالة يساعد في ضمان الحد الأدنى من حماية حقوق الإنسان بين الدول.

إضافة إلى تحديات أخرى، المتعلقة بالبيئة، الصحة، الأمن، التجارة، .... وكذلك فإنه من بين الوظائف الموكلة للمنظمات الدولية حسب "كيوهان" هي المساعدة على التغلب على مثل هذه المشكلات العالمية التي تعرقل العمل الجماعي.[3]

إضافة إلى خفض تكاليف إبرام الصفقات من خلال العمل المتعدد الأطراف، حيث أن الاعتماد المتبادل على الاتفاقية الثنائية، أو العمل المنفرد في مواجهة التحديات العالمية، يكلف الدول الوقت وكذلك التكاليف المرتفعة،[4] وعليه فإن المنظمات الدولية من خلال ما تمتلكه من آليات رقابية عالمية تساعد على خفض هذه التكاليف والتخفيف من حدة الشكوك المتبادلة بين الدول (مراقبة الاتفاقيات لضمان احترامها والالتزام بها)، وما يترتب عن ذلك من إرساء الثقة بين الدول وإرساء الشفافية، خاصة أن مثل هذه المؤسسات الدولية (المنظمات الدولية) تعمل على توفير عنصر المعلومة،[1] الذي يوفر بدوره للشركاء الإيفاء بالتزاماتهم، والتحقق من التزامات الشركاء الآخرين، وما يترتب عن ذلك من بحث الدول من خلال المؤسسات الدولية على الحفاظ على السمعة التفاوضية، لتحقيق مكاسب في الجولات اللاحقة من التعاون، كما تزود المنظمات الدولية الدول بآليات مناسبة لحل النزاعات[1] وغيرها من الوظائف.

كل هذه الوظائف تزيد من ثقة الدول في البناء المؤسساتي، فالمنظمات الدولية رغم فوضوية النظام الدولي حسب المؤسساتي إلا أن المنظمات الدولية من شأنها تلطيف الفوضى والتغلب على النتائج السلبية لها،[2] من خلال سعي الدول لتحقيق مكاسب

---

[3] عادل زقاغ، المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية ، المرجع السابق.

[4] المرجع نفسه.

[1] عادل زقاغ، المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية ، المرجع السابق.

[2] زيدان زياني، "تحليل السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات والنماذج النظرية" (رسالة ليسانس في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005 – 2006) ، ص. 08 .

[3] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق ،ص. 345.

مشتركة بدلا من المكاسب النسبية في إطار تعاوني تجسده هذه المنظمات الدولية، والتي تناط بها مهمة ضبط ومراقبة السلوك التعاوني للدول،[3] وتفترض المؤسساتية أن سلوك الفاعلين يتحدد من خلال المؤسسات التي تحد من هامش تحرك الفاعلين فعلاقة التفاعل بين المؤسسة الدولية، والدول قد يكون فيها مستوى التفويض الممنوح للمؤسسة ضعيف أمام الفاعلين، حيث أنه في حالة تغيير توزيع القوة داخل المؤسسة قد ينجم عنه تخلي المستفيدون من توزيع القوة الجديد عن التزاماتهم أمام المؤسسة الدولية،[4] أو سعيهم (للأطراف التي تحصلت على هذا التوزيع للقوة) إلى تعظيم المكاسب المطلقة واستغلال صفقة المأسسة وذلك حسب التيار المؤسساتي الضعيف الذي يرى أن التعاون الدولي لا يحدث إلا إذا جعلته الدول كذلك.

في حين يرى التيار المؤسساتي القوي أن المؤسسات الدولية تمتلك القدرة على التأثير في سلوك الفاعل، وهي تتميز بدرجة عالية من الصلابة، حيث أنه بالرغم من أن الهدف الأول من إنشاء هذه المنظمات الدولية هو تعزيز مصالح دولة معينة إلا أنه بمرور الوقت يتم تحويل ولاءات المؤسسة لتصبح محدد مستقل لسلوك الفاعل، حيث تتمكن من فرض نمط معين من الضوابط والمعايير على سلوكيات الفاعلين، ولعل تقييد المنظمات الدولية ولتحركات الدول خارجيا وتضييق هامش حرياتها من خلال تضخيم جداول أعمالها ف سياساتها الخارجية دليل على ذلك.[1]

رغم تحليل المؤسساتي للمؤسسات الدولية كفواعل أساسية في السياسة الدولية من خلال مساهمتها في تقليص النزعة الانتهازية للدول، وإرساء التعاون كشكل من أشكال العلاقات الدولية، إلا أن إهمال المؤسساتية لجوانب أخرى في دراسة هذه المؤسسات، كالبعد الهوياتي، فسح المجال أمام منظورات أخرى حاولت تحليل العلاقة بين الفواعل الدولية –الدول– والمؤسسات الدولية من خلال بعد جديد هو البعد الهوياتي.

---

(4) زيدان زياني ، المرجع السابق، ص 08 .

(5) عادل زقاغ ، إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دور الطرف الثالث ، المرجع السابق ص. 99.

(1) زيدان زياني، المرجع السابق، ص ص. 8-9 .

الدراسات الاقليمية و المنظمات الدولية من منظور بنائي

شكلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة انعطاف في التنظير للعلاقات الدولية، وذلك من خلال بروز نظريات متعددة حاولت تحليل وتفسير سلوكيات الفواعل الدولية في مستوى السياسة العالمية.

ومن بين تلك النظريات نجد (البنائية) التي ظهرت كانتقاد للاتجاهات النظرية السائدة في نهاية الثمانينات[2] من القرن العشرين، حيث كانت البنائية من خلال المفاهيم الجديدة التي قامت عليها الأكثر تفسيرا لواقع ما بعد الحرب الباردة، خاصة مع ظهور قضايا جديدة على الساحة الدولية، بمختلف الأبعاد والمتغيرات، وعلى رأسها البعد القيمي في دراسة العلاقات الدولية. يعتبر نشوء وتفاعل الأفكار والهويات الأساس الذي ترتكز عليه البنائية.

والنظرية البنائية تقوم على عدة فرضيات أساسية من بينها:

- الدولة وحدة أساسية للتحليل، بالإضافة إلى المنظمات الدولية التي يعتبرها البنائيون، فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائها وليست مجرد امتداد للدول.[3]
- يركز البنائيون في تحليلاتهم على البنية التي هي عبارة عن أفكار وخطابات ومصادر مادية، والبنية عبارة عن مجال عمل يملك في ظله الفاعلون حرية اتخاذ القرار وفقا لتصوراتهم المبنية على أساس معتقداتهم وقيمهم الاجتماعية (كذاتية الواقع)، ورغم فوضوية النظام الدولي، إلا أن البنية قادرة على تأويل آثارها، ولا يتم ذلك إلا من خلال الإدراك الجماعي من قبل الفاعلين لهذه البنية.

وتضمنت البنائية مجموعة من الاقتراحات الأنطولوجية منها:[1]

---

[2] عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر : الدار الخلدونية ، 2007) ، ص 223 .

[3] عمار حجار ، " السياسة الأمنية الأوربية اتجاه جنوبها المتوسط " (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة، 2005) ، ص 40 .

- ثنائية العلاقة بين الفاعل والبنية، حيث حاول البنائيين وعلى رأسهم "ألكسندر ويندت" تصور العلاقة بين الدولة والفاعلين والنظام الدولي.
- والتداخل بين البنية والعضو يرجع في جذوره إلى النظرية الاجتماعية التي أدخلها "وندت" للعلاقات الدولية، والقائمة أساسا على أن المجتمع عبارة عن علاقات اجتماعية يكون الإنسان ومنظماته هو الفاعلون الغائيون، الذين خلالهم تتم عملية **إنتاج وتحويل المجتمع** وبالرجوع إلى المؤسسات الدولية نجد أن البنائية ترى في المأسسة إيجاد قيد إدراكي جديد ينشأ تدريجي في المجتمع الدولي نتيجة للاحتكاك بين أعضاء هذا المجتمع الدولي، حيث أن البنية الداركة تؤدي وظيفة الإشراف الطوعي على توزيع القيم.[2]

فالمنظمة الدولية هي عبارة عن "توليفة" من القواعد والاتفاقيات والوظائف والممارسات الاجتماعية، وهي عبارة عن مجموعة من الافتراضات الاتفاقية المهيمنة، وسط أعضاء المجتمع الدولي، والتي تزود الأعضاء بإطار يساعدهم على تحديد ما يتوجب القيام به وما لا يجب عمله في ظروف معينة،[3] حيث أن فهم الدول لمبادئ ومقاصد المنظمات الدولي يؤدي إلى تصميم منظمة دولية بهوية معينة، وبمرور الوقت تتمكن هذه المؤسسة الدولية من تقيد سلوك الفاعلين الذين أرسو أسسها في البداية، حيث أن التفاعل البيني داخل هذه المؤسسة الدولية، يترتب عنه مأسسة قيم وضوابط جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل هوية جديدة للمنظمة الدولية،[4] وكذلك لسلوك الفعالين فيها.

- **نظرية الوكالة والعضو**

---

[1] عمار حجار، المرجع السابق، ص 44

[2] زيدان زياني، المرجع السابق ، ص. 10 .

[3] عادل زقاغ ، المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية ، المرجع السابق

[4] المرجع نفسه .

يتناول هذا المبحث دراسة إدارة المنظمات الدولية من منظور الوكالة والعضو، من خلال دراسة تفويض السلطة كآلية تساهم في تفعيل الإدارة الدولية.وكيفية تأثيرها على سلوك المنظمة الدولية، من خلال تحليل دور البيروقراطية داخل المنظمة في الاستفادة من تفويض تدريجي للسلطة لصالح المنظمة الدولية وذلك للحصول على المزيد من الاستقلال في اتخاذ القرارات.

أ- ظهور نظرية الوكالة والعضو

إن الوكالة كنظرية، ظهرت في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر (1970)، إلا أن محتوى النظرية، يرجع إلى فترات قبل ذلك، وذلك من خلال نظرية حقوق الملكية، تنظيم الاقتصاد، كالتمويل، التسويق، قانون العقود [1].

وتشير النظرية إلى أن المؤسسة بإمكانها تعيين وكلاء للقيام ببعض الخدمات ومن تلك دعت الحاجة إلى تفويض سلطة اتخاذ القرار للوكلاء، وقد تجلى ذلك من خلال دراسة العلاقات التجارية بين المديرين وحملة الأسهم، ومن خلال دراسة تضارب المصالح بين الموكلين والوكلاء.[2]

كما استعملت النظرية لدراسة بعض مجريات الاقتصاد، وكذلك الإدارة، هذه الأخيرة التي لقيت اهتمام الباحثين من خلال دراسة سلوك الإداريين (الموظفين) وعلاقته بنتائج التنظيم، وكذلك تأشيرات أنظمة الإدارة على خفض أو رفع مستوى التنظيم من خلال محاولة إيجاد استراتيجيات تهدف إلى تفعيل الإدارة (كإستراتيجية الحوافز، التعويض المالي ...) وتفادي المشاكل الناجمة عن الوكالة (التهرب، الركود ...).[3]

---

(1) Jongwool Kim and Joseph T. Mahoney " property Rights Theory , Transaction Costs Theory , and Agency Theory : An organizational Economics Approach to strategic management " . western Washington university 2005 , p 223 .

(2) principal Agent Theory of International management http://www.referenceforbusiness.com/encyclopedia/A-Ar/Agency-**Theory**.html

(3) kendal Roth Sharon O'Donnell , Foreign subsidiary compensation strategy : An agency theory perspective , university of s. Carolina , 1996 , p 678 .

والوكالة من الناحية القانونية:[1] "هي أسلوب يسمح للموكل الذي يعطي السلطة لغيره للقيام بمجموعة من المهام بواسطة الوكيل، هذا الأخير الذي يمثل الموكل في علاقاته مع غيره".

وجاء في القانون الفرنسي أن الوكالة هي عمل يفوض بمقتضاه شخص لآخر القيام بشيء للموكل وباسمه، ولا يتم العقد إلا بقبول الوكيل، فالطرف الذي يمنح السلطة هو الموكل والذي تمنح له السلطة هو الوكيل والعقد الذي ينظم العلاقة بينهما هو الوكالة.[2]

وبعد تعريف الوكالة من الناحية القانونية، فإن دراسة الوكالة كنظرية تحكم التفاعل بين الدول والمنظمات الدولية كفواعل دولية من جهة وكأشخاص القانون الدولي من جهة ثانية، لا يتم إلا وفق دراسة عملية أخرى تكن فهم طبيعة الوكالة بين الدول والمنظمات الدولية والمتمثلة أساسا في التفويض الممنوح للمنظمة الدولية.

ب- تعريف نظرية الوكالة (التفويض)

شكل التفويض شكل خاص من صناعة القرار الرضائي، حيث يحافظ نظريا، على الوعد بالتغلب على التحديات الأصلية أثناء المفاوضات التي تتم من المعاهدات المتعددة، فعندما تقوم الدول بتفويض السلطة للمنظمة الدولية فإنها تقدم بالموافقة على تحويل السلطة إلى المنظمة الدولية لتقوم بأعمال معينة.[3]

فالتفويض يكون قائم بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية كون المنظمات غير الحكومية لا تعتمد على السلطة المفوض بها من قبل الدول القومية[4].

والتفويض -كما سبق وأشرنا– لايعني تخلي دولة الأمة عن سلطتها كاملة في قضية سياسية للمنظمة الدولية، وإنما تُقبل الدول على التفويض في حالة تأكد قيادات الدول

---

[1] موريس نخلة، المرجع السابق، ص.624.
[2] المرجع نفسه، ص. 625.
[3] جوزيف ناي وجون روناهيو، المرجع السابق، ص. 417.
[4] المرجع نفسه، ص. 425.

أن التفويض للمنظمة العالمية لا يقلل من أهمية مصالح هذه الدول، وعليه فإن إقبال الدول على عملية التفويض يكون بشكل حذر، مراعية في ذلك شروط تفويض السلطة ، بنية صنع القرار في المنظمة الدولية كون أن ما تهتم به الدول من خلال عملية تفويض السلطة هو تحقيق أهدافها بالدرجة الأولى، غير أن تعارض مصالح الدول المانحة للسلطة ومصالح المنظمات الدولية، قد يخلق نوع من التوتر في العلاقة بين الدول المفوضة للسلطة والمنظمة الدولية.

والتفويض عبارة عن منح شروط للسلطة من طرف الدول (الموكل)، إلى المنظمة الدولية (التي يمثلها الوكيل)، وذلك للعمل نيابة عنها، وهذا المنح المشروط للسلطة يكون محدود النطاق، كما تتم إلغاؤه (نظريا) من قبل الدول التي شاءت.[1] وتفويض السلطة للمنظمة الدولية يكون محكوم بعقد ينص على اتفاقيات تحدد مضمون العلاقة بين الطرفين، وتجبر الطرفين على الالتزام به.

وانطلاقا من التعريف يتضح لنا أطراف تفويض السلطة، فالدول هي الطرف المعني بتفويض السلطة أي هي "الموكل" والمنظمات الدولية هي الطرف الممنوح له هذه السلطة أي هو "الوكيل" والعقد الذي ينظم ويحكم العلاقة بين الطرفين هو الوكالة، حيث أن العقد هو الذي يحدد طبيعة التفويض الممنوح للمنظمة الدولية (تفويض واسع النطاق أو تفويض محدود) من خلال مجموعة الاتفاقيات والقواعد والمبادئ التي تضبط السير الحسن للعلاقة، حيث أن العقد من شأنه منح الوكيل (المنظمة الدولية) الحرية في تصرفات والتقدير لتحقيق الأهداف المرجوة من التفويض [2].

وهذه الحرية، عادة ما تتجسد من خلال الحكم الذاتي والمتمثل في مجموعة المناورات المتاحة للوكيل لتحقيق الأهداف المرجوة، أو من خلال التحفظ والمتمثل في

---

(1) Darren G , Hawekins , David ,lake . and others , Delegation and Agency In International organizations , combridge university press , 2005 , p 8 .

(2) موريس نخلة، المرجع السابق، ص. 630 .

المجال الذي تراه الدول ضروريا لإنجاز الوكيل المهام المنوطة به، إلا أن هذه الحرية، هي محدودة النطاق[3].

حيث أن الوكيل لا يكون حرا فمثلا:[4] المنظمة العالمية للتجارة، مثلا تركز على المحافظة على الأسواق متنافسة أكثر مما تقبل بع بعض الدول الأعضاء ومواطنيها، فأهداف المنظمة الدولية للتجارة مثلا ترتكز على المحافظة الأسواق متنافسة أكثر ما تقبل به الدول والمواطنين[5] (الثقافة، البيئة، القيم الاجتماعية)، لذلك فالدول تبتكر آليات الرصد والمراقبة لمراقبة الوكلاء وتحقيق أهدافها في المرتبة الأولى.

وغالبا ما يكون الحكم الذاتي الممنوح للوكيل دور في الضغط على الدول، وما يترتب عن ذلك من تفعيل للمنظمة الدولية، الأمر الذي قد يترتب عليه أحيانا إعادة الهيكلة من خلال إعادة إبرام العقد والتفويض، أو محاولة تجديد العقد،[1] ولكن السؤال الذي يطرح لماذا تلجأ الدول إلى تفويض السلطة للمنظمة الدولية؟

د- أهمية تفويض السلطة بالنسبة للدول

تلجأ الدول لتفويض سياساتها للمنظمات الدولية ، نتيجة لما يترتب على هذا التفويض من منافع تحققها الدول في إطار المنظمات الدولية ، حيث أن تفويض السلطة للمنظمة الدولة من شأنه تعزيز التعاون الدولي ، والتعرف على الفوائد التي تجنيها الدول من تفويض السلطة للمنظمة الدولية ، يفسر سبب اهتمام الدول به دون أن يعني ذلك أن الدول بمجرد تحقيق الفوائد من التفويض يعني أنها تختار التفويض ، تغري الدول

---

(3) Darren , Hawkins , David , Lake , Daniel , Nielson , " Delegation and Agency In International Organization" , OP , CIT , p. 12

(4) جوزيف ناي ، وجون روناهيو ، المرجع السابق ، ص 426 .

(5) مثال ذلك المظاهرات التي حدثت في في مختلف الدول نتيجة لقمة سياتل 1999 لمنظمة التجارة العالمية .

(1) Darren Hawkins, et al., op cit., p13.

وتدفع بها لتفويض السلطة للمنظمة الدولية في غالب الأحيان ، ومن بين الفوائد نجد : التخصص ، السياسة الخارجية .

1- **التخصص** : وذلك من خلال تقسيم العمل ، فبدل أن تقوم الدولة بالعمل ذاته ، فإنها تختار تفويض السلطة للمنظمة الدولية، وفي ظل توافر القدرة السياسية ، وكذلك الخبرة، الوقت، والموارد لأداء المهمة، فإنه يتم تعظيم حوافز الدول، كما تتعاظم فوائد التخصص بتكرار المهام الموكلة للمنظمة الدولية.[2]

والتفويض للمنظمة الدولية قد تترتب عنه إنشاء وكيل متخصص ، تحقق الدول من خلاله فوائد أكثر من تلك التي تجنيها الدول منفردة،[3] فالتخصص يسمح بتقديم والحصول على خدمات تعجز الدول على القيام بها منفردة، وذلك في ظل غياب الخبرة لإنتاج مكاسب أكبر من التخصص مثال ذلك: تصريح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر روما حيث قال صراحة أن تكاليف المعاملات من إنشاء العديد من المحاكم الإقليمية، كتلك التي في يوغسلافيا سابقا، رواند ... كانت كبيرة (التكاليف)، لذلك طالبا بضرورة توحيد الجهود من خلال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وحتى بإنشاء هذه المحكمة فإنها تحتاج إلى الخبرة اللازمة لمحاكمة مجرمي الحرب.[1]

فالتفويض يخفض تكاليف التعاون، والتخصص يزيد من المكاسب التي تسعى الدول إلى جنيها، إضافة لغياب الخبرة، نجد غياب الثقة، فالتفويض لوكلاء متخصصين من شأنه تقديم –إضافة للمكاسب– المعلومات للدول، ومثال ذلك: التعرف مثلا على الظروف المالية في البلدان النامية، بالنسبة لصندوق النقد الدولي، وما يترتب عن ذلك من دراسة الدول لنوايا الدول الأخرى، كالتي تسعى

---

(2)) Ibid, p. 14.

(3) Ibid, p 16 .

(1) Shelffer, David. "The Future of International Criminel Justice". U. S. Département of State Dispatch 8 (8) 1979. pp. 23-24.

لاستخدام القوة مثلا في مجلس الأمن،[2] إضافة إلى ما يوفره التفويض من الشرعية، المصداقية ... إضافة للحاجة الكبيرة للمكاسب الناجمة عن التخصص، التي تسعى الدول تعظيمها.

فمثلا تقدم الدول على تفويض السلطة للمنظمة الدولية لرقابة على أسلحة الدمار الشامل لأسباب تتعلق بالمصداقية، ومثال ذلك: أنه رغم إصرار الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الحرب الباردة على مراقبة بعضهم البعض في اتفاقيات تخفيض الأسلحة الهجومية والإستراتجية في SALT و START و INF إلا أن الطرفين كانا على استعداد كبير لتفويض واسع النطاق للوكالة الدولية للطاقة من أجل مراقبة البرامج النووية للبلدان النامية.[3]

ما يمكن ملاحظته على التخصص هو أن الفوائد التي تجنيها الدول من التخصص عن طريق تفويض السلطة للمنظمة الدولية يدفع بها للمزيد من التفويض، خاصة أن المكاسب التي تجنيها الدول لا تقتصر فقط على مكاسب التخصص وإنما المكاسب في ميادين عدة منها السياسة الخارجية للدول فكيف ذلك؟

2- السياسة الخارجية :

تعد السياسة الخارجية ذلك السلوك الصادر عن دولة معينة اتجاه المحيط الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال انتهاج جملة من الوسائل، وهي أحد الأدوات (أساس) الذي تنتهجها الدول لتحقيق الفوائد من التعاون ، وذلك من خلال أهمية تفويض السلطة للمنظمة الدولية بالنسبة لرسم وتنفيذ السياسات الخارجية للدول .

---

[2] Stone , Randall , lending credrbility : the International Monetary Fund and the post communist transaction . princetion NJ : Princecetion university press , 2002 , p 39 .

[3] I.bid, p

فالدول التي تلجأ إلى التفويض للمنظمة الدولية هي تلك الدول التي تشغلها قضية مشتركة[1]، حيث أنه من خلال التفويض للمنظمة الدولية، تتمكن الدول من التحسين من نتائج التبادل وتعزيز اليقين، وكذلك ازدياد الرغبة في العمل المشترك هذا التعاون الذي يرتبط بالأساس بعملية صنع القرار السياسي للدول – كيف ذلك؟ حيث أن وقوع صانع القرار في سوء الإدراك من شأنه أن يؤدي إلى إخفاق التعاون الدولي الذي تهدف الدول لتحقيقه عن طريق تفويض السلطة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التفويض يسهل على الدول المشاكل المتعلقة بالمعلوماتية في ظل سعي الدول لتحقيق أهداف متنوعة قد تكون قصيرة المدى، أو متوسطة أو بعيدة المدى، وفي ظل توفر عنصر المعلومة لدى صانع القرار فإن ذلك يساهم في تحقيق التعاون، وكذلك تجنب الوقوع في الخطأ الإدراكي بالنسبة لصناع السياسة الخارجية للدول.[2]

إضافة إلى التغلب على معضلات التعاون فإن تفويض السلطة للمنظمة الدولية (وكيل) بإمكانه تجنيب الصفقات المالية، وبالتالي حصول الدول على مكاسب أكبر، تمكن الدول من تطوير بعض آلياتها و تقييد قصورها لتسهيل التعاون.

ونجد من بين الوكالات التي تحظى بقدر كبير من التحفظ في تنسيق السياسات الدولية، نجد إتحاد البريد العالمي: الفوائد التي تجنيها الدول من تفويض السلطة لا تقتصر على السياسة الخارجية فقط، بل لكون السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، فإن أهمية التفويض للمنظمة الدولية، تمس أيضا

---

(1) زياني زيدان ، المرجع السابق ، ص ص 34 – 35 .

(2) Darren , Hawkins , David , Lake , Daniel , Nielson , " Delegation and Agency In International Organization , OP , CIT , p.15 .

3- **السياسات الداخلية للدول**: حيث تستفيد الدول من تفويض السلطة من خلال حصول الدول على تمويل من قبل المنظمة الدولية للصالح العام،[3] حيث تعاني الدول عادة من بعض المشاكل العالمية التي تساهم البيروقراطية للمنظمة الدولية من خلال الجهود المعتبرة، دور في حل هذه المشكلات من خلال جمع المعلومات، التنسيق ...[1]

ومثال ذلك منظمة الصحة العالمية ودورها في رصد ومراقبة الأمراض المتخطية للحدود، نجد كذلك منظمة التعاون والأمن في أوروبا التي تتولى ممارسات حقوق الإنسان في أوربا.

إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تتولى مراقبة الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء،[2] يتضح أن مقدرة المنظمة الدولية على لعب دور فعال في حل أو نسق الجهود –بالنسبة للمشاكل ذات التوجه العالمي، وغيرها من القضايا– يرتبط بطبيعة التفويض الممنوح لها، تفويض محدود النطاق أو تفويض واسع النطاق.

4- صنع القرار الجماعي :

حيث تتفق الدول على سياسة مشتركة من خلال دراسة البدائل المتاحة ، ثم تقوم بعملية تفويض السلطة للمنظمة الدولية (الوكيل)، التي تعمل على جمع واختبار المسائل التي تشغل السياسات المحلية للدول،[3] حيث تقوم بيروقراطية المنظمة الدولية (الوكيل)، بتنظيم جدول أعمال يتم العمل من خلاله بتنسيق الوسائل التي تشغل الدول.

---

[3] جوزيف ناي وجون روناهيو، المرجع السابق ، ص. 408.

[1] زياني زيدان ، المرجع السابق ، ص 34 .

[2] Darren , Hawkins , David , Lake , Daniel , Nielson , " Delegation and Agency In International Organization , OP , CIT , P. 16

[3] Olson , Mancen , the logic of collective Action : Public Goods and theory of groups, Cambridge , M A : University Press , 1965 , P. 252 .

إلا أن تنظيم جدول الأعمال في ذاته يكون غالبا محل صراع بين الدول الأعضاء ، خاصة الدول القوية التي تسعى إلى رسم جدول أعمال يخدم مصالحها وبين الدول الأخرى التي تفضل تفويض سلطة تنظيم جدول الأعمال للمنظمة الدولية، وهنا يكون دور قيادة المنظمة الدولية في خلق توازن داخل المنظمة، حتى إن الدول القوية قد تسعى إلى إعادة هيكلة العقد (التفويض) ليوفر لها سلطة وضع جدول الأعمال.

ومن خلال ذلك تتجلى أن تفويض السلطة للمنظمة الدولية لا يقتصر على مجال معين تحقق في الدول فوائد وإنما أهمية تفويض السلطة للمنظمة الدولية يتعدى ذلك إلى كل قضايا السياسة الدولية.[1]

إن من بين الوظائف التي تؤديها المنظمات الدولية في مستوى السياسة الدولية هي المساهمة في تسوية النزاعات الدولية من خلال إيجاد أرضية مشتركة لحل النزاعات.[2]

وتسوية النزاعات تعد دافع أساسي لتفويض السلطة للمنظمة الدولية، من خلال الدور الذي يلعبه الوكلاء كأطراف ثالثة لحل النزاعات، التي تكون عادة نتيجة لتناقض المسالك بين الدول، فإن الوكيل يلعب دور كبير في إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم كالدور الذي يلعبه وكلاء التحكيم في تأمين مصالح الدول، وكذلك قدرة الوكيل على البث في النزاعات بين الأطراف، في حالة توفر تفويض السلطة للوكيل وعند توفر قدر كافي من الحياد من خلال القدر الكافي من الاستقلالية، يمكن للبيروقراطية(الوكيل) التقليل من تكاليف المعاملات وكذلك تأمين التعاون بين الدول،[3] والقرارات التي يخرج بها وكيل التحكيم مثلا، أو الوكيل كطرف ثالث تكون

---

(1) Darren , Hawkins , David , Lake , Daniel , Nielson , " Delegation and Agency In International Organization , OP , CIT , p.16 .

(2) زياني زيدان ، المرجع السابق ، ص 08 .

(3) Darren , Hawkins , David , Lake , Daniel , Nielson , " Delegation and Agency In International Organization , OP , CIT , p.17 .

مبنية أساسا على الاتفاق –العقد– بين المنظمة الدولية والدولة، طرف النزاع، فقرار الوكيل يرتبط أساسا بطبيعة التفويض الممنوح له.[4]

إن التعرف على المكاسب التي تجنيها الدول من تفويض السلطة، سواء في التخصص أو المكسب في السياسة الخارجية والمحلية للدول أو حل النزاعات، وغيرها من المجالات تفسر إقبال الدول على تفويض السلطة للمنظمة الدولية، وإن كان تفويض الممنوح للمنظمة الدولية، مقيد في غالب الأحيان، ولكن السؤال المطروح هو كيف يمكن للمنظمة الدولية من خلال الوكلاء استغلال "صفقة" التفويض الممنوح لها للحصول على المزيد من الاستقلالية وكذلك الفعالية، ذلك ما سيوضحه المبحث الموالي والذي يوضح التفويض كآلية لتفعيل إدارة المنظمة الدولية.

النظرية النقدية ودورها في تحليل الظاهرة الاقليمية في العلاقات الدولية :

يشير مصطلح النظرية النقدية إلى ذلك الاتجاه الفكري الذي يرفض الفصل بين النظرية والممارسة في تحليل ودراسة الظواهر الاجتماعية، وينظر إلى الإنسان باعتباره المنتج الحقيقي لسائر أنماط الحياة وأساس تفسير التحولات التاريخية في المجتمع. من أبرز روادها: ماكس هوركايمر، تيودور أدورنو، هربرت ماركوز، يورجين هابرماس.

تمحورت الانتقادات التي وجهتها النظرية النقدية إلى الدولة كشكل من أشكال الجماعة السياسية حول ثلاثة أبعاد أساسية هي: تلك المعيارية والاجتماعية والتطبيقية الخاصة بالدولة. يتعلق البعد المعياري بالانتقاد الفلسفي للدولة كشكل استبعادي من التنظيم السياسي بمعنى أنه يستبعد من هم خارج نطاقه الإقليمي. ويرتبط البعد الاجتماعي بالحاجة إلى تطوير تفسير لأصل الدولة وتطور الدولة الحديثة ونظام الدول. والبعد الثالث التطبيقي يتعلق بالإمكانية العملية لإعادة هيكلة العلاقات الدولية لتكون أكثر تحررية وعالمية.

---

[4] I.bid, p18 .

إن الهدف النهائي للنظرية النقدية هو العمل على تحقيق المساواة والحرية على النطاق العالمي وأن هذا الهدف يتطلب أشكالا أخرى من الجماعة السياسية غير تلك التي تمثلها الدولة القومية الحديثة نظرا للقيود التي تفرضها هذا النوع من الجماعة السياسية على تحقيق هذين الهدفين.

لذلك فإن المشروع النقدي يتكون من شقين: الأول يتمثل في إعادة هيكلة الدولة الحديثة ونظام الدول للسماح بتطور مستويات أعلى من العالمية خلال العمل على تجريد الدولة من القوى التي تحتكرها وإحلال نظام الدول ذات السيادة بهيكل عالمي من الحكم العالمي. أما الشق الثاني فيتعلق بالعمل على زيادة الاحترام للاختلافات الثقافية على المستوى العالمي، حتى يتم إزالة التعارض بين واجبات المواطن كمواطن وواجباته كإنسان في المقام الأول من خلال التحرك نحو أشكال أخرى من الجماعة السياسية. وبهذا فهي تنتقد المفاهيم التقليدية التي تميل إلى صالح استقرار الهياكل السائدة في النظام العالمي وتسعى إلى فهم و تفسير أسباب عدم المساواة والسيطرة التي تشكل علاقات القوة العالمية من أجل العمل على تقويضها.

-6النظرية البنائية ودورها في تحليل الظاهرة الاقليمية في العلاقات الدولية:

لقد برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة ومن أبرز روادها: فريديريك كراتشول، بيتر هانزشتاين و نيكولاس أونوف في كتابه "العالم من صنعنا" منتقدا فيه أفكار الواقعية الجديدة لوالتز، بالإضافة إلى ألكسندر ووندت الذي لقب بأبي البنائية.

وعموما تعرج البنائية بعيدا عن المقاربات المادية (من واقعية، لبيرالية وغيرهما) وتركز بدلا من ذلك على حركيات التفاعل الاجتماعية الإنسانية. وهي تقوم في إطار دراستها للظاهرة الإقليمية على مجموع الإفتراضات التالية:

-النظام الإقليمي بناء اجتماعي: فالأقاليم لا توجد فقط كأشياء مادية في العالم، هي أيضا بناءات اجتماعية ومعرفية متأصلة في الممارسة السياسية وتنشأ في خضم سياسات معينة.

-صياغة المصالح والهوية الإقليمية: بما أنه ليس هناك إقليم معطى مسبق، فليس هناك أيضا مصالح إقليمية معطاة مسبقا، بل إن المصالح والهويات يتم تشكيلها أثناء عملية التفاعل والإدراك الذاتاني.

-الوعي والهوية الإقليميين: يرى إيمانويل أدلر Adler Emmanuel أن الإدراك الذاتاني من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والتعلم والمعرفة يساعد على تأطير واقع اجتماعي دولي ويقود إلى تطور الممارسات والمؤسسات المشتركة. لقد جاء أدلر بمفهوم الإقليم المعرفي " كجماعة متخيلة " فالإقليم المعرفي مرتبط بالوعي الإقليمي الذي يبنى من خلال اللغة، الخطاب، الحديث عن الإقليمية ومن خلال العملية السياسية التي بواسطتها تخضع الإقليمية والهوية الإقليمية للتعريف وإعادة التعريف بشكل مستمر.

-أفعال اللغة: التركيز على الخطاب والكتابة حيث من خلالهما يتم خلق الإقليم، فالأقاليم هي بناءات اجتماعية تنتج ويعاد إنتاجها من خلال الخطاب والممارسات الاجتماعية.

-المعايير والأفكار: وهنا يتم التساؤل عما هي المعايير التي على أساسها تم تحديد ما هو " طبيعي "؟ من قام بصياغة تلك المعايير؟ من اختار تطبيقها؟ ومن المستفيد منها؟ فقد اعتبر كل من Finnemore و Sikkinik أن فكرة التحولات كمشروع بناء اجتماعي يتم بواسطة أجندة معيارية (الإتحاد الأوروبي مثلا) .

في الأخير ومن خلال ما سبق نستنتج أن لكل نظرية منطلقاتها وافتراضاتها الخاصة في تحليلها ورؤيتها للدراسات الإقليمية الأمر الذي جعلنا ننظر للظاهرة الإقليمية من عدة

زوايا مختلفة كدور العوامل الجغرافية والإقتصادية والأمنية والثقافية، وبالتالي من أجل تقديم فهم أعمق وشامل لظاهرة التفاعلات الإقليمية، لا بد من المزج بين كل هذه الأطر المختلفة في إطار نظري متماسك ومتكامل دون إهمال أي نظرية.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للظاهرة الاقليمية - الاتحاد الأوروبي أنموذجا-

بعد أن تطرقنا لفهم لدراسات الاقليمية من الجانب المفاهيمي والجانب النظري يبقي الجانب التطبيقي نتطرق اليه في موضوع الاتحاد الاوروبي كمنظمة اقليمية اوربية الذي يعد احسن مثال ناجح وكذلك لمسايرته لتطور مسار التنظير في الدراسات التكاملية والاقليمية ،وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التطرق إلى عدد من المؤشرات و المعطيات، وكذلك بغية التوصل إلى إقرار هل هناك فعلا نظام إقليمي أوروبي أم لا؟

الاتحاد الاوروبي :

أخذت إستراتيجية بناء الوحدة الأوروبية ثلاث خصائص رئيسية. تمثلت الأولى في الانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الكبرى والإستراتيجية، بكل ما مثله ذلك من خلق ثقافة نسبية لا تنتمي إلى اللغة المطلقة التي سادت تجارب وحدوية أخرى. وتمثلت الثانية في عدم النظر إلى قضية الوحدة كمعطى يجب التسليم به منذ البداية، وفرضه في الممارسة اليومية على جميع الدول الداخلة في الاتحاد أو المرشحة له، بقدر ما ظل قيمة عليا يمكن للدول الأعضاء أن تصل إليها بمحض إرادتها ومن خلال تفاعلاتها البينية. وأخيرا، تمثلت الخاصية الثالثة في اعتماد إستراتيجية الدمج التي تميزت بها تجربة الاتحاد الأوروبي، ونجاحه في امتلاك هذا القطب المغناطيسي الجاذب والقادر على دمج دول داخل قطار الوحدة الأوروبية، يبذل في هذه العملية جهدا متبادلا بين الدول التي أسست الاتحاد الأوروبي وبين الدول المرشحة للانضمام إليه.

1. بناء الهرم من أسفل: التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب

إن أهم ما ميز تجربة الوحدة الأوروبية أنها بدأت من أسفل، ووضعت أهدافا متواضعة لم يتوقع كثير من المراقبين أن تكون هي الطريق نحو إنجاز الوحدة، فلم تبدأ بالتوقيع على اتفاقات وحدة بين عدد من الدول الأعضاء، ولم تطرح قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة كأهداف فورية للدول المنضمة للجماعة الأوروبية، إنما تركت التفاعلات الاختيارية بين دول الجماعة حول قضايا جزئية هي التي تقود الدول الأعضاء أو معظمها إلى خيار الاتحاد، الذي ظل منذ البداية هدفا وليس قانونا جبريا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي.

وقد وعي المسئولون الأوروبيون هذه القضايا منذ البداية. وعلى سبيل المثال صرح وزير الخارجية الفرنسية الراحل روبرت شومان في 9 مايو 1950 بأن أوروبا لن تصنع دفعة واحدة، ولا ببناء تكتل موحد، إنما من خلال إنجازات واقعية، تخلق أولا تضامن الواقع، معتمدا على المنهج الوظيفي وليس الدستوري الذي يعتمد على دستور فيدرالي في بناء تجربة الوحدة الأوروبية. ويضيف المسئول الفرنسي فكرة أخرى على قدر كبير من الأهمية، وذات دلالة، فيشير إلى أن الدول الأوروبية التي عادت لتحصل على سيادتها كاملة بعد الحرب العالمية الثانية، لا يجب أن تتركها بصورة فورية لصالح وحدة فيدرالية أوروبية، إنما يجب أن تتعود الدول الأوروبية على التخلي الطوعي عن بعض جوانب سيادتها في بعض القضايا، فالمطلوب هو التقليص المتصاعد في التناقض بين الاندماج الأوروبي والدولة*.

هذه الأفكار انعكست إلى حد كبير في مسار تجربة الوحدة الأوروبية، والتي أكدها كثير من السياسيين الأوروبيين في فترات زمنية مختلفة، وعبرت عن وعي كامل بتفاصيل الواقع المعاش، وجعلت التعامل مع هذا الواقع هو المدخل لإنجاز الأهداف الكبرى المتمثلة في الوحدة، بما يعني أن الغاية ظلت قيمة عليا يجب العمل على الوصول إليها عبر حل الإشكاليات الفرعية والجزئية لا تجاهلها لصالح عموميات وغايات كبري لا يوجد لها تجليات ملموسة في الواقع العملي. ومن ثم، لم يكن غريبا أن تبدأ رحلة الوحدة الأوروبية من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في 18 أبريل

سنة 1951 في العاصمة الفرنسية باريس. وكان الهدف هو تسهيل الاستثمار في هذا المجال، وتسهيل حرية حركة رأس المال والعمالة التي تعمل في مجالي الفحم والصلب، لكي تعتاد الدول الأوروبية الثلاث التي وقعت على هذه الاتفاقية على فكرة الاستثمار المتبادل، وعلى الحركة الحرة لرأس المال. ولم تتطرق مطلقا لأي اتفاقات اقتصادية مشتركة أو حتى لسوق واحدة تجمع الدول الأوروبية.

كما حافظت مسيرة الوحدة الأوروبية على هذه الروح عند توقيع الاتفاق الشهير الذي وقع في روما سنة 1957، والذي يعتبره الكثيرون البداية الحقيقية لتبلور مشروع الوحدة الأوروبية. فقد جاء بدوره ترجمة لاتفاق ما سمي بالمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والذي سهل تبادل الخبرات والمعدات في مجال الطاقة النووية، وكان الغطاء الذي خرجت منه السوق الأوروبية المشتركة التي وقعت عليها ست دول أوروبية. وهكذا، عكس الانطلاق من التفاصيل المعاشة، رغبة في بناء تفاعلات وحدوية بين الشعوب الأوروبية، لا تكون حبيسة قرارات فوقية تصدر من أعلي، بقدر ما تحولت إلى ممارسة يومية تهدف إلى تحقيق هذه القيمة بالتراكم العملي، وعبر خلق قنوات شعبية ومؤسساتية تعمق من التفاعلات الأفقية بين الأوروبيين.

والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في تجربة الوحدة الأوروبية كان رئيسيا، رغم أنه لم يكن العامل الوحيد. فقد حرصت التجربة على أن تؤسس نموذجا أوروبيا يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة. فاحتجاجات المزارعين الفرنسيين أو صائدي الأسماك الدانمركيين على عدم وجود حماية لسلعهم في مواجهة المنافسة الأوروبية كانت متكررة وامتدت إلى معظم البلدان الأوروبية، التي حرصت على إيجاد حلول توافقية بين هذه المصالح المتباينة. ومرة أخرى، لم تتعال التجربة الأوروبية على هذه المشكلات، ولم تحاول أن تفرض لها حلولا فوقية، إنما اعتبرتها جزءا أساسيا من التحديات التي تواجه مشروع الوحدة، وعملت بطرق مختلفة على حلها وإيجاد كثير من الحلول التوافقية لها.

ويختلف ذلك عن المعالجة العربية لمثل هذه الأمور، والتي يبدو أن أحد أبرز تجلياتها الحالية، على سبيل المثال، هو العلاقات السورية- اللبنانية، التي تخفي خلف شعارات الأخوة والعلاقات الإستراتيجية والمصير والنضال المشترك بين البلدين تباينات هائلة بين الشعبين، نتيجة تأكيد أحد الأطراف على أنه ضحية استغلال من الشقيق الأكبر، وأن كثيرا من محاصيله الزراعية تعاني من الركود الاقتصادي نتيجة غزو محاصيل الدولة الأخرى لبلاده. وإذا كان من الوارد ألا تكون كل هذه المقولات دقيقة، إلا أنه من المؤكد أن تجاهل مصالح المواطنين ورغباتهم في أي تجربة وحدوية أو أخوية عربية، قد أدى إلى تحويل الشعارات السياسية إلى غطاء لإخفاء المشاكل المعاشة نتيجة إما العجز عن حلها، أو الاستسهال بالاختفاء وراء القضايا والأهداف الكبرى.

إن تجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى، وأن شبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب والتي تحقق لهم جانبا من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية، وتسمح باستقلالية العمل الأهلي وفاعليته، وتتيح له حرية الرأي والتعبير المستقل، والقدرة على النقد، بما يعني أن أي انتقاد لدولة أوروبية جارة في ظل مناخ وطني يسمح بالنقد والتنوع لا يؤخذ بحساسية كما في حال غياب هذا المناخ.

ومن المؤكد أن العرب يعيشون في ظل أجواء تتغنى صباحا ومساء، بعبقرية الحاكم والدولة والشعب، وبالتالي، أو بالنتيجة، يصبح اندماجه في علاقات وحدوية مع دولة أخري شقيقة مجرد مسألة رمزية على السطح لأن كل البنى والمؤسسات الأفقية داخل هذه البلدان قائمة على تقديس من هو على قمة الهرم الإداري والسياسي في كل دولة على حدة، ويغيب عنها ثقافة النقد الذاتي وقبول التنوع الداخلي وقيم الديمقراطية. ولذلك، عندما تدخل دولة في علاقة تضامنية أو وحدوية مع دولة عربية شقيقة يصبح الحديث عن الوحدة والسوق الاقتصادية المشتركة مجرد حديث رأسي للاستهلاك المحلي، لأن البنى الأفقية المعنية بإتمام هذه العلاقة لا علاقة لها عمليا بمشاريع الوحدة، بل وتعيش عادة في حالة تربص داخلي تجاه البلد أو البلاد العربية الأخرى خاصة في حالة إقدام بلد أو

منظمة أو كاتب عربي على نقد دولة أخرى أو الإشارة إلى بعض السلبيات الموجودة، فيتحول هذا التربص إلى سلوك عدواني قد يؤدي إلى قطع العلاقات بين هذه الدول.

ويضاعف من الآثار السلبية لهذا الخطاب غياب شبكة مصالح اقتصادية حقيقية بين شعوب المنطقة العربية، نتيجة البدء بشعارات عامة كالسوق الاقتصادية المشتركة، والتي تعتبر في الحقيقة هدفا بعيد المدى، يجب أن يسبقه تفاعلات أفقية بين مؤسسات صغيرة ذات أهداف محدودة، كبناء تجمع لخطوط الكهرباء العربية، أو للغاز أو حتى للهاتف المحمول، ثم تصبح هذه التجمعات نواة لشبكة أكبر من المصالح الاقتصادية تكون في النهاية بدورها نواة للسوق الاقتصادية المشتركة.

ينطبق التحليل ذاته على المستوى السياسي، فالقوميون العرب انشغلوا بقضايا أيديولوجية وسياسية ذات طابع كلي وضيق من نوع بناء تنظيم قومي يضم كل الثوار العرب المؤمنين بالوحدة العربية، ويصبح هذا التنظيم هو الطريق الوحيد لإنجاز الوحدة بصرف النظر عن موقف باقي الأطياف السياسية من أبناء الشعب العربي، وبعيدا أيضا عن بناء تفاعلات ثقافية ومؤسساتية واقتصادية وسياسية تمهيدية كثيرة تسبق أي بناء وحدوي بمعناه الفيدرالي. وهكذا، نجد أنه باستثناء بعض الشبكات العربية النخبوية التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان، من الصعب أن نتحدث في العالم العربي عن تفاعلات ذات قيمة بين الشعوب في قضايا اجتماعية أو سياسية معاشة.

2- إستراتيجية الدمج: من السوق إلى الاتحاد أو ديناميكية التجربة الأوروبية

تميزت تجربة الاتحاد الأوروبي بالحيوية والتجديد منذ انطلاق مشروع الوحدة الأوروبية في سنة 1957 وحتى الآن. كانت البداية في روما وتحديدا في 25 مارس سنة 1957 حين وقعت ست دول أوربية، هي : فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا و لوكسمبورج ، معاهدة لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

انضم إلى هذا البناء الجديد في سنة 1972 ثلاث دول أوروبية جديدة هي بريطانيا وأيرلندا والدانمارك، تلتها اليونان في سنة 1981، ثم أسبانيا والبرتغال في يناير سنة 1986، وأخيرا جاء دور السويد والنمسا وفنلندا لينضموا في سنة 1993 إلى القافلة الأوروبية التي

تحولت من جماعة إلى اتحاد، ليرتفع عدد الدول المشاركة من اثنتي عشرة دولة إلى خمس عشرة. وجاءت سنة 2004 لتمثل منعطفا جديدا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة بانضمام كل من أستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص التي قد تنضم مقسمة أو موحدة تبعا لنتائج المفاوضات مع الشطر التركي.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير المؤسسية والتقنية المتفاوتة لقبول دول الشمال الأوروبي التي انضمت إلى مسيرته، كما وضع مجموعة من المعايير الاقتصادية والثقافية لضم دول الشرق الأوروبي، وأخرى أكثر تعقيدا لاستيعاب تركيا، في ظل تصور إدماجي يحدد العلاقة بين دول الاتحاد والدول المرشحة للانضمام إليه. فبينما قبلت الجماعة الأوروبية في عضويتها وفي فترة لم تتجاوز العام طلبات العضوية التي قدمتها كل من السويد والنمسا وفنلندا من أوروبا الشمالية بالنظر إلى انسجامها مع المعايير التي وضعتها الجماعة الأوروبية لقبول الدول الجديدة، حيث قدمت النمسا ملف طلب العضوية في يوليو سنة 1989، ثم تبعتها كل من السويد وفنلندا في عامي 1991 و 1992 على التوالي. وبعد فحص تلك الملفات أصدرت المفوضية الأوروبية عده تقارير على مدار عام وافقت بعدها على انضمام الدول الثلاث، استنادا إلى أن أوضاعها الاقتصادية تسمح لها بالانضمام الفوري إلى الاتحاد بعد انتهاء المفاوضات الثنائية بين المفوضية والدول الثلاث. كما يلاحظ من ناحية أخرى، أن المحادثات التي أجريت بين الدول الثلاث وباقي دول الجماعة الأوروبية تركزت حول مسائل تقنية بالأساس، في ضوء انطباق المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطلوب استيفاؤها على تلك الدول. وعلى سبيل المثال، طلبت السويد مساعدات من أجل تحسين أوضاع منتجاتها الزراعية وحماية ثرواتها السمكية من مثيلاتها الأوروبية، دون أن تتطرق المفاوضات لأي شروط أخرى ذات طابع سياسي أو ثقافي كما هو جار مع تركيا.

أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية فقد طرحت دول الاتحاد الأوروبي معايير أخرى ذات طابع اقتصادي أساسا لدمج هذه الدول داخل الاتحاد من خلال ما عرف ببرنامج

المشاركة مع بلدان أوروبا الوسطي والشرقية، والذي ضم بلغاريا والمجر وبولندا وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا، إضافة إلى بلدان البلطيق الثلاثة وسلوفنيا ومالطا وقبرص. وفي المقابل، رفضت دول الاتحاد الأوروبي في قمة سالونيك في 23 يونيو 2003، تحديد جدول زمني لانضمام ألبانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وصربيا، مؤكدة على أن الجدول الزمني المحدد هو مدى التزام هذه الدول بالإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة منها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضع الاتحاد الأوروبي فترة انتقالية طويلة لهذه البلدان العشرة، التي انضمت مؤخرا إلي الاتحاد، تضمنت مساعدات اقتصادية مشروطة بتحديث هذه الدول لمؤسساتها وهياكلها الاقتصادية لكي تنسجم مع نظيرتها الأوروبية، كما طالبت دول الاتحاد بلدان الشرق الأوروبي بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة في نظمها السياسية ومؤسساتها الاقتصادية، خاصة أجهزتها المصرفية.

كما اعتبرت دول الاتحاد الـ 15 أن المعايير التي وضعتها لتوحيد أسعار محاصيلها الزراعية ومعدلات الإنتاج بعيدة تماما عن تلك التي تحكم بلدان شرق ووسط أوروبا خاصة وأن نسبة من يعملون في الزراعة في هذه البلدان أكبر بكثير من نسبتها داخل بلدان الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تقديم مساعدات كبيرة إلى تلك البلدان من أجل تطوير أدائها الاقتصادي وتحسين معدلات إنتاجها الزراعي من أجل تحويلها من دول مرشحة إلى دول أعضاء داخل الاتحاد. ولعل هذا ما ميز تجربة الاتحاد الأوروبي عن غيرها من تجارب كثير من التكتلات الكبرى في العالم حين وضع مساعداته لدول شرق ووسط أوروبا في إطار هدف سياسي وإستراتيجي محدد، هو ضم هذه البلدان ودمجها داخل الاتحاد الأوروبي. وبمعنى آخر، لم تهدف تلك المساعدات إلى بناء الولاء السياسي أو التبعية لدولة أوروبية كبري، بقدر ما عكست رغبة دول الاتحاد في ضم تلك البلدان إلى مشروع أو طموح كبير يستند إلى تصور إدماجي في التفاعل مع هذه الدول، يركز على إنجاز سياسي واقتصادي محدد وإنشاء شبكة من التفاعلات الفرعية المعاشة، وليس عبر البدء بالوحدة ثم فرض المعايير الأوروبية على الدول التي تنضم إلى الاتحاد، أو

مشاريع المساعدات الاقتصادية في كثير من دول العالم، كالتي تقدمها الولايات المتحدة وتشرطها غالبا بتحالف سياسي وعسكري مع هذه الدولة أو تلك بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي، أو كتلك التي ربطتها بمشاريع مفروضة بالإملاء أو بجبروت القوة العظمى كمشروع الشرق الأوسط الكبير للإصلاح السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط.

وتظل مرونة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي سببا رئيسيا وراء نجاح سياسته الاندماجية، ونجاحه في ضم عشرة بلدان أوروبية في عام 2004، حيث فرض عليها واجبات ومستوى معينا من التطور الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي، ولكنه أيضا لا يحرمها من الحقوق، ومن تلقي المساعدات والدعم من أجل توسيع البيت الأوروبي الكبير. فقد طبق الاتحاد الأوروبي إستراتيجية المستويات المتعددة، التي ميزت بين الدول الأوروبية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وبين دول جنوب المتوسط المرشحة للشراكة معه، وبالتالي، أو بالنتيجة، ميزت بشكل واضح بين الارتباط بالقيمة العليا التي تتضمن المعايير والشروط الأقصى في الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي وفق المعايير الأوروبية . بالمعني الثقافي والاقتصادي والسياسي . والتي يجب الالتزام بها من أجل الانضمام إلى عضوية الاتحاد كما حدث بالنسبة لبلدان وسط وشرق وجنوب أوروبا، والارتباط من خلال المستوي الأدنى والذي يضم البلدان المرشحة للشراكة مع أوروبا في جنوب المتوسط.

وتمثل تجربة دمج تركيا نموذجا بارزا للتعقيدات التي تواجه هذه الدولة ذات الثقافة الإسلامية والموقع الجغرافي المتاخم لأوروبا، والتي يمثل انضمامها تحديا حقيقيا لتجربة الاتحاد الأوروبي ليس من السهل حسمه. فجغرافيا هناك جزء صغير من تركيا يقع داخل القارة الأوروبية، وثقافيا فإن تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة والاستثنائية التي طبقت تحولا ثقافيا علمانيا متشددا من أعلى (تغيير أحرف الكتابة، علمانية متشددة في الفصل بين الدين والدولة). ومع ذلك لازالت تعاني من وضع خاص يجعلها في مستوي أقل من جيرانها الأوروبيين الجنوبيين في مالطا وقبرص، ويضع أيضا صعوبات أخرى أمام

انضمامها إلى القطار الأوروبي، ولكنها تظل في إطار الصعوبة وليس الاستحالة. وقد وضعت أوروبا مجموعة من الشروط والمعايير أمام انضمام تركيا، تضمنت تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية، وأخيرا إعطاء مزيد من الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد ولكافة الأقليات العرقية.

كانت كل من تركيا ومالطا وقبرص قد تقدمت في عام 1987 بطلبات رسمية للعضوية، غير أن معظم تقارير المفوضية الأوروبية قد أشارت منذ ديسمبر 1989 وحتى الإعلان الذي صدر عن قمة نيس الفرنسية في ديسمبر 2000، إلى أسباب ثقافية وسياسية واقتصادية تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولعل التقرير الذي صدر عن المفوضية الأوروبية في ديسمبر عام 1989 كان من أكثر التقارير إلحاحا علي البعد الثقافي كسبب رئيسي وراء عدم قبول عضوية تركيا في الاتحاد، حيث أشار إلى أن السبب الرئيسي وراء عدم انضمام تركيا إلى الجماعة الأوروبية راجع إلى ثقافتها الإسلامية، وصعوبة دمج دولة يزيد عدد سكانها على (60) مليون نسمة وتعيش حالة فقر نسبي، بالإضافة إلى مخالفات الحكومة التركية لحقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات بشكل عام، والأقلية الكردية بشكل خاص.

غير أنه يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد خففت من معاييرها الثقافية في تقييمها لتركيا. ويمكن أن نعزو هذا التحول إلى تطور تعامل الدول الأوروبية مع المسلمين الأوروبيين وتحديدا ميلاد ما عرف بالإسلام الأوروبي الذي مثل إحدى الخلفيات الفكرية والسياسية الرئيسية لمشروع دمج تركيا داخل الاتحاد الأوروبي، والذي نص عليه إعلان الألفية الثالثة لمؤتمر دول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في مدينة هلسنكي في (10-11) ديسمبر 1999، وعاد وتكرر مع قمة نيس الفرنسية في ديسمبر 2000. وفي هذا السياق، أصبحت عملية دمج تركيا ذات الثقافة الإسلامية داخل دول الاتحاد الأوروبي أكثر انسجاما مع محاولات دمج المسلمين الأوروبيين داخل المؤسسات المدنية والعلمانية الأوروبية.

وفي الواقع، فإن نجاح عملية دمج تركيا داخل الاتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على قدرتها على إجراء التطور الداخلي المطلوب، وعلى قدرة النموذج الأوروبي على الانفتاح الداخلي على تجربة مغايرة له ثقافيا، بحيث تصبح عملية الدمج في هذه الحالة قائمة على علاقة جدلية من التأثير والتأثر بين الجانبين. وعليه، فإن قدرة النموذج الأوروبي على دمج دول جديدة، يرجع في جانب رئيسي منه إلى خبرته الداخلية نفسها، ونجاحه في بناء نموذج ثقافي . سياسي داخلي، يعتمد أساسا على دمج الآخر داخل نسقه الاجتماعي والسياسي، سواء كان هذا الآخر متمثلا في المسلمين المهاجرين الذين تحول جزء كبير منهم إلى مسلمين أوروبيين، أو تمثل في تيارات سياسية ثورية ويسارية راديكالية نجح النظام السياسي الديمقراطي الأوروبي في دمجها داخل مؤسساته الديمقراطية وتحويل معظمها إلى قوى سلمية تتحرك داخل قيم التوافق العام.

3.الاتحاد الأوروبي وتحولات البيئة الدولية

شكل سقوط حائط برلين في عام 1989منعطفا فاصلا بين مرحلتين حاسمتين في تاريخ تطور القارة الأوروبية، حيث انتقل مشروع الوحدة الأوروبية من أجواء الحرب الباردة في ظل نظام القطبية الثنائية، إلى أجواء النظام العالمي الجديد الذي يهيمن عليه القطب الأمريكي الواحد. هذا الانتقال عكس أيضا انتقالا موازيا في مفردات النظام العالمي وفي شكل الصراعات الدولية، من عالم الصراع الأيديولوجي بين حتميات الماركسية وبارجماتية الرأسمالية إلى عالم يحاول أن يكون واحدا، ويحاول أيضا طرح خطاب واحد يؤكد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في شمال العالم وجنوبه، وهو ما يعكس أهمية تجربة الوحدة الأوروبية التي شهدت منذ النصف الثاني من هذا القرن تحولين رئيسيين عبرا في الحقيقة عن ديناميكية التجربة وحيويتها:

الأول: تعلق بنشأة تجربة الاتحاد الأوروبي في أعقاب الحرب العالية الثانية، في ظل أجواء الحرب الباردة التي فرضها النظام الدولي ثنائي القطبية. ويلاحظ هنا أن التجربة الأوروبية

قد حافظت علي وجودها وتأثيرها طوال تلك الفترة، بل نجحت في استقطاب دول أوروبية جديدة، حيث ارتفعت عضوية الجماعة من ست دول إلى تسع دول.

الثاني: تعلق بقدرة البلدان الأوروبية علي التكيف مع التحولات التي شهدها العالم منذ الحرب الباردة وحتى بزوغ النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي كان هو المشروع الأبرز في الكرة الأرضية الذي صمد في وجه التحولات التي شهدها العالم في العقد الأخير، ونجح ليس فقط في الاستمرار والتكيف معها وإنما أيضا في التأثير فيها والانتقال السلس من التفاعل مع نظام القطبية الثنائية إلى نظام متعدد الأقطاب يهيمن عليه القطب الأمريكي.

وإذا كان من المؤكد أن بناء أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تم في ظل غطاء ودعم أمريكي واضح، بدءا من مشروع مارشال الأمريكي (1948- 1952) لإعادة بناء أوروبا اقتصاديا، والذي أدى إلى ميلاد المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي في 16 أبريل 1948، ثم قيام الولايات المتحدة بتسليح ألمانيا الغربية تسليحا محدودا في أعقاب الحرب الكورية (1950-1953)، إلا أنه من الصعب القول إن هذا الدعم قد استمر بعد ظهور الجماعة الأوروبية منذ عام 1957، أو في ظل تجربة الاتحاد الأوروبي بعد عام 1995. وجاءت المحاولة الديجولية في فرنسا من أجل الاستقلال الأوروبي عن هذا الغطاء، لتساهم في جعل مشروع الوحدة الأوروبية يحمل نغمات خاصة حتى لو ظل في إطار اللحن الأمريكي. كما حاولت أوروبا أن تبني صيغة ثالثة تتجاوز بها هيمنة القطب الأمريكي والسوفيتي علي السواء، لتتواكب مع ما جرى في كثير من بقاع العالم.

رغم أن تجربة الجماعة الأوروبية لم تكن في أي مرحلة من مراحلها تجربة اشتراكية، كما أنها لم تتبن قضايا العالم الثالث بشكل كامل وكلي، ولم تصل في تحفظ معظم أقطارها علي بعض السياسات الأمريكية في العالم - في فيتنام والشرق الأوسط . إلى حد التحالف مع القطب السوفيتي، إلا أن هذا لم يحل دون أن تكون مجمل السياسات الأوروبية أكثر انفتاحا على بعض قضايا الجنوب وفي قلبه العالم العربي، من سياسات القطب الأمريكي.

وقد ترجمت دول الجماعة الأوروبية هذا الإرث .ربما باستثناء بريطاني غالب .في كثير من ممارساتها في الداخل والخارج، فأوروبا انتمت إيديولوجيا للمعسكر الرأسمالي، ولكنه في كل الأحوال كان انتماء من نوع خاص حرص علي تقديم نموذج رأسمالي أكثر إنسانية وميلا للعدالة الاجتماعية من نظيره الأمريكي دون أن يتقاطع في نفس الوقت مع العقل البيروقراطي الذي قدمته الاشتراكية السوفيتية. وبمعنى آخر، يمكن القول إجمالا إن تجربة الجماعة الأوروبية طوال مرحلة الحرب الباردة تميزت، من جانب، بانتمائها للمنظومة الدولية التي قادها القطب الأمريكي، ولكنها، من جانب آخر، لم تجعل هذا الانتماء مرادفا لمسخها واختفاء خصوصية بنائها ونموذجها السياسي. وهو ما أعطى للنموذج الأوروبي القدرة علي التكيف مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وأن يستمر في تطوره السياسي والاقتصادي وأيضا في تأثيره الإستراتيجي كمشروع قطب دولي جديد قيد الإنشاء، حيث نجح الاتحاد الأوروبي في الانتقال من أجنده إستراتيجية قامت أساسا علي كيفية مواجهه التهديد السوفيتي والتفاعل مع نظام عالمي ثنائي القطبية إلى بناء إستراتيجية جديدة للتفاعل مع تحديات عصر العولمة الجديد.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وغياب حلف وارسو إلى بروز مجموعتين من التحديات أمام تجربة الاتحاد الأوروبي. ترتبط الأولى ببنائه الداخلي، بينما ترتبط الثانية بامتداده الأوروبي. فقد حرصت أوروبا طوال العقد الماضي على ضمان ليس فقط نجاح تجربة الوحدة الألمانية، إنما أيضا ضمان احتوائها داخل البيت الأوروبي، ووضع مسألة ضمان نجاح التحولات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية ضمن أولوياتها، وأخيرا العمل علي بناء هوية أوروبية في مجال الدفاع والسياسة الخارجية. وتوازي مع ذلك تحديات أخرى نجحت أوروبا إلى حد كبير في اجتيازها، وهي تلك التي فرضتها اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية في 1992، وما تضمنته من نقاط جديدة ومهمة سواء تلك التي تتعلق منها بالعملة الأوروبية الموحدة أو بالحديث لأول مرة في تاريخ التجربة الأوروبية عن المواطن الأوروبي، إضافة إلى حرية التنقل والعمل لمواطني دول الاتحاد، وأخيرا الصلاحيات الجديدة للبرلمان الأوروبي. وقد نجح الاتحاد الأوروبي في

تحقيق كثير من أهدافه، ولكن هذا لا يعني أن معظم طموحاته قد تحققت، فلا زال كثير منها يواجه تحديات كثيرة، منها تطوير مؤسساته نفسها التي بنيت بهدف تأسيس سوق مشتركة تضم ست دول فقط، أصبحت الآن بعد أكثر من أربعين عاما مطالبة بتطوير سياسة دفاعية وخارجية موحدة.

4. ديناميكية التجربة الأوروبية.. الوحدة عملية تطورية وليست نسقا إيديولوجيا مسبقا

فتحت كل محطة في مسيرة الوحدة الأوروبية الطريق أمام محطة جديدة أكثر تقدما من سابقتها، بصورة جعلت مشروع الوحدة الأوروبية نتاج عملية تفاعلية بين أفكار كل مرحلة والواقع السياسي المحيط، بحيث يصعب القول إن هذه الوحدة نزلت من السماء بمعاهدات نهائية بين الدول الأوروبية تفرض عليها التوحد الاقتصادي والسياسي والدفاعي. وتمثلت الاتفاقية أو المحطة الأولي في طرح فكرة السوق الاقتصادية المشتركة التي كانت بدورها نتاجا لتفاعلات بسيطة سابقة تمثلت في إقامة شركات الفحم والصلب. وضمت السوق في البداية ست دول ارتفعت إلى تسع، ثم توسعت مرة أخرى لتصل إلى 12 دولة عرفت باسم الجماعة الأوروبية. وكانت المحطة الثانية هي توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية في عام 1992، والتي سبقها اتفاق آخر مثل التمهيد الحقيقي لاتفاقية الوحدة الأوروبية وُقع في يوليو 1987وعرف باسم اتفاقية الأداء الأوروبي الموحد، وهو الاتفاق الذي حمل كثيرا من الأفكار التي ساهمت في تقبل الدول الأوروبية لاتفاقية ماستريخت.

وقد مثلت اتفاقية ماستريخت الأساس الثاني في مسيرة الوحدة الأوروبية حيث نصت على إلغاء الحدود بين الدول الأوروبية ورفع القيود الجمركية، والبدء في مسيرة تطبيق نظام العملة الموحدة اليورو، ووضع أسس لنظام قانوني وتعليمي وأمني متشابه تحكمه معايير واحدة. إضافة إلى البدء في التوجه القائم على الاعتراف بالمواطن الأوروبي، كفرد يتجاوز قوانين كل دولة على حدة، وعلى حرية التنقل والعمل في كل بلدان الاتحاد الأوروبي. كما مهدت تلك الاتفاقية للمحطة الثالثة المتمثلة في صياغة دستور أوروبي، وتطوير نظام

التصويت داخل المفوضية الأوروبية، والبدء في معالجة الثغرتين الكبيرتين اللتين أبرزتهما بشكل واضح حرب الخليج وهما الحاجة إلى تطوير سياسة خارجية ودفاعية أوروبية واحدة، وذلك على طريق إقامة وحدة فيدرالية بين معظم دول الاتحاد.

وقد وقعت دول الاتحاد على معاهدتين جديدتين عمقتا ما جاء في اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية، وهما معاهدة أمستردام في 17 يونيو 1997، ومعاهدة نيس في ديسمبر 2000، حيث اتضح فيهما حرص دول الاتحاد على تطوير البناء الأوروبي من الداخل من أجل تفعيل سياساته في الخارج على طريق بناء كيان أوروبي موحد.

وتظل المحطة الثالثة المرتقبة هي تطبيق نصوص الدستور الأوروبي الذي يمهد لمرحلة الفيدرالية التي لم تفرض أيضا بشكل فوقي على دول الاتحاد، إنما بدأت بطرح أفكار خاصة متعلقة بالدستور الأوروبي، وطبيعة العلاقة بين الدول الكبرى و الدول الصغرى خاصة المنضمة حديثا للاتحاد، وهو ما سيمهد الطريق كما حدث في المراحل السابقة أمام ظهور حقبة جديدة أكثر تقدما ستتمثل هذه المرة في ميلاد وحدة فيدرالية بين معظم هذه الدول.

وقد بدأت أوروبا بالتركيز على الطرق العملية التي ستوصل في حال نجاحها إلى تلك الفيدرالية، كوجود رئيس منتخب للاتحاد الأوروبي وبرلمان له صلاحيات أكبر من البرلمان الحالي، ووزير خارجية لديه صلاحيات حقيقية غير تلك التي يحملها المبعوث الحالي للمفوضية. وإذا كنا نرجح وصول جانب من الدول الأوروبية لهذه المحطة الختامية في المستقبل المنظور، فإنه من المؤكد أن نقطة الانطلاق التي كانت مجرد اتفاقية للفحم والصلب بين عدة دول أوروبية في باريس عام 1951، لم تدل مطلقا على أن المحطة الختامية ستكون ميلاد كيان فيدرالي موحد. وربما يكون من الصعب أن نجد تكتلا دوليا آخر في العالم، نجح في تقديم مستويات متعددة للتفاعل مع الدول الأخرى مثلما فعل الاتحاد الأوروبي، ومن الصعب أيضا أن نجد تجربة أخرى بدأت كسوق وانتهت كاتحاد، أعقبت ما يقرب من نصف قرن من العداء والحروب المتبادلة كما حدث مع أقطار الاتحاد الأوروبي. فقد نجحت كل من فرنسا وألمانيا بعد أقل من خمس سنوات أن تدملا

جراح الحرب العالمية الثانية وأن تنسقا فيما بينهما اقتصاديا وسياسيا، وأن تؤسسا بعد اثني عشر عاما مع دول أخرى السوق الأوروبية المشتركة التي انضم إليها بعد ذلك محارب آخر. سابق. هو بريطانيا ليساهم في استكمال مسيرة الاتحاد الأوروبي.

وإذا كان البعض يحلو له أن يختزل تجربة الاتحاد الأوروبي في جانب واحد فقط هو الجانب الاقتصادي، فإن هذا يبدو مجافيا ليس فقط للحقيقة، إنما أيضا للواقع التاريخي. فميلاد الفكرة الأوروبية جاء في الحقيقة محصلة مجموعة من العوامل المركبة منها بالطبع . وربما على رأسها . العامل الاقتصادي جنبا إلى جنب مع عوامل ثقافية وسياسية أخرى واضحة. فلولا هذا التجانس الثقافي والحضاري . بالمعني الواسع . الذي يجمع البلدان الأوروبية لما كان يمكن لهذه التجربة أن تبدأ وتستمر. ولولا وجود قيادة سياسية ذات وزن تاريخي في فرنسا مثل ديجول وعت أهمية دور أوروبا الموحدة في العالم كمشروع قطب مستقل، لما كان من الممكن أن تظهر تجربة الوحدة الأوروبية في هذا الوقت المبكر، وبعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأخيرا، فقد لعبت تلك النظرة الديناميكية لمسيرة الوحدة دورا كبيرا في نجاح التجربة، فقد عبرت عن عملية تطورية، تقدم في كل مرحلة أفكارا قادرة على تطوير التفاعلات الأفقية بين الشعوب الأوروبية على المستوى الثقافي والسياسي والاجتماعي، دون فرض أنساق إيديولوجية سابقة التجهيز على هذا الواقع بغرض الإنجاز التاريخي أو الفوري للوحدة. كما ساعد مفهوم الدمج الذي حكم تفاعلات الدول المؤسسة مع الدول الجديدة في توسيع الاتحاد بسلاسة نسبية وفق منظومة من القيم، تقوم على مسألة التفاعل والتأثير المتبادل بين الدول التي تشكل مسيرة الاتحاد، بصرف النظر عن أحجامها وأوزانها الإقليمية والعالمية. وقد ساهمت تلك النظرة الديناميكية لمسيرة الاتحاد والتأكيد على قيمة الإدماج بالمعني السياسي والاقتصادي بين الدول القديمة والحديثة، والمتطورة والأقل تطورا، والكبيرة والصغيرة في إضفاء مجموعة من الدلالات النظرية على مسيرة الاتحاد الأوروبي، يمكن تحديدها فيما يلي:

الأولى: هي تلك المساحة التي لعبها المتغير الثقافي في حصر اختيار نقطة انطلاق تجربة الوحدة الأوروبية في دول غربية ذات تراث ثقافي وحضاري متجانس. وجاء تأجيل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي دون رفضه ليعطي مؤشرا على أن هذا المتغير ليس شيئا نقيا وثابتا إنما هو قابل للانفتاح والتفاعل مع البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة، وبالتالي أو بالنتيجة عدم النظر إليه بشكل ساكن ونقي، إنما بشكل ديناميكي. فقد دل على أنه قادر على التفاعل مع المتغيرات السياسية المعاشة، وبصورة تجعلنا في النهاية لا نتحدث عن ثقافة أوروبية مسيحية مغلقة، أو نسق ثقافي أوروبي علماني لا يقبل بشكل ثابت ومطلق التفاعل مع الثقافات والتجمعات العرقية الأخرى، بقدر ما أنه أعطى مساحة للتفاعل المتبادل بين هذا النسق الثقافي الأوروبي والتجمعات والأنساق الأخرى، بصرف النظر عن نتائج هذه التفاعلات حاليا، وذلك على ضوء تبنيه لقيمة الدمج والمفهوم الديناميكي الذي حكم مسيرة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الدول الراغبة في الانضمام إليه.

الثانية: لم يقدم النموذج الأوروبي في أي مرحلة من مراحله نموذجا قيميا وإيديولوجيا بديلا للنظام الرأسمالي، بقدر ما حرص علي تقديم نموذج رأسمالي، ولكن أكثر إنسانية وتمسكا بقيمة العدالة الاجتماعية، خاصة مع ميلاد عالم ما بعد الحرب الباردة وغياب أصداء الحرب الإيديولوجية التي ذاع صداها في العالم كله بين المعسكر الاشتراكي والرأسمالي، حيث كان من الصعب في ذلك الوقت علي أي بدائل أخري أن تتبلور وأن تضمن النجاح دون الاعتماد النهائي .ولو بدرجة ما .علي أحد المعسكرين.

ومع التحولات التي شهدها العالم عقب سقوط النماذج الإيديولوجية المغلقة في هذا العقد، أصبح من الوارد أن يكون هناك دور جديد لأوروبا في العالم، خاصة في ظل غياب أي دلائل على وجود بديل قيمي وإيديولوجي ذي قيمة نظرية وعملية، قادر علي مواجهة النظام العالمي الجديد في صيغته الكوكبية، مثلما حدث خلال الحرب الباردة حين طرح النموذج الاشتراكي نفسه كبديل قيمي وسياسي للرأسمالية، فما نشهده الآن من حركات احتجاج ضد العولمة لا تقدم نموذجا بديلا للعولمة إنما احتجاجات متعولمة بعضها

عنيف وصاخب، وبعضها هادئ، في مواجهة مثالب العولمة.

وهنا يمكن لتجربة الاتحاد الأوروبي أن تساهم في ميلاد نظام دولي متعدد الأقطاب يقدم صورة أكثر إنسانية للعولمة، ويعمل علي إرساء قيم وعقلية جديدة في التفاعل بين الشمال والجنوب تعتمد أساسا علي المشاركة في هموم الجنوب، خاصة جنوب المتوسط. هذه العقلية ستعني أولا الرهان علي ميلاد صيغة جديدة للتفاعل الثقافي المتوازن بين أقطاب العالم الواحد، وستعني ثانيا نظرة جديدة لقضايا نقل التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشمال والجنوب تتجاوز نظرية المعونات العابرة والمساعدات المؤدلجة التي لا تهتم بشكل حقيقي بالمشاركة في تطوير وتحديث الأبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية القابعة في جنوب الكرة الأرضية.

وهكذا، يمكن القول: إن النموذج الأوروبي تميز بـ عقلية إدماجيه واضحة، مثلت جزءا من ثقافته ومن طبيعة بنائه الاجتماعي ونسيجه السياسي. كما أن فكرة وجود الإطار الثقافي والاجتماعي المحدد لأي فعل اقتصادي أو سياسي كانت أيضا من سمات الطريقة الأوروبية في التعامل مع الآخر، فهو نموذج لا يتحرك عادة بطريقة بارجماتية مفرطة كما في الحالة الأمريكية، بل عادة ما يضع إطارا عاما وتصورا استراتيجيا . مرنا وديناميكيا . لحركته الداخلية و الخارجية علي السواء يحدد به بوصلة السياسة والاقتصاد.

النموذج الثاني للتحليل : القوى الإقليمية في الشرق الأوسط و إعادة التشكيل ما بعد الحراك العربي.

يُثرَى كتاب " القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية" القارئ بمعلومات حول شبكات القوى المؤثرة في المنطقة، ومدى تأثرها بالتغيرات الأخيرة المتمثلة في ثورات الربيع العربي، وذلك من خلال دراسة القضية من منظور الدول الخمس التي تحتفظ بلقب "قوة إقليمية"، وهي: إيران، ومصر، وتركيا، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم القوة -ولاسيما القوة الإقليمية- قد تمت مناقشته مرارًا داخل الدوائر السياسية الدولية: كيف يمكن اكتساب هذه القوة؟ وماذا يعني اكتسابها؟ وكيف يمكن استخدام هذه المسؤولية أو الفرصة -إذا صَحَّ التعبير- الاستخدام الأمثل؟ هذا ما يحاول الكتاب توضيحه من خلال فصوله الخمسة التي تحتوي على أحد عشر مبحثًا، شارك في إعدادها مجموعة من الكُتَّاب والباحثين السياسيين.

ففي فصله الأول تطرق إلى قضية إيران ورسالتها الثورية من خلال النظر في أحوالها منذ عهد الشاه حتى عصرها الحالي، وما إذا كانت قد ربحت من ثورات "الربيع العربي" أو خسرت باندلاعها. ويستعرض الفصل الثاني انعكاسات فشل جماعة "الإخوان المسلمين" على مكانة مصر الإقليمية، والتدقيق في وضعها كمرجعية إقليمية للشرق الأوسط. واهتم الفصل الثالث بتحول وضع تركيا كقوة إقليمية في الشرق الأوسط قبل وبعد الثورات العربية، وإمكانية عودتها لعُمقها الثقافي والتاريخي في تلك المنطقة. وناقش الفصل الرابع وضع إسرائيل كقوة إقليمية جزئية في الشرق الأوسط وآفاقه وتحدياته. وتناول الفصل الخامس دور المملكة العربية السعودية واحتمالات تراجعه في المنطقة، وعلاقتها بالربيع العربي ومدى تأثرها به، وجهودها في الحفاظ على مكانتها كمنافس رئيسي على قيادة المنطقة .

يقول "مارتن بيك"، أستاذ دراسات الشرق الأوسط المعاصرة في جامعة هامبورج بألمانيا، في مقدمة الكتاب: إن منطقة الشرق الأوسط لم تفرز قوى إقليمية حرة، وإنما ظهرت تلك القوى نتيجة تأثيرات متداخلة ومعقدة لعوامل داخلية وخارجية، وإن أقوى اللاعبين السياسيين في الشرق الأوسط ليسوا أولئك الذين يعتبرونه بيتهم، ولكن أولئك الموجودون خلف المحيط الأطلنطي في الولايات المتحدة، وقبل ذلك القوى الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا إبَّان الحرب العالمية الثانية.

وتعقيبًا على ذلك، يشار إلى أن مصطلح "الشرق الأوسط" قد صُكَّ حديثًا؛ حيث ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وتكرَّس بوضوح بعد "حرب السويس" عام 1956. ويُقصَد به في الأدبيات السياسية والاستراتيجية تلك المنطقة الواقعة بين تخوم إيران في غرب آسيا

وصولًا إلى الشمال الإفريقي، مع عمقها في الجزيرة العربية، وامتدادها شمالًا يكاد يحتوي الحدود التركية مع العالم العربي.

وكان ظهور النفط في الجزيرة العربية ومنطقة الخليج قد طرح معادلة جديدة زادت من الأطماع الأجنبية في تلك المنطقة ومحاولة احتوائها سياسيًّا واقتصاديًّا، فالولايات المتحدة الأميركية يسيطر عليها هدفان رئيسيان في الشرق الأوسط، هما: ضمان أمن إسرائيل، وحماية منابع النفط؛ لذا تركَّز الصراع الدولي والإقليمي بالمنطقة دائمًا على مسألتي الثروة العربية وقضية الصراع العربي-الإسرائيلي.

في المبحث الأول من الفصل الأول وعنوانه "إيران ورسالتها الثورية" رأى "هينر فورتيج"، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية والأستاذ بقسم التاريخ بجامعة هامبورج بألمانيا، أن احتجاجات الربيع العربي أتاحت لإيران فرصة لتوسيع نفوذها في أنحاء المنطقة؛ حيث اعتبرتها امتدادًا لثورتها الإسلامية، وهي المزاعم التي وصفها "فورتيج" بأنها "بعيدة المنال"؛ نظرًا للبعد الزمني بين الحدثين، فضلًا عن الاختلاف الكبير بين التفكير الشيعي لإيران من جهة، وأيديولوجية الوحدة العربية السائدة بمصر والعراق من جهة أخرى، مضيفًا: "إن أكثر ما يأسف قادة إيران بشأنه هو فشلهم في كسب الإسلاميين في صفهم (في إشارة إلى جماعة "الإخوان المسلمين")، فهذا الفشل -إلى جانب معارضة دول الخليج- أفقدها فرصة نسبة الفضل إلى نفسها في اندلاع الاحتجاجات العربية."

وإلى جانب القوى الناعمة لفهم النفوذ الإيراني، حاول البروفيسور "آرشين أديب مجدم"، أستاذ الفكر والفلسفة بكلية لندن للاقتصاد، ورئيس معهد الشرق الأوسط للدراسات الإيرانية فيها؛ حاول في المبحث الثاني من الفصل نفسه إيجاد الصورة المثلى لإيران وسط "مجتمع الأمم"؛ إذ رصد مساعيها لترسيخ صورتها في النظام العالمي كشعب "أريان" الفارسي، ثم الاعتماد على أيديولوجيتها الإسلامية في محاولةٍ منها لتحديد مكانتها في العالم ونِسبة بعض الفضل إليها، وتساعد سياسات الهوية في فهم رؤية كل أمة لنفسها؛ ولكن تصور إيران عن المكانة الدولية الرفيعة طغى على واقع القوى الحقيقية للدولة ونفوذها.

غير أن قدرات إيران العسكرية العالية، بالإضافة إلى قدرة من اكتسبتهم من حلفاء، على تشكيل مستقبل دول المنطقة والجوار الدولي، لم تدخل في اعتبار كل من "فورتيج" و"مجدم."

ومن وجهة نظرنا، تبرز إيران من بين الدول التي تُعد قوى إقليمية كواحدة من أكثر الدول إثارة للقلق، فدائمًا ما يدور جدل حول إمكانياتها النووية (زاد ذلك الآن أكثر من أي وقت مضى مع اقتراب مفاوضاتها مع مجموعة دول 5+1 من اتفاق نهائي)، ويدور جدل كذلك حول مدى النفوذ الذي اكتسبته منذ الثورة الإسلامية نتيجة الانتفاضات التي اجتاحت المنطقة خلال العقد الأخير، فامتد نفوذها إلى كل من لبنان، وبغداد، ودمشق، وأخيرًا صنعاء، كما تدَّعي أن تعزيز قوتها جاء لموقفٍ معادٍ من النظام الدولي الحالي.

وقد أكَّد ذلك كثير من المراقبين؛ منهم المفكر والدبلوماسي المصري "د. مصطفى الفقي" في مقال له بصحيفة "الحياة" 11 سبتمبر/أيلول 2012؛ حيث أشار إلى أن الثورة الإيرانية طرحت بُعدًا جديدًا من منظور استراتيجي إقليمي كانت له أبعاد دولية مؤثرة في سياسات الدول الكبرى والصراع العربي-الإسرائيلي، ولعب الملف النووي الإيراني دورًا في المواجهات الإقليمية والدولية في آخر عقدين ترتبت عليه سياسات إقليمية قامت على أساس الاستقطاب وتقسيم الشرق الأوسط.

وفي الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان: "مصر: مجد الماضي والمستقبل"، وبالمبحث الأول منه، رأى كل من "إليزابيث منير"، الباحثة في مركز دراسات العولمة والجهوية بجامعة ورِك، المملكة المتحدة، و"آنيت رانكو" الباحثة في المعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية، وأستاذة الدراسات الإسلامية بجامعة هامبورج الألمانية، أنه منذ سبعينات القرن الماضي انخفض دور مصر كقوة إقليمية، ليس بسبب تحالفها مع الولايات المتحدة فحسب، بل أيضًا بسبب تحالفها الجديد مع إسرائيل الذي وضع نهاية للصراع، وهو ما لاقى استحسانًا وشعبية في العالم العربي، كما ادَّعت الباحثتان على عكس الحقيقة. وتَعتبر الباحثتان أن الإسلاميين من بين المناهضين لسياسات "مبارك"، التي وُصفت في ظل تحالفه مع إسرائيل بأنها "تحمي مصر والوطن العربي."

أمَّا "مصطفى اللباد"، رئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية بالقاهرة، ورئيس تحرير مجلة "شرق نامه" المتخصصة في الشؤون الإيرانية والتركية وآسيا الوسطى، فاعتبر في المبحث الثاني من الفصل نفسه أن فوز "الإخوان المسلمين" في انتخابات البرلمان لفترة وجيزة بعد نجاح ثورة 25 يناير/كانون الثاني، ومع رئاسة "د. محمد مرسي" والتي يرى الباحث أنها كانت سلبية، أدَّى ذلك إلى الإطاحة بـ"الإخوان المسلمين" في 30 يونيو/حزيران 2013.

ويرى الكاتب أن عدم تقبل جماعة "الإخوان المسلمين" في الحكم لم يكن بسبب رؤيتها السياسية فحسب، ولكن بسبب عدم قدرتها على إدخال المناخ الجديد لما بعد "الربيع العربي" إلى تلك الرؤية، وعدم تحقيق تقدم حقيقي في الحفاظ على مصالح مصر.

وتتبع "اللباد" علاقات مصر مع الدول الأربع الأخرى (إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية)، وقام بتحديد سياستها وأنها تسير بالطبيعة نفسها على مدى الـ 30 عامًا الماضية، وهو ما قد أدَّى بدوره إلى تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية. وفي تعليقه على ذلك، أشار "د. يزيد الصايغ" (مدير معهد كارنيجي في بيروت) في مقال نُشر على موقع المعهد في مارس/آذار 2015، إلى أن مصر تستعد للعب دور بارز خارج حدودها، لكنه رأى أن آمال البعض في أن تستأنف ذلك النوع من الزعامة الإقليمية الذي مارسته سابقًا في عهد الرئيس "جمال عبد الناصر" أو حتى "أنور السادات" ظنٌّ في غير محله، فصحيح أن التحدي الذي يواجه الأمن القومي المصري حقيقي، لكن نشاط السياسة الخارجية الحالي ينحو إلى أن يكون مظهرًا بلا مضمون، وأنه مسخَّر، جزئيًّا على الأقل، لتشتيت انتباه المتابعين في الخارج والداخل عن تزايد المتاعب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الداخل المصري.

وأوضح "آندريه بنك"، الباحث في المعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية في مدينة هامبورج الألمانية، و"روي كارادغ"، الباحث في معهد الدراسات الثقافية الدولية بجامعة "بريمن" بألمانيا، في المبحث الأول من الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان: "تركيا والماضي العثماني"، أن علاقات تركيا داخل المنطقة معقدة بسبب تاريخها وأنها كانت

مقرًّا للحكم العثماني، ويسارع الكثيرون إلى اتهام حكومة "العثمانيين الجدد" في تركيا بممارسة تأثير كبير في المنطقة، ولكن يبقى لها في المقابل أنها قد وفَّرت نموذجًا للديمقراطية تمثَّل في نجاح حزب "العدالة والتنمية" الذي قدَّم نموذجًا للحكومات والجماعات الإسلامية في المنطقة، فضلًا عن الوجود الإيجابي لتركيا في المنطقة، كما أكَّد الباحثان أن أنقرة كانت المرشح المحتمل لتولي القيادة الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط مع بداية الثورات العربية.

واستطرد الباحثان قائلين: إن تركيا في اعتمادها على مبدأ "القوة الناعمة" قوبلت بمعارضة شديدة، وثبت أنه من الصعب أن يكون لها تأثير حقيقي على الأحداث، لافتين النظر إلى تعاملها مع أزمة سوريا كمثال واضح على ذلك، ورؤيتها وردود أفعالها على احتجاجات المتظاهرين بميدان "تقسيم" في "إسطنبول" والصراع على السلطة مع حركة "كولن"، ولكن لا يزال لها دور وثِقل يوضع في الحسبان.

وعن احتمالات عودة تركيا إلى الشرق الأوسط، رأت "مليحة بينليا التونيشيك"، بروفيسورة في قسم العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط التقنية "ميدل إيست تكنيكال" بتركيا، في المبحث الثاني، أن تحول تركيا الاقتصادي والسياسي وكذلك المفاهيم والسياسات الرامية إلى بناء قوة إقليمية واضحة المعالم، جعلها تتوقع معاملتها كقوة إقليمية في أعقاب الانتفاضات العربية. ومع ذلك، فشلت في الاستفادة الكاملة من الفرص التي أُتيحت أمامها، ورغم أن ازدياد الصراعات في المنطقة شكَّل عاملًا مقيِّدًا لحركتها، إلا أنها أبقت اعتمادها على "القوة الناعمة" في الوصول إلى هدفها ولم تلجأ إلى الاعتماد على القوة الصارمة. وفي تقييمه لتلك النقطة، رأى الباحث "سالم حميد" في مقال له نُشر بصحيفة "الاتحاد" (1 مارس/آذار 2015)، أن تركيا تحاول استعادة الامبراطورية العثمانية، وأن هذا الحلم الذي خرج من مكامنه مع نظام "أردوغان" بات يهدد العالم العربي الذي لا يزال الأتراك يعتبرونه إرثًا عثمانيًّا، وأن الفارق الوحيد بين العثمانيين القدامى والعثمانيين الجدد هو أن الأوائل غزوا البلاد العربية بجنود

"الانكشارية"، أمَّا العثمانيون الجدد فيريدون غزوها بجنود الإرهاب العالمي، حسب قول الباحث.

ولكون إسرائيل قد أُنشئت لتكون دولة يهودية، فقد أشار "روبرت كابل" باحث بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية بهامبورج في ألمانيا، في المبحث الأول من الفصل الرابع الذي جاء تحت عنوان: "إسرائيل: الفرص المخبوءة"، إلى أن وضع إسرائيل بالمنطقة غير مشابه للدول الأخرى، بل مميز ومتفرد عنها، والصراع الدائر مع الفلسطينيين يستمر في إعاقتها عن إقامة علاقات جيدة مع جيرانها في المنطقة، وأن قدرتها العسكرية الضخمة بجانب علاقاتها القوية مع النظام الدولي، وإن لم تعطها القدرة على صياغة الواقع كما ترجو، فهي تعطيها "قوة المنع" من صياغته وفق ما لا تريد.

علاوة على ذلك، فإن قوتها في المنطقة منقوصة بشكل كبير؛ فمكانتها كدولة ديمقراطية تمكِّنها من أداةٍ للقوة الناعمة في المنطقة، ومع ذلك فقد فشلت في أداء هذا الدور؛ نظرًا لعجز الأنظمة الديمقراطية الأخرى في المنطقة عن أداء دور مماثل كما يرى الباحث.

فضلًا عن أن معظم الدول العربية ترى في إسرائيل تهديدًا لها، وهو ما يُضعف قدرتها على التأثير في الأحداث الجارية، وستحتاج إسرائيل إلى التقليل من التمسك بيهودية الدولة وتفعيل عملية السلام مع الفلسطينيين، لكسر الحواجز وممارسة دور أكبر في المنطقة.

وفي المبحث الثاني الذي تناول إسرائيل كقوة إقليمية منقوصة التأثير، ذهب "مارك آي. هيلر"، باحث أول بمعهد الدراسات الأمنية القومية بإسرائيل، إلى أبعد من ذلك؛ حيث يقول: إن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني تسبَّب في الحد من قدرتها على إظهار القوة والسلطة، وسمح للآخرين بمعارضتها، وربما تكون قادرة على بناء علاقات ثنائية مع دول أخرى، ولكن القضية ليست بتلك الصورة، فلن تكون قائدة حقيقية في المنطقة؛ نظرًا للاختلافات التاريخية والثقافية الكبيرة.

وفضلًا عن رأي الباحث، فقد أرجع كثير من الساسة العرب سبب أزمة هذه المنطقة وتوترها إلى وجود إسرائيل وأنها تهديد لأمن المنطقة وسلمها، ورغم أن هذا الصراع يحدث في منطقة جغرافية صغيرة نسبيًّا، إلا أنه يحظى باهتمام سياسي وإعلامي دولي كبير؛ لأنه

يرتبط بقضايا إشكالية تتركز حول أحقية الحركة الصهيونية في الاستيلاء على أرض فلسطين وإقامة دولة قومية يهودية على أرضها بعد طرد سكانها الأصليين منها، أي إن طبيعة النزاع تتركز حول "القضية الفلسطينية."

ويوضح "توماس ريتشنر"، باحث بمعهد دراسات الشرق الأوسط بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية، في المبحث الأول من الفصل الخامس تحت عنوان: "المملكة العربية السعودية: ما هو أكثر من الدولارات النفطية" أن النشاط الجديد للقيادة السعودية بعد الربيع العربي كان لافتًا للنظر، مشيرًا إلى تصور صانعي السياسات السعودية للعديد من التهديدات الأمنية المختلفة، ورغم ذلك، فشلت المملكة في تقديم رؤية شاملة جديدة لمواجهة التهديدات بالشرق الأوسط.

وفي المبحث الثاني من الفصل نفسه، تحدَّث "سعود المساعد التمامي"، أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة الملك" سعود" بالرياض، عن نهج السعودية تجاه انتفاضات الدول العربية، لافتًا إلى أن ردَّ فعلها تجاه الربيع العربي كان شديد التعقيد، وتَحدَّد بحاجتها إلى الحفاظ على الوضع الراهن في بعض القضايا، أو تغيير الوضع في قضايا أخرى.

أما "هينر فورتيج" محرر الكتاب، فقد أكَّد في المبحث الثالث أن السعودية كانت دائمًا منافسًا رئيسيًّا كزعيم وقائد بالمنطقة؛ نظرًا لسلطتها الدينية وتحكُّمها بالنفط، غير أنها فشلت في القيام بهذا الدور، ولم تتأثر بالانتفاضات التي وقعت في الدول العربية إلى حدٍّ كبير، بينما سعت ومعها دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إلى ضم الأردن والمغرب إلى المنظومة الخليجية، في محاولة لتقوية ممالك المنطقة لمواجهة الانتفاضات.

وتعليقًا على ذلك، يقول "آندرو تيريل"، باحث في معهد الدراسات الاستراتيجية بكلية الحرب الأميركية، ديسمبر/كانون الأول 2011: نحن لا ننكر -ولا أحد يستطيع- أن الشرق الأوسط يمر الآن بحقبة تغيير ثورية تتحدى عمليًّا السياسات الخارجية للولايات المتحدة وكل الدول الإقليمية. وفي هذه البيئة الجديدة، نجد أن التحديات قد فرضت على عدد

من الدول الإقليمية وغيرها حماية مصالحها الوطنية، ومحاولة تهميش محاولات منافسيها في الاتجاه ذاته.

إن أهم المنافسات التي تحدد المشهد الاستراتيجي للشرق الأوسط هي الحاصلة الآن بين إيران والسعودية؛ فصحيح أن التنافس بين هاتين الدولتين قديم، لكنه اكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن، لاسيما مع المحاولات التي تقوم بها إيران لفرض نفسها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة على حساب السعودية.

وعلى أية حال، ترجع سيناريوهات صعود أو هبوط قوة إقليمية في منطقتها إلى مجموعة من العناصر (مقومات ومعوقات) تحدد فرص كل دولة، تتمثل في قدرة الدولة على تحمل القيادة انطلاقًا من مقومات القوة التي تحوزها (قد تكون جغرافية، أو سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية)، ودرجة استقرارها السياسي والأمني، ورصيدها القيادي التاريخي ونفوذها الرمزي (الثقافي والديني)، وموقفها من القضايا المحورية في المنطقة (القضية الفلسطينية، حركات المقاومة الفاعلة إقليميًّا، الملف النووي الإيراني، الربيع العربي)، ومدى القبول الإقليمي بالدور القيادي لكل دولة، وأخيرًا علاقاتها مع بعض القوى الدولية الصاعدة كروسيا والصين.

إن القوى الإقليمية في الشرق الأوسط تخضع لمتغيرات وتحولات، فهي ليست ثابتة؛ فإيران -على سبيل المثال- كانت مجهدة بسبب المواجهة مع "عراق صدام"، وهي اليوم تعد نفسها قوة إقليمية غير قابلة للمقارنة بجيرانها، وكذلك كانت "مصر الناصرية" قوة إقليمية مؤثرة في ستينات وسبعينات القرن الماضي، لكن توارى دورها وخفت صوتها، والدولة التركية التي انشغلت لعقود عِدَّة في البناء الداخلي قد أطلَّت على الشرق الأوسط بدرجة عالية من الانفتاح، خصوصًا في العقد الأخير، وتريد إعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، ولكن بعضوية "الأطلنطي" والتحالف مع "واشنطن" وتوازن العلاقة مع "إسرائيل."

وفي حين تبرز السعودية في الفترة الأخيرة كقوة محورية وفاعلة في المنطقة العربية، خاصة بعد الثورات العربية، تحولت إسرائيل من دولة لا ينتقدها أحد إلى محطِّ نقدٍ

كبير من الدول والمنظمات الدولية في الفترة الأخيرة. ويعتبر الكاتب الصحفي "جورج فريدمان" (في مقال له نشرته جريدة الشروق المصرية 8 مارس/آذار 2015) أن المنافسة المباشرة بين طهران والرياض شكَّلت تهديدًا كبيرًا لأمن واستقرار الإقليم، مما يستلزم دورًا تركيًّا أكبر في المنطقة.

إذًا لا توجد موازين ثابتة للقوى في منطقة الشرق الأوسط، بل هي متغيرة وفقًا لتداخلات مع القوى الكبرى ولارتباط المنطقة بكيانات خارجية ذات تأثير واضح على المنطقة. وإذا كنَّا نقوم حاليًا بعملية رصد لموازين القوى الإقليمية، فإن كلًّا من: إيران وتركيا ومصر والسعودية وإسرائيل تمثل ركائز لقوى مؤثرة من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالأقاليم الجغرافية والمناطق الاستراتيجية تقبل التغير من وقت لآخر؛ ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الشرق الأوسط منطقة تتوسط العالم، وتتميز بحساسيات كثيرة وتراثٍ عريق، فهي موطن الديانات السماوية، ومهبط الرسالات الروحية، ومنشأ الحضارات، فضلًا عما لحقها من مؤثرات خارجية وافدة إليها، لعل أهمها ميلاد دولة إسرائيل الذي كان العلامة الأبرز في تكوين الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

خلاصة القول: يمكن استنتاج أن النمط القيادي الأكثر ترجيحًا في المنطقة هو صعوبة بروز دولة بمفردها تهيمن على الشرق الأوسط بسبب عدم توافر أغلب مقومات القوة في دولة بعينها.

فالدكتور "علي الدين هلال"، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق بجامعة القاهرة، يرى في كتابه "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، أنه إلى جانب عدم رغبة كل دولة في صعود دولة أخرى لقيادة المنطقة، إلا أن معوقات الواقع تحول دون استئثار دولة واحدة بدور القيادة، أضف إلى ذلك الدور الأميركي المانع لكل طموح مستقل، فليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تظهر في الشرق الأوسط قوة مستقلة استراتيجيًّا عن المنطق الأميركي.

إن موقف الشرق الأوسط معقد على نحو لا يُصدَّق، فكونه يحتوي على أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، وفضلًا عن تداخلاته السياسية والتاريخية؛ جعله كل ذلك محطَّ اهتمام القوى الدولية.

المصادر والمراجع:

/ الكتب بالعربية :

- أحمد عباس عبد البديع، **العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة**، القاهرة: 1 مكتبة عين شمس، 1988.

إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. 2- القاهرة: المكتبة الأكاديمية. 1991.

- إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية:** دراسة تحليلية مقارنة، ط.1. 3 الكويت: د.د.ن. 1986.

- بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، 4 الأدوات، المناهج والاقترابات**. الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011.

- بيلا باليسا، **نظرية التكامل** ترجمة راشد البراوي.ط1. القاهرة: دار النهضة 5 العربية.1964.

- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة 6 وليد عبد الحي. ط.1. الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

- محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات**. 7 بيروت: دار الجيل. 1999.

- محمد المقداد وصايل السرحان، "الاتحاد الأوروبي و العوامل المؤثرة على وزنة 8 الدولي"، المنارة2 (2012).

- علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**. الإسكندرية : منشأة دار المعارف، 9.1975

2/ المواقع الإلكترونية:

1- أحمد ولد نافع، ((**التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي: الشراكة من أجل التنمية**)).
وكالة الساحل ميديا.
من الموقع الإلكتروني:
Imth.-1—5421/noinipo/ten.saidemlehas.www//:ptth
Definition of integration, Oxford dictionaries. In
:
http://oxforddictionaries.com/definition/english/integration?q=integration
2- ملاح سعيد، الإشكاليات الأساسية للتنظير في التكامل الدولي. من الموقع الالكتروني:
http://www.politics-ar.com/index.php/permalink/3073.html
- B. BUZAN, ''National security in the post-cold war third world'', In : Strategique Review of South Africa, Vol xvi, N°1, 1994, p35.
3- رشيد حمايمي، "الاتحاد الأوروبي: نحو اندماج شامل "، تم تصفح الموقع يوم:2018/02/07على الساعة
.19:58http :www.Khayma.com/rachid geo/ultihad%201%20.48m.
4- "الاتحاد الأوروبي"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/07 على الساعة 20:08
http.www.euban-rafah.eu/ar/nade/2335.

5- عمرو حمزاوي ،" دستور أوروبا : صراعات التاريخ و الهوية و القوة عندما تقف عائقا أمام عقلانية إدارة الوحدة"، الأهرام 127 (2003).
http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/10/18/FILE9.HTM
6- يسرا الشرقاوي،" معاهدة لشبونة ، الدستور الأوروبي سابق"،تم تصفح الموقع يوم 2018/03/17 على الساعة 20:03.
www.siyassa.org.eg /newsQ/1662.aspx

7- علي العدبه، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**. من الموقع الإلكتروني:
www.cod.2ila/moc.dopirt.uh-ila
8- الموقع الالكتروني لهيئة الإذاعة الإيطالية،تم تصفح الموقع يوم 2018/02/08 على الساعة 19:12www.bbc.com.
8- تم تصفح موقع بوابة الاتحاد الأوروبي يوم 2018/03/18 على الساعة 18:23 .
www.europa.eu
9- http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf
10-http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf
11- http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf

3/ الموسوعات و القواميس:

1- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**.ج.1.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.1986.

4/ الرسائل و المذكرات:

1- محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2001-2005. ص..4

2- فيصل زغبي،" أثر السياسات الظاهرية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الجزائر"(رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2011-2012)، ص .74-.78

3- محمد أمين لعجال أعجال، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في اتجاه دول المغرب العربي" (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006 – 2007)، ص.46-47.

5/ المجلات و المقالات:

1- فلاح خلف الربيعي، "التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة"، في **مجلة الحوار المتمدّن**. ع.2666، 3 جوان 2009. من الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879.
تاريخ الدخول: 2012./7/13

2- علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي". في **مجلة الباحث**، ع.07.الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010.، ص..118

3- أحمد سعيد نوفل، "الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع و التحديات"، **مجلة العلوم الإنسانية** 23 (يونيو 2005):ص. 01-02.

6/ المنشورات و المطبوعات:

1- عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2008. ص..15

2- عمر ابراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**. ط.1. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس. 2008. ص. .37

3- عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2006. ص. .331

4- محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي**، ط.1.(بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص. .69

5- حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، ط.1،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004)،ص.160-.161

6- محمود ببيلي، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية**. ملخص سياسات رقم 27. مصر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2008، ص..3

7- محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية – الأوروبية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001)، ص. 65.

الكتب الأجنبية:

Jan Tinbergin, International economic integration, Elsevier, 1965. 1-

2-David Mitrany "The Functional Approach in Historical Perspective", International Affairs (Royal institute of international Affairs 1944-) Vol. 47, N_o. 3 (Jul., 1971).

3- Ernest B. Haas, "The study of regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing", International Organisation. Vol. 24, N_o. 4, Regional Integration: Theory and Research (Autumn, 1970).

4- Leon N. Lindberg, "Political Integration as a Mutidimensional Phenomenon Requiring Multivariate Measurement". In International Organisation. Vol. 24, N_o.

4, Regional Integration : Theory and Research (Autumn, 1970).
5- Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration, New York: Columbia University Press, 1977.
6- k.p.e.la sok and, d.la sok. Law and Institutions of the europeu union, 7^{th}_{ed} (london : but terworttis, 2001).
7-Ballessa, The theory of Economic Integration. London: Allen and Un Win. 1966.
8-I Claude, Sword into plowshares : the problems and progress of International Organisation. London: University of London Press, 1964.
9-Dussage , P. et B. Garette, « Alliances Stratégiques : mode d'emploi », Revue Française de Gestion, septembre-octobre 1991.
10-G. Evans and J. Newnhan, The Penguin Dictionary of International Relations.
11-David mutiner, (théories of political, Intégration) in : wighans, michelman and panyotis soldatos, eds, européen Intégration : théories ans Approches Yancheng, UD : University press of America, 1994.
12 - miller, Vaughne. Institution Reforme it the european constitution, International. Affaires and Défense section. House of commuons liberay, 2009.
13- L. Lindberg, the political dynamics of European Economic Integration. Stanford: Stanford University Press, 1963.
14-J. E. Dougherty and R. Pfaltzgraff, Contending theories of International relations.

15-P. Jacob and H. Teune, ‘’The integration process : Guidelines For Analysis of the Based of Political Community’’, In Integration of Political Communities. Philadelphia: Lippincott, 1964.
16-Amitai Etzioni, Political Unification : A Comparative Study of Leaders and Forces. (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965). Translated into Italian (Milan: Etas-Kompass, 1970).
17- Reprinted in part in “ Political Culture and Integration in Scandinavia”, in Paul A. Tharp, Jr., (ed), Regional International Organisations: Structures and functions. (New York: St. Martin’s Press, Mac-milan, 1971), pp. 81-92. Reissued (New York, Robert E. Krieger Publishing Co., Inc. 1974).
وللمزيد من التفاصيل ارجع إلى:
18-Joseph S. Nye, « Comparative Regional Integration : Concepts and Measurement », In International Organisation. N°. 21, 1968.
19- G. Evans and J. Newnhan, The Penguin Dictionary of International Relations.
20-R. W. Mackay, Towards a United States of Europe. London: Hutchinson, 1969.
21- N. Angell, The Great Illusion-now. Haronsworth: Penguin Books, 1939.
22- D. Mitrany, A working peace system. Chicago: Quadruple Books, 1966.
23- G. Evans and J. Newnham, The Penguin Dictionary of International Relations.

24- J. E. Dougherty and R. Pfaltzgraff, Contending theories of International relations.
25-P. M. Morgan, theories and approaches of international politics. Oxford: Transaction Books, 1987.
26- W. S. Jones, the logic of international relations. Boston: Little Brown and Company Ltd. 1985.
27- K. Deutsch et all, Political Community and the North Atlantic Area. Princeton: Princeton University Press, 1957.
28- K. W. Deutsch, Political Community at the international level. New York: Double Day, 1964.
29- J. Dougherty and R. Pfaltzgraff, Contending theories of International relations.
30-A. Etzioni, political unification : a comparative study of leaders and forces. New York: Holt and Rinehart, 1965.